الدراسة الاستقصائية العالمية لعام ٢٠٠٦

من مؤتمر القاهرة إلى سنة ٢٠١٥
الطريق إلى النجاح

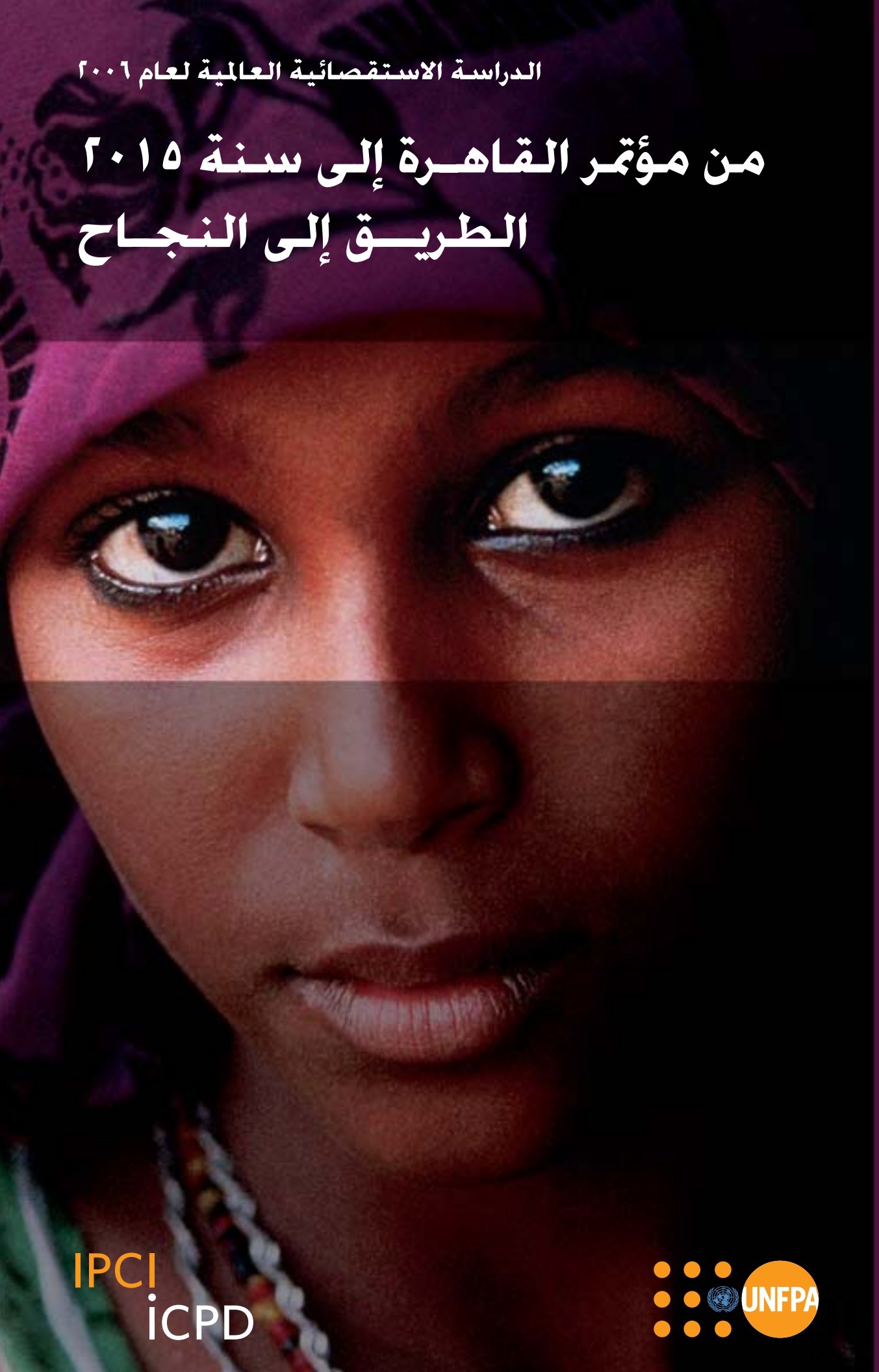

التقدم الذي أحرزه البرلمانيون في تنفيذ برنامج عمل
المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

تقرير

IPCI
ICPD

UNFPA

الصورة الفوتوغرافية

ستيف ماكيري/ماغنوم فوتوز

ملاحظات

الآراء والأفكار المعرب عنها في هذا التقرير هي آراء وأفكار فريق الاستقصاء العالمي ولا تعبِّر بالضرورة عن آراء وأفكار صندوق الأمم المتحدة للسكان أو المجموعات البرلمانية الإقليمية المعنية بالسكان والتنمية. والتسميات المستخدمة في هذا المنشور وطريقة عرض المادة الواردة فيه لا تنطويان على التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها. ويشير مصطلح 'بلد' كما هو مستخدم في سياق هذا التقرير إلى الأقاليم أو المناطق، حسب الاقتضاء. والمقصود بتسمية البلدان بلداناً 'مانحة' وبلداناً 'نامية' هو التيسير ولا يعبر بالضرورة عن حكم بشأن المرحلة التي بلغها بلد معين أو منطقة معينة في عملية التنمية.

© حقوق الطبع محفوظة لصندوق الأمم المتحدة للسكان ٢٠٠٧

الدراسة الاستقصائية العالمية لعام ٢٠٠٦

من مؤتمر القاهرة إلى سنة ٢٠١٥
الطريق إلى النجاح

التقدم الذي أحرزه البرلمانيون في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

تقرير

IPCI
ICPD

تصديـر

لقد دأب البرلمانيون منذ أكثر من ٣٠ عاماً على الدعوة بطريقة حثيثة لقضايا السكان والتنمية . ومنذ إنشاء أول مجموعة برلمانية وطنية معنية بالسكان في اليابان عام ١٩٧٤ ، نظّم المشرعون في بلدان كثيرة صفوفهم لتكوين مجموعات برلمانية وطنية معنية بالقضايا المتعلقة بالسكان . وبحلول عام ٢٠٠٠ كان ما يقرب من ١٠٠ بلد قد أصبح لدى كل منها مجموعة أو لجنة وطنية مكرسة لهذه القضايا . وهذه الكيانات تعمل عن كثب مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وشبكات البرلمانيين الجامعة الإقليمية وهي: المنتدى الآسيوي للبرلمانيين المعنيين بالسكان والتنمية ، والمجموعة البرلمانية الأمريكية المعنية بالسكان والتنمية ، والبرلمانيون الأفارقة والعرب المعنيون بالسكان والتنمية ، والمنتدى البرلماني الأوروبي المعني بالسكان والتنمية . ولا يوجد مجال آخر من مجالات التنمية يمكن أن يفخر بحركة مشرعين عالمية دينامية منظمة جيداً وقديمة العهد مثل حركة البرلمانيين هذه .

ولقد قطع البرلمانيون شوطاً طويلاً في معالجة القضايا السكانية . فمنذ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة عام ١٩٩٤ أصدروا قوانين وسياسات واعتمدوا ميزانيات لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر . وتحدثوا ، داخل قاعات البرلمانات وخارجها عن أهمية السكان ، والصحة والحقوق الإنجابية ، والمساواة بين الجنسين ، أمام زملائهم المشرعين ، والمسؤولين الحكوميين ، والمجتمع المدني ، ووسائط الإعلام . وشاركوا ، على الصعيد الدولي ، في اجتماعات حكومية دولية وكان لهم تأثير على نتائجها لصالح جدول أعمال مؤتمر القاهرة .

وهذا التقرير أول محاولة على الإطلاق للتأريخ الزمني لأنشطة البرلمانيين على نطاق العالم الرامية إلى تعزيز قضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية . وهو يلخص نتائج مسح عالمي أجراه صندوق الأمم المتحدة للسكان بالاشتراك مع المجموعات البرلمانية الإقليمية الأربع عام ٢٠٠٦ ، وذلك بالتعاون مع كلية الصحة العامة بجامعة هارفارد . والمشرعون البالغ عددهم ٣٢٢ وينتمون إلى ١٠٤ من البلدان والمؤسسات الذين شاركوا في الاستقصاء اختيروا لالتزامهم القوي بقضية السكان والتنمية . ويوثّق التقرير التقدم الهائل الذي حققه البرلمانيون منذ عام ١٩٩٤ ، وكذلك أولوياتهم ومطامحهم والتحديات التي تواجههم . وهو يمثل تكريماً للعمل الرائع الذي أنجزوه ، فردياً وجماعياً على حد سواء ، لتهيئة بيئة تمكينية وتعبئة موارد لتعزيز جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية .

ولقد أظهر الاستقصاء أن المجيبين شاركوا شخصياً في اعتماد ٢٥٠ قانوناً و ٦٧ سياسة وفي عرض ١٥٧ مشروع قانون بشأن القضايا المتعلقة بالسكان . وحقق عدد من البرلمانيين ، وبخاصة في البلدان المانحة ، نجاحاً في زيادة مخصصات الميزانية لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية . وإلى جانب هذه الإنجازات البارزة ، رسم الاستقصاء صورة واضحة للتحديات التي واجهها المشرعون في القيام بدورهم كدعاة لقضايا السكان ، والصحة والحقوق الإنجابية ،

والمساواة بين الجنسين. فعلى سبيل المثال، كان الافتقار إلى المعلومات والوعي عن قضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، التي تفاقمه في كثير من الأحيان معارضة نشطة ضد بعض جوانب ولاية مؤتمر القاهرة، جعل من الصعب بالنسبة للبرلمانيين أن يحققوا التغيير اللازم في القوانين والسياسات. وحتى في حالة سن قوانين وسياسات مناسبة، ظل الافتقار إلى تنفيذها والافتقار إلى الموارد يعيقان إحراز تقدم.

ويقدم التقرير توصيات عديدة للتصدي لهذه العقبات. وهو يدعو صندوق الأمم المتحدة للسكان والمجموعات البرلمانية الإقليمية إلى:

- التشجيع على التفاعل مع البرلمانيين الآخرين على الصعيدين الوطني والإقليمي، بما في ذلك عن طريق إنشاء أو تفعيل مجموعات سكانية وطنية ومن خلال المشاركة بهمة في أنشطة المجموعات الإقليمية؛
- ربط جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالأهداف الإنمائية للألفية وتحسين رصد التقدم القطري؛
- تلبية حاجة البرلمانيين الشديدة إلى المعلومات؛
- توفير استراتيجيات للتصدي لمعارضة جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛
- تلبية حاجة البرلمانيين في البلدان النامية إلى مزيد من التدريب وحاجة البرلمانيين في البلدان المانحة إلى اجتماعات وجولات دراسية؛
- المساعدة في سن قوانين بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛
- معالجة التفاوتات الإقليمية في سن قوانين تتعلق بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛
- التشجيع على زيادة المخصصات في الميزانية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛
- زيادة الوعي بقضية الفروق بين الجنسين في أوساط البرلمانيين وتحقيق التوازن بين الجنسين فيها؛
- تعزيز تنفيذ القوانين والسياسات؛
- زيادة الدعم المالي والمادي لأنشطة البرلمانيين.

وأملنا الصادق هو أن تساعد الاستنتاجات التي أسفر عنها هذا الاستقصاء العالمي البرلمانيين وغيرهم من العناصر الفاعلة التي تعمل في مجال السكان على رسم طريق المضي قدماً لتحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وصندوق الأمم المتحدة للسكان، من جانبه، سيعمل عن كثب مع المجموعات البرلمانية الإقليمية لمتابعة توصيات التقرير المشار إليها آنفاً.

ولقد أجمع المشرعون الذين حضروا المؤتمر الدولي الأول للبرلمانيين المعني بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (أوتاوا، ٢٠٠٢) على أن "الحياة أو الموت قرار سياسي". ويجب الآن أن نتخذ القرار والإجراءات اللازمة، لأنه ليس متاحاً أمامنا سوى حتى عام ٢٠١٥ لنحقق خفضاً كبيراً في معدلات الفقر، والجوع، والوفيات النفاسية ووفيات الأطفال، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وانعدام المساواة بين الجنسين.

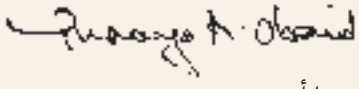

ثريا أحمد عبيد
المديرة التنفيذية
صندوق الأمم المتحدة للسكان

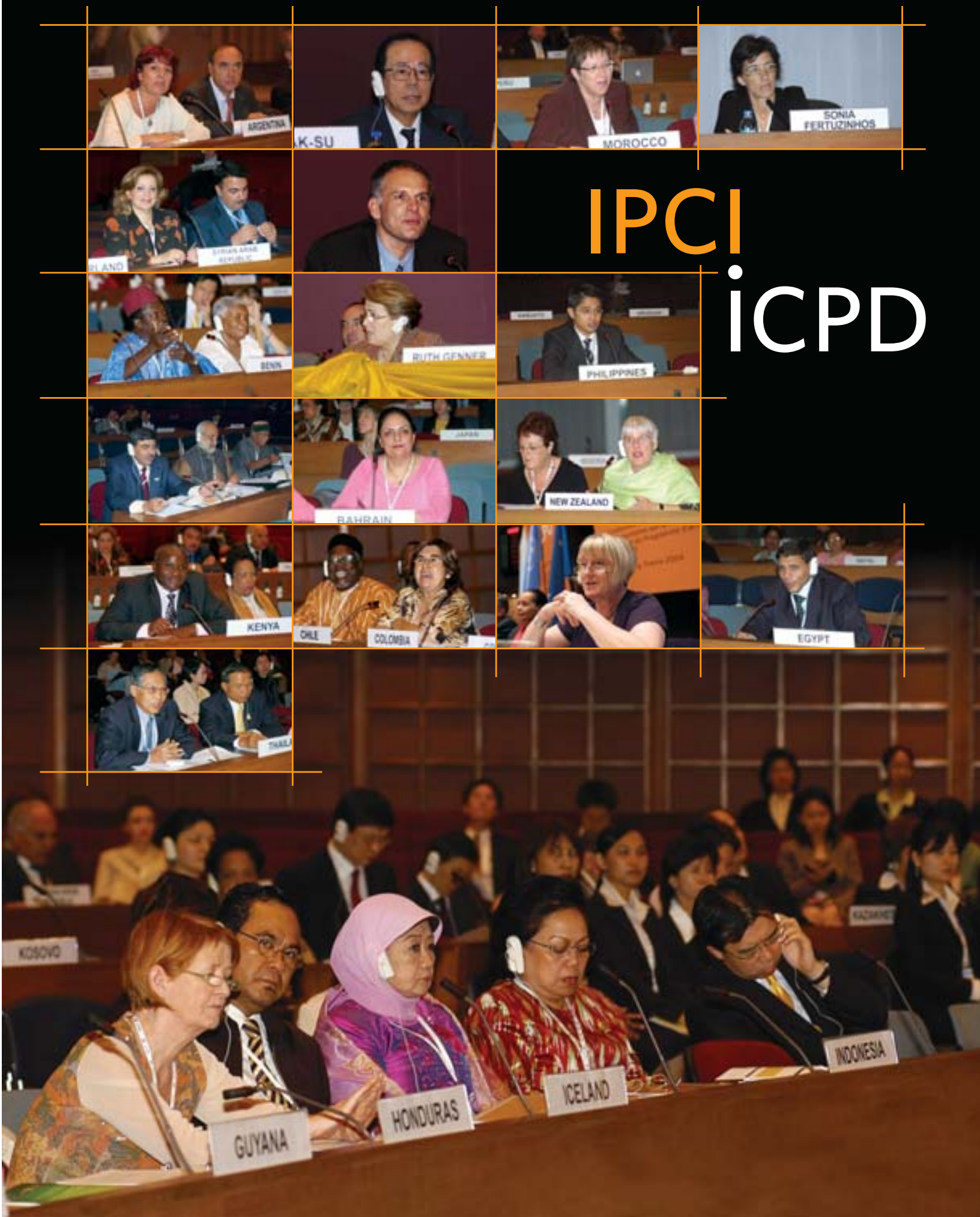
ARGENTINA
MOROCCO
SONIA FERTUZINHOS
BENIN
RUTH GENNER
PHILIPPINES
NEW ZEALAND
KENYA
CHILE
COLOMBIA
EGYPT
KOSOVO
GUYANA
HONDURAS
ICELAND
INDONESIA

IPCI iCPD

المحتويات

تصدير ٢

المقدمة ٦

١ـ من نحن ١١

٢ـ ما نهتم به ١٥

٣ـ ما نفعله ١٩

٤ـ نجاحاتنا ٢٣

٥ـ شركاؤنا ٢٧

٦ـ التغلب على التحديات ٣٣

٧ـ الأدوات التي نحتاج إليها ٣٩

طريق المضي قدماً ٤٣

التذييلات ٤٥

التذييل ١: الاستقصاء ٤٥

التذييل ٢: ورقة التعليمات الخاصة بالاستقصاء ٤٧

التذييل ٣: البلدان المشاركة في الاستقصاء، حسب المنطقة دون الإقليمية ٥٥

التذييل ٤: البرلمانيون من البلدان النامية، حسب العمر ٥٦

التذييل ٥: قضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ذات الأولوية في البلدان المانحة ٥٦

التذييل ٦: قضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية التي تنال اهتماماً، حسب المنطقة دون الإقليمية (كنسبة مئوية) ٥٧

التذييل ٧: الأنشطة ذات الأولوية للترويج لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ٥٧

التذييل ٨: متوسط عدد القوانين التي سُنت في كل بلد، حسب المنطقة دون الإقليمية والموضوع ٥٨

التذييل ٩: وعي البرلمانيين بأحد بياني الالتزام الصادرين في أوتاوا وستراسبورغ أو بكليهما، حسب المنطقة دون الإقليمية ٥٩

التذييل ١٠: البرلمانيون الذين عملوا مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، حسب المنطقة دون الإقليمية ٥٩

التذييل ١١: النتائج الإقليمية للدراسة الاستقصائية العالمية لعام ٢٠٠٦ حول أنشطة البرلمانيين بشأن السكان والتنمية ٦٠

المختصرات ٦٣

المقدمة

مجلس الشعب

إن الجمعيات الشبيهة بالبرلمان قديمة قِدَم مجتمعات الفيديك في الهند القديمة ، ولكن مولد النظام البرلماني النيابي يرجع عادة إلى سنة ٩٣٠ الميلادية ، التي عقد فيها أول اجتماع لمجلس الآلثنغ في آيسلندا ، وهو مجلس لممثلي العشائر كان ينعقد من حين لآخر . أما البرلمان الانكليزي ، الذي يعتبر النموذج لكثير من البرلمانات المعاصرة ، فقد سمح لأول مرة لممثلي " العوام " أو غير النبلاء بالانضمام إليه سنة ١٢٨٦ . ويعتمد حالياً كبار المسؤولين التنفيذيين على البرلمانيين لكي يرصدوا أموالاً من أجل العمليات الحكومية .

والآن ، على الرغم من تباين أشكال الحكم ، توجد لدى البلدان جميعها تقريباً هيئات تشريعية تسن قوانين وتعتمد أموالاً ، ويشير عادة المصطلح العام " برلماني " إلى عضو في هيئة من هذا القبيل . وأوثق الصلات بين الحكومة والشعب تتمثل في البرلمانيين الذين اختارهم الشعب ، والأقدر بالتالي على فهم قيم ناخبيهم وشواغلهم واحتياجاتهم . وهذا هو ما يجعل البلدان في كثير من الأحيان تسمي الهيئة التشريعية " مجلس الشعب " . وقد أصبح البرلمانيون يشاركون ، من منطلق وضعهم هذا ، في القضايا والأحداث على نحو يتجاوز بكثير حدودهم الوطنية .

ولقد بدأ صندوق الأمم المتحدة للسكان العمل سنة ١٩٦٩ ، وكان اختصاصه يتمثل في تقديم المساعدة السكانية إلى البلدان النامية بناء على طلبها . وأدى التعاون بين نوبوسوكي كيشي رئيس وزراء اليابان ورافائيل م . سالاس المدير التنفيذي للصندوق إلى تكوين أول مجموعة برلمانية تعمل في مجال السكان ، وهي اتحاد البرلمانيين اليابانيين لصالح السكان ، الذي تأسس عام ١٩٧٤ .

والخطوة الأولى تلك لإشراك البرلمانيين في مجال السكان والتنمية أصبحت مجموعات برلمانية وطنية موجودة في مختلف أنحاء العالم . وتبوأت هذه المجموعات مكانتها كمشاركة في اجتماعات دولية تجري فيها مناقشة قضايا السكان والتنمية ؛ وكمشاركة في بلدانها في مجال ممارسة أنشطة الدعوة ، واعتماد قوانين ، وتوفير تمويل للبرامج السكانية كمساهمة في التنمية الوطنية .

وقد عقد أول مؤتمر دولي على الإطلاق للبرلمانيين بشأن السكان والتنمية في كولومبو ، بسري لانكا ، عام ١٩٧٩ . وكان هدفه هو تبادل المعلومات وتحسين الفهم بشأن القضايا السكانية وأثرها على رفاه الفرد والتنمية الوطنية ، ومناقشة الحاجة إلى تمويل دولي ومحلي . وهذا الاجتماع الأول موَّله صندوق الأمم المتحدة للسكان والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة .

صورة جماعية لبرلمانيين من مختلف أنحاء العالم خلال مؤتمر عقد مؤخراً في برلين.

الصورة لـ: مارك ـ ستيفان اونغر

وفي وقت لاحق من ذلك العام ، قام البرلمانيون بتشكيل حركة البرلمانيين للعمل العالمي من أجل بحث طائفة من القضايا العالمية ، من بينها قضية السكان . وأنشأوا أيضاً المنتدى الآسيوي للبرلمانيين المعنيين بالسكان والتنمية ، والمجموعة البرلمانية الأمريكية المعنية بالسكان والتنمية ، وذلك في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ على التوالي .

ومنذ الاجتماع العالمي الأول الذي عقد سنة ١٩٧٩ ، أضاف عمل البرلمانيين قضايا السكان والتنمية إلى جداول أعمال الاجتماعات الدولية . وعقدت اجتماعات كثيرة للبرلمانيين بالتوازي مع المؤتمرات الحكومية الدولية العالمية ، من بينها المنتدى الدولي المعني بالسكان في القرن الحادي والعشرين ، الذي عقد في أمستردام عام ١٩٨٩ ؛ والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة عام ١٩٩٤ ؛ ومنتدى المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد ٥ سنوات الذي عقد في لاهاي عام ١٩٩٩ ، والمؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة في تسعينات القرن العشرين بشأن البيئة والمرأة والتنمية الاجتماعية والأمن الغذائي .

وهذه الاجتماعات الموازية مكّنت البرلمانيين من المساهمة في المؤتمرات الحكومية الدولية ، وأتاحت لهم فرصة لاكتساب وعي بشأن أهمية قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية والكيفية التي تتفاعل بها مع الشواغل السكانية . وكان التواصل بين البرلمانيين وزملائهم دافعاً لكثيرين منهم لأن يصبحوا عناصر نشطة في بلدانهم بشأن قضايا السكان والتنمية .

والوثائق التي انبثقت عن هذه الاجتماعات ، من قبيل برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ، والوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية +٥ سنوات ، الإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ، منحت البرلمانيين ترحيباً رسمياً بمشاركتهم في القضايا المتعلقة بالسكان .

ولقد كانت النتائج مصدر إلهام. فقد قام البرلمانيون، بتشجيع من المؤتمر الدولي للسكان والتنمية جزئياً، بإنشاء مجموعتين إقليميتين إضافيتين، هما منتدى البرلمانيين الأفارقة والعرب المعنيين بالسكان والتنمية عام ١٩٩٧، ومنتدى البرلمانيين الأوروبيين المعنيين بالسكان والتنمية[١] عام ٢٠٠٠ لتغطية جميع البلدان الأوروبية والبرلمان الأوروبي. وإلى جانب المنتدى الآسيوي للبرلمانيين المعنيين بالسكان والتنمية والمجموعة البرلمانية الأمريكية المعنية بالسكان والتنمية، تغطي الآن المجموعات البرلمانية المعنية بالسكان والتنمية جميع مناطق العالم.

وكمتابعة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية +٥ سنوات، اجتمعت في عام ٢٠٠١ أمانات المجموعات البرلمانية الإقليمية الأربع المعنية بالسكان والتنمية وحركة البرلمانيين للعمل العالمي في مقر صندوق الأمم المتحدة للسكان بنيويورك للبت في أفضل سبيل لتركيز اهتمام البرلمانات في مختلف أنحاء العالم على تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأسفر هذا الاجتماع عن انعقاد أول مؤتمر دولي للبرلمانيين معني بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

المؤتمر الدولي للبرلمانيين المعني بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

لقد بدأ في عام ٢٠٠٢ تقليد عقد اجتماعات دولية كل سنتين للبرلمانيين وأدى ذلك إلى تعهدات بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية والتزامات بالتركيز على القوانين والسياسات المتعلقة بالسكان والتنمية.

ولقد عقد أول مؤتمر من هذا القبيل في ٢١-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ في برلمان كندا بأوتاوا. وهذا الاجتماع استضافته الرابطة الكندية للبرلمانيين المعنيين بالسكان والتنمية بالتعاون مع المجموعات البرلمانية الإقليمية الأربع وحركة البرلمانيين للعمل العالمي[٢].

وقد دعا الإعلان الصادر عن مؤتمر أوتاوا، وهو "بيان التزامات أوتاوا"، جميع البرلمانات والحكومات إلى التركيز على القضيتين الأساسيتين للنجاح في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وهما: تهيئة بيئة تمكينية عن طريق سن قوانين وسياسات إيجابية بشأن السكان والتنمية؛ وتعبئة الموارد المالية. وتعهد البرلمانيون في أوتاوا بأن يعملوا على تخصيص ما يصل إلى ١٠٪ من ميزانيات التنمية الوطنية لبرامج السكان والصحة الإنجابية. وأعلنوا في بيان أوتاوا ما يلي:

> نحن البرلمانيين نتعهد، باعتبارنا دعاة عامين ومشرعين وواضعي سياسات، بأن ننفذ هذه التدابير وأن نرصد بطريقة منتظمة ونشطة التقدم الذي نحققه في القيام بذلك. ونتعهد كذلك بالإبلاغ بانتظام عن هذا التقدم من خلال المجموعات البرلمانية وبأن نجتمع بعد عامين لتقييم النتائج التي حققناها، فردياً وجماعياً على حد سواء.

وقد وافق صندوق الأمم المتحدة للسكان، باعتباره الأمانة الدائمة، على رصد التقدم وعلى إصدار رسائل إخبارية دورية. ووُزع حتى الآن أكثر من ٧٠ عدداً من الرسالة الإخبارية الإلكترونية UNFPA Global Population Policy Update على البرلمانيين في مختلف أنحاء العالم. وتتابع الرسالة أحدث التطورات المتعلقة بالقوانين والسياسات والقرارات التمويلية، فضلاً عن الاجتماعات البرلمانية الرئيسية وأنشطة المجموعات البرلمانية الإقليمية والعالمية[٣].

والمؤتمر الدولي الثاني للبرلمانيين المعني بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي استضافته الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا بالتعاون مع المجموعات البرلمانية الإقليمية الأربع وحركة البرلمانيين للعمل العالمي، وعقد في ستراسبورغ بفرنسا يومي ١٨ و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، قد عزز التركيز على القوانين والسياسيات والتمويل الداخلي والمساعدة الإنمائية الرسمية[٤].

ودعا بيان الالتزامات الصادر في ستراسبورغ إلى منح صندوق الأمم المتحدة للسكان والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة مبلغاً إضافياً قدره ١٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتلبية الاحتياجات المتزايدة إلى سلع الصحة الإنجابية. وسلط الضوء أيضاً على الحاجة إلى تركيز مزيد من الاهتمام على مشكلتي الوفيات النفاسية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المستمرتين ودعا الأمم المتحدة إلى إدراج تعميم إمكانية حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية بحلول سنة ٢٠١٥ كهدف جديد في إطار الأهداف الإنمائية للألفية[٥].

وقد اتُفق في اجتماع اللجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي للبرلمانيين المعني بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي عقد في طوكيو باليابان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، على أن صندوق الأمم المتحدة للسكان ينبغي أن يجري مسحاً عالمياً للبرلمانيين للوقوف على مدى الأنشطة البرلمانية المضطلع بها منذ عام ١٩٩٤ لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي

أدوار البرلمانيين في تعزيز برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية +٥ سنوات: الإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (١٩٩٩):

يُدعى البرلمانيون وأعضاء الهيئات التشريعية الوطنية إلى كفالة ما يلزم من إصلاح تشريعي وتوعية موسعة لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية .

ويرد في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (١٩٩٤):

١١-١٨- وأعضاء البرلمان مدعوون إلى مواصلة تشجيع التوعية على نطاق واسع بالقضايا المتصلة بالسكان والتنمية المستدامة وضمان سن التشريعات اللازمة لتنفيذ برنامج العمل بفعالية .

* * *

١٣-٤ [تتمثل أهداف السياسات وخطط العمل الوطنية فيما يلي]

(أ) إدراج الاهتمامات السكانية في جميع الاستراتيجيات والخطط والسياسات والبرامج الإنمائية الوطنية ذات الصلة؛

(ب) تعزيز المشاركة الفعالة لممثلي الشعب المنتخبين ، ولاسيما البرلمانيين والمجموعات المعنية ، على صعيد القواعد الشعبية بصفة خاصة ، فضلاً عن تعزيز مشاركة الأفراد في صوغ وتنفيذ ورصد وتقييم الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج المتعلقة بالسكان والتنمية .

* * *

١٣-٦- وينبغي للمؤتمر الدولي للبرلمانيين المعني بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية اتخاذ الإجراءات اللازمة وفقاً للشواغل والأولويات الوطنية واتخاذ الإجراءات اللازمة لقياس وتقدير ورصد وتقييم التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف المحددة في برنامج العمل هذا . وفي هذا السياق ، ينبغي تشجيع القطاع الخاص ودوائر البحوث على المشاركة مشاركة فعالة في هذا الجهد .

للسكان والتنمية . واتُفق على أن يُطلب إلى البرلمانيين في ذلك الاستقصاء تقديم معلومات عن مدى نجاحاتهم وعن المعوقات التي تحول دون تحقيقهم مزيداً من التقدم .

وبحث المؤتمر الدولي الثالث للبرلمانيين المعني بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ، الذي عقد في بانكوك يومي ٢١-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ ، الاستقصاء بهدف تيسير طريق المضي قدماً بالنسبة للمؤتمر وتوفير الأدوات اللازمة للبرلمانيين الذين يعملون بشأن قضايا السكان والتنمية .

ونتائج الاستقصاء مذهلة وملهمة وتشق درباً جديداً . فمنذ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد عام ١٩٩٤ ارتقى البرلمانيون بالعمل المتعلق بالسكان والتنمية إلى مستوى جديد .

منهجية الاستقصاء

كان القصد من الاستقصاء هو تقييم جهود البرلمانيين الرامية إلى تهيئة بيئة تمكينية على صعيد التشريعات والسياسات ، وتعبئة الموارد في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية من أجل تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية . وقد جمع الاستقصاء معلومات عن التدابير المتخذة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي لإصدار تشريعات وتعبئة موارد ؛ وعن نتائج تلك التدابير ونجاحاتها والتحديات المتعلقة بها والدروس المستفادة منها .

وقد عهد صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى مكتب مدير شعبة الإعلام والمجلس التنفيذي وتعبئة الموارد بمهمة الإشراف على الأعمال المعلقة بالاستقصاء وتنسيقها . وساعد الدكتور ريد بولاند ، المتخصص في القوانين السكانية بكلية الصحة العامة في جامعة هارفارد ، وشعبة الدعم الفني بصندوق الأمم المتحدة للسكان في تصميم الاستقصاء وتحليل البيانات . وتولت المجموعات البرلمانية الإقليمية إدارة الاستقصاء بمساعدة من الشعب الجغرافية في الصندوق ، والمكاتب القطرية ، والمجموعات البرلمانية الوطنية ، والمنظمات غير الحكومية .

وقد بلغ عدد المجيبين على الاستقصاء ما مجموعه ٣٢٢ برلمانياً من ٨٥ بلداً من البلدان النامية و ١٨ بلداً من البلدان المانحة والبرلمان الأوروبي ، بحيث بلغ المتوسط ثلاث إجابات لكل بلد . ولا يشكل المجيبون عينة تمثل البرلمانيين في كل بلد ؛ ولكن إجاباتهم تعطي فكرة عامة عن الأنشطة التي يضطلع بها بعض المناصرين الأساسيين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في البرلمانات الوطنية وأثرها على تنفيذ برنامج عمل ذلك المؤتمر .

وجدير بالذكر أن الاستقصاء لم يكن بمثابة دراسة علمية صارمة. فالأسئلة كانت ذات طابع عام، تتيح للبرلمانيين أن يجيبوا بعباراتهم هم، لا بالتأشير على أجوبة محددة لهم. وكان القصد من ذلك هو جعل البرلمانيين يشعرون بالراحة في الإجابة عن الأسئلة، والحصول على إجابات عفوية، وتجنب ترك انطباع لدى المجيبين بأن الاستقصاء يسعى إلى الحصول على أجوبة محددة أو إصدار أحكام[٦].

وفي كل بلد اختار مسؤول اتصال[٧] أعضاء أساسيين عاديين في مجموعة برلمانية وطنية مشتركة بين الأحزاب ومعنية بالقضايا المتعلقة بالسكان للإجابة عن أسئلة الاستقصاء[٨]. وفي حالة عدم وجود مجموعة من هذا القبيل، اختار مسؤول الاتصال الوطني أعضاء أساسيين من اللجان المختصة في البرلمان الوطني للإجابة عن أسئلة الاستقصاء. وفي البلدان التي لا توجد فيها لجنة مختصة، اختار مسؤول الاتصال الوطني برلمانيين فرادى كانوا يشاركون في القضايا المتعلقة بالسكان.

وقد اختير البرلمانيون لمساهمتهم والتزامهم إزاء القضايا المتعلقة بالسكان. وأولي الاهتمام الواجب للتوازن بين الجنسين، وتمثيل الأحزاب السياسية الرئيسية، والمنظورات المتباينة، والذاكرة المؤسسية. وضماناً للذاكرة المؤسسية، دُعي بعض البرلمانيين السابقين إلى المشاركة في الاستقصاء. ولم يشمل الاستقصاء أعضاء برلمانات الولايات أو المقاطعات.

وطُلب إلى مسؤول الاتصال أن يجري مقابلات شفوية وشخصية مع البرلمانيين المختارين في جلسات منفصلة وأن يدوِّن أجوبتهم. وقد حصل البرلمانيون على الاستبيان قبل المقابلات معهم وذلك لتمكينهم من التمعن في الأسئلة والتفكير في أجوبتهم. وطُلب إلى مسؤول الاتصال الوطني أن يشرح خلفية الاستقصاء والغرض منه بطريقة محكمة ودقيقة قبل توجيه الأسئلة إليهم[٩].

وقد طُلب إلى مسؤولي الاتصال متابعة أجوبة البرلمانيين الأولية حسب الاقتضاء وذلك بأن يطلبوا إليهم مواصلة الحديث عن النقاط التي أبرزوها أو وصف قضايا وأنشطة ونواتج محتملة يُحتمل ألا تكون قد صادفتهم أصلاً، وتقديم أمثلة محددة. وقد أعد مسؤولو الاتصال مذكرة سياقية من أجل المقابلات، تتكون من سرد للبيئة السياسية لعمل المجيبين؛ وتقييم البرلمانيين الذين تجري المقابلات معهم لمدى نجاح المقابلات؛ والتثبت من الحقائق من خلال المقابلات، بما يشمل المعلومات عن المجموعة البرلمانية الوطنية، والأنشطة المضطلع بها، واعتماد القوانين والسياسات والقرارات التمويلية؛ وتقييماً لمدى إنفاذ القوانين والسياسات المذكورة، وتقييماً لمدى وجود آليات لإنفاذها.

وقد أُرسل الاستبيان في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ إلى جميع البلدان التي يوجد فيها لصندوق الأمم المتحدة للسكان مكتب أو التي توجد فيها مجموعة برلمانية وطنية معنية بالسكان. وكان الموعد النهائي لملء الاستبيان هو ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٦، ثم تغير الموعد إلى ٣١ تموز/يوليه لإتاحة مشاركة أوسع فيه. وقد قدمت أجوبة الاستقصاء والمذكرات المتعلقة بسياقه إلى مقر صندوق الأمم المتحدة للسكان في نيويورك، ثم أحيلت إلى الدكتور بولاند بكلية الصحة العامة في جامعة هارفارد لكي يدرسها ويحللها. وقد أجري التحليل باستخدام برنامج حاسوبي معياري وأحيل إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

[١] تغير اسم المجموعة الأوروبية مؤخراً فأصبح "منتدى البرلمانيين الأوروبيين المعني بالسكان والتنمية".
[٢] الرابطة الكندية للبرلمانيين المعنيين بالسكان والتنمية، والمجموعة البرلمانية الأمريكية المعنية بالسكان والتنمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان.
[٣] يمكن الاطلاع على جميع أعداد نشرة Policy Update على الموقع التالي: http://www.unfpa.org/parliamentarians/news/newsletters.htm.
[٤] قدم دعم الأمانة كل من المنتدى البرلماني الأوروبي المعني بالسكان والتنمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا.
[٥] للاطلاع على بياني الالتزامات الصادرين في أوتاوا وستراسبورغ وعلى غيرهما من المواد من المؤتمرين، ترجى زيارة الموقع: http://www.unfpa.org/parliamentarians/index.htm.
[٦] يرد استنساخ للاستقصاء في التذييل ١.
[٧] انظر ورقة التعليمات الخاصة بالاستقصاء الواردة في التذييل ٢ للاطلاع على وصف للكيفية التي اختير بها مسؤولو الاتصال الوطنيون.
[٨] في بعض البلدان لم يشمل الاستقصاء إلا برلمانياً واحداً أو اثنين، نتيجة لمعوقات سياسية ولوجيستية شتى.
[٩] يلاحظ أن هذه المنهجية لم تُتبع في جميع الحالات. وفي حالات كثيرة كان الاستبيان يُرسل فحسب إلى البرلمانيين، الذين كانوا يقومون بملئه بدون تعليمات.

١

من نحـن

ينتمي البرلمانيون إلى طائفة واسعة من الخلفيات . وقد تباينت أجوبة الاستقصاء من حيث العمر ، والجنس من ذكر وأنثى ، والخبرة المهنية ، والاهتمامات ، والانتماء الحزبي ، وطول مدة الخبرة التشريعية .

١-١ البلـد

شارك ما مجموعه ٣٢٢ برلمانياً من ١٠٤ بلدان في الاستقصاء . ومن بين البلدان النامية التي شاركت في الاستقصاء وعددها ٨٥ بلداً كان التوزيع الإقليمي كما يلي: ٢٨ بلداً من أفريقيا جنوب الصحراء ، و ٢٢ بلداً من آسيا ومنطقة المحيط الهادئ ، وتسعة بلدان من الدول العربية ، وعشرة بلدان من أوروبا الشرقية[١٠] ، و ١٦ بلداً من أمريكا اللاتينية من بينها بلدان من منطقة البحر الكاريبي . وشارك في الاستقصاء البرلمان الأوروبي و ١٨ بلداً مانحاً هي اليابان وجمهورية كوريا ونيوزيلندا وأستراليا وكندا والولايات المتحدة إلى جانب ١٢ بلداً من أوروبا الغربية[١١] .

١-٢ مشاركة الذكور والإناث

في البلدان النامية كان الرجال يمثلون ٥٢٪ من البرلمانيين الذين أجابوا عن الاستقصاء وكانت النساء يمثلن نسبة قدرها ٤٨٪[١٢] ، ولكن التوزيع دون الإقليمي تباين تبايناً كبيراً[١٣] . ففي أمريكا الوسطى كان الإناث يمثلن نسبة قدرها ٧٨٪ من المجيبين ، وكن يمثلن نسبة قدرها ٧٠٪ من المجيبين في الجنوب الأفريقي . وعلى العكس من ذلك ، في وسط آسيا كان الرجال يمثلون نسبة قدرها ٨٢٪ من المجيبين ويمثلون نسبة قدرها ٦٤٪ من المجيبين في غرب أفريقيا والدول العربية . أما في البلدان المانحة فقد كان الرجال يمثلون نسبة قدرها ٢٨٪ بينما كانت النساء يمثلن نسبة قدرها ٧٢٪ .

ومن الصعب تحديد سبب وجود هذا القدر الكبير من التباين بين المناطق دون الإقليمية . وقد يكون هذا السبب هو عدم توافر برلمانيين معينين لإجراء المقابلات معهم ، أو قلة عدد البرلمانيين الذين ينتمون إلى جنس بعينه ويعملون بشأن قضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في المناطق دون الإقليمية المختلفة .

الجدول ١

النسبة المئوية للبرلمانيين من الذكور والإناث حسب المنطقة دون الإقليمية

المنطقة دون الإقليمية	الذكور	الإناث
البلدان المانحة	٢٨	٧٢
وسط وشرق أفريقيا	٥٦	٤٤
الجنوب الأفريقي	٣٠	٧٠
غرب أفريقيا	٦٤	٣٦
الدول العربية	٦٤	٣٦
أوروبا الشرقية	٥٠	٥٠
وسط آسيا	٨٢	١٨
جنوب آسيا	٦٣	٣٧
جنوب شرق آسيا	٤٤	٥٦
جزر المحيط الهادئ	٠	١٠٠
أمريكا الجنوبية	٤٧	٥٣
أمريكا الوسطى	٢٢	٧٨
منطقة البحر الكاريبي	٦٠	٤٠

وقد يود صندوق الأمم المتحدة للسكان والمجموعات الإقليمية دراسة التباينات بين الجنسين في بعض المناطق الإقليمية دراسة أوثق للتحقق مما إذا كان من الممكن بذل جهود أكبر لإشراك مزيد من البرلمانيين من الرجال والنساء حسب الاقتضاء .

١-٣ العمـر

في البلدان النامية كان البرلمانيون الذين جرت مقابلات معهم ينقسمون بالتساوي بين من تتجاوز أعمارهم ٥٠ عاماً ومن تقل أعمارهم عن ذلك . وكانت أكبر مجموعة من المجيبين (٣٩٪) هي البرلمانيون الذين تتراوح أعمارهم من ٤٠ إلى ٥٠ عاماً[١٤] . ويبدو أن قضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية هامة في البلدان النامية على الأقل بالنسبة لطائفة واسعة من الفئات العمرية في أوساط البرلمانيين . أما في البلدان المانحة فإن المجيبين كانوا أكبر سناً في المتوسط: فقد كان ٦٢٪ منهم تتجاوز أعمارهم ٥٠ عاماً .

١-٤ المهنة

طُلب إلى المجيبين أن يبينوا مهنتهم السابقة (أو مهنتهم الحالية إذا كانوا لا يعملون كبرلمانيين على أساس التفرغ) . وفي البلدان النامية برزت مهنتان هما: المشتغلون بالتعليم (٢٢٪) والأطباء (٢٢٪) . وعلاوة على ذلك ، كان ٢٪ ممرضين أو ممرضات أو قابلات وكان ٦٪ يشتغلون في جوانب أخرى من جوانب الصحة أو الصحة العامة . وكانت المهن الأخرى الممثلة تمثيلاً واسعاً هي إدارة الأعمال/الاقتصاد/المالية والعلم/التكنولوجيا (٩٪ لكل منهما) ؛ والحكم (٦٪) ؛ والقانون (٧٪) ؛ والإعلام/الكتابة/الفنون (٧٪) ؛ والخدمات/العلوم الاجتماعية (٥٪) ؛ والتنمية (٤٪) .

وارتفاع معدل انتشار المشتغلين في مجال الصحة والتعليم بين أنصار المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ليس مدعاة للدهشة ، بالنظر إلى أن الصحة محورية فيما يتعلق بقضايا كثيرة خاصة بذلك المؤتمر لأن المشتغلين بالتعليم من الأغلب أن يكونوا أكثر التصاقاً بالمشاكل الاجتماعية وبالصعوبات المحددة التي يواجهها الأطفال والمراهقون والنساء .

ولقد كانت النتائج مماثلة في البلدان المانحة ، حيث كانت المهن الأكثر تمثيلاً هي الصحة (٢٨٪) بما يشمل ١٣٪ أطباء ؛ والتعليم (٢٠٪) ؛ وإدارة الأعمال/الاقتصاد/المالية (١٥٪) ؛ والحكم (٧٪) . وفي البلدان المانحة كان ٧٣٪ يعملون في القطاع العام والقطاع الأكاديمي ، وكان ١٨٪ يعملون في القطاع الخاص ، وكان ٩٪ يعملون لحساب منظمات لا تستهدف الربح .

١-٥ البرلمانيون الحاليون والسابقون والانتماء الحزبي

كان ٩٦٪ من المجيبين في البلدان النامية برلمانيين حاليين وكان ٤٪ برلمانيين سابقين[١٥] . أما في البلدان المانحة فقد كان ٩٤٪ برلمانيين حاليين وكان ٦٪ برلمانيين سابقين .

وفي البلدان النامية كان ٦٢٪ ينتمون إلى أحزاب تسيطر على البرلمان وكان ٣٨٪ ينتمون إلى أحزاب المعارضة . وكان زهاء ١٥٪ من البرلمانيين أعضاء في برلمانات مكونة من حزب واحد فقط . أما في البلدان المانحة فقد كان ٥٩٪ من البرلمانيين ينتمون إلى الحزب الحاكم وكان ٤١٪ ينتمون إلى المعارضة .

وبالنظر إلى ارتفاع النسب المئوية للبرلمانيين الذين ينتمون إلى الحزب الحاكم ، يبدو أن كثيرين من أنصار المؤتمر الدولي للسكان والتنمية كانوا في وضع جيد يمكنهم من تحفيز بلدانهم على تنفيذ برنامج عمل المؤتمر .

الشكل البياني ١

العضوية في مجموعات برلمانية محددة في البلدان النامية

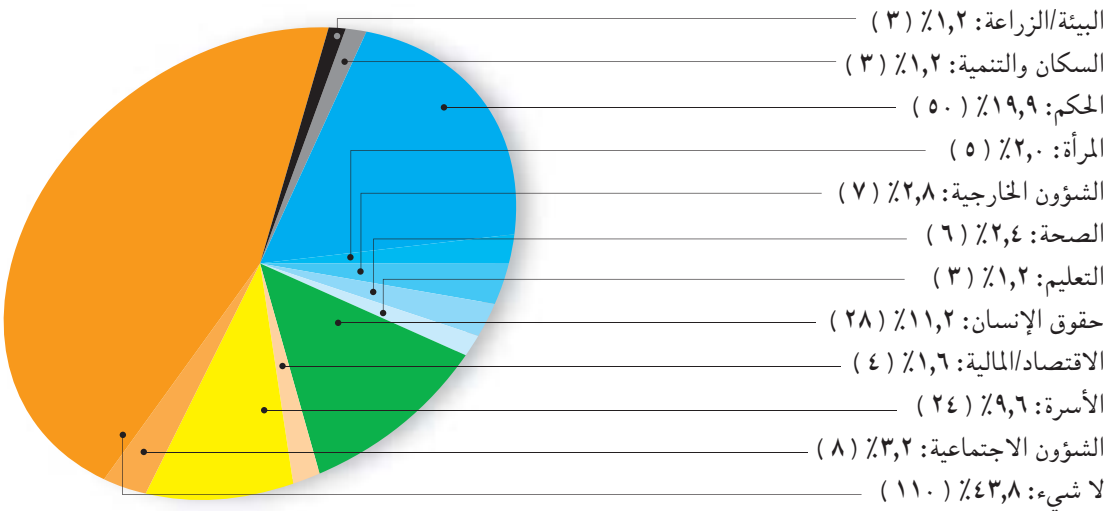

١-٦ انتماء مجموعات السكان والتنمية

في البلدان النامية كان ٤٤٪ من المجيبين ينتمون إلى مجموعة في البرلمان معنية بالسكان والتنمية. وهؤلاء البرلمانيون يمثلون ٣٧ بلداً مختلفاً. ويبدو أن غالبية هذه المجموعات هي لجان تعترف بها البرلمانات رسمياً، لا مجموعات غير رسمية أقامها البرلمانيون أنفسهم. وكانت جميعها مجموعات تشمل جميع الأحزاب.

وعلى الرغم من الطابع الخلافي لبعض القضايا، تجتذب قضية السكان والتنمية اهتمام برلمانيين يمثلون نطاقاً واسعاً من الآراء السياسية.

وكان لدى منطقة وسط وشرق أفريقيا ومنطقة غرب أفريقيا أعلى نسبة مئوية للبرلمانيين الذين ينتمون إلى مجموعة معنية بالسكان والتنمية (٦٧٪ لكل منهما)، بينما كانت أمريكا الوسطى (١٣٪) والدول العربية (١٦٪) لديهما أدنى نسبة مئوية. وهذا التفاوت ربما يشير إلى أن مناطق عديدة دون إقليمية كان استخدامها لآلية تشكيل مجموعة تكون شاملة لجميع الأحزاب ومعنية بالقضايا السكانية قاصراً. وقد أشارت بلدان عديدة إلى ذلك في أجوبتها.

الجدول ٢

العضوية في مجموعة معنية بالسكان والتنمية حسب المنطقة دون الإقليمية

المنطقة دون الإقليمية	٪
البلدان المانحة	٨٥
وسط وشرق أفريقيا	٦٧
الجنوب الأفريقي	٤٠
غرب أفريقيا	٦٧
الدول العربية	١٦
أوروبا الشرقية	٣٢
وسط آسيا	٥٦
جنوب آسيا	٥٦
جنوب شرق آسيا	٥٠
جزر المحيط الهادئ	٠
أمريكا الجنوبية	٣٦
أمريكا الوسطى	١٣
منطقة البحر الكاريبي	٠

وقد أفاد المجيبون من البلدان النامية الذين لا ينتمون إلى مجموعات برلمانية معنية بقضايا السكان بأنهم أعضاء في طائفة واسعة من اللجان الأخرى. فما مجموعه ٢٠٪ كانوا أعضاء في لجان مكرسة للشؤون الاجتماعية بوجه عام؛ وكان ١١٪ أعضاء

الشكل البياني ٢

العضوية في مجموعات برلمانية محددة في البلدان المانحة

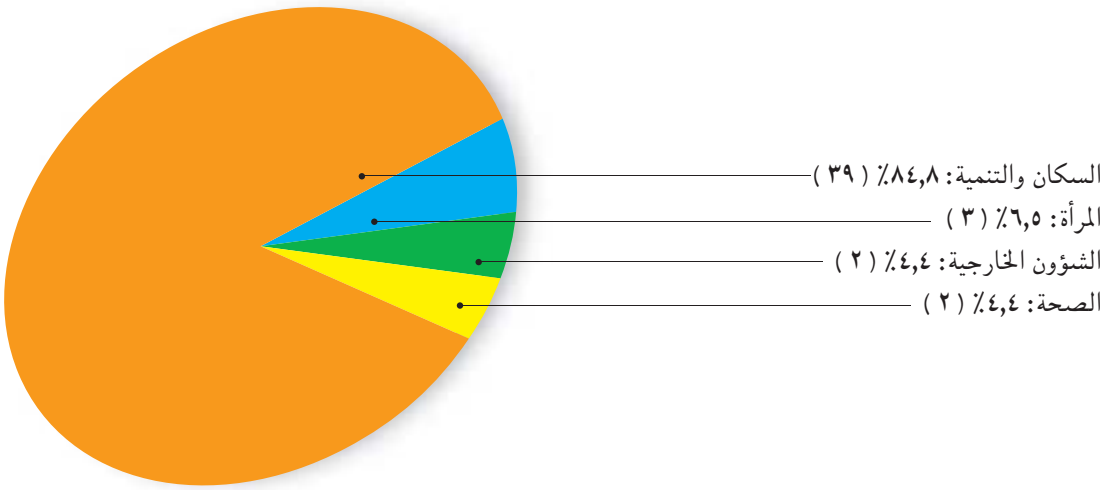

في لجان صحية ؛ وكان ١٠٪ ينتمون إلى لجان تتناول القضايا المتعلقة بالمرأة . وكانت نسبة مئوية أقل (٣٪ أو أقل من ذلك) أعضاء في لجان معنية بحقوق الإنسان ، والشؤون الخارجية ، والاقتصاد والمالية ، والحكم ، والأسرة ، والتعليم ، والعلم والتكنولوجيا .

وفي البلدان المانحة كان ٨٥٪ من البرلمانيين أعضاء في مجموعة غير رسمية متعددة الأحزاب معنية بالسكان والتنمية ، من بينها مجموعات معنية بالسكان والصحة والحقوق الإنجابية .

وكان سبعة في المائة أعضاء في لجنة معنية بشؤون المرأة ، وكان ٤٪ أعضاء في لجنة معنية بالصحة و ٤٪ في لجنة معنية بالشؤون الخارجية .

وقد يود صندوق الأمم المتحدة للسكان والمجموعات الإقليمية البت فيما إذا كانت ثمة حاجة إلى مجموعة برلمانية معنية بالسكان والتنمية في بلدان معينة وفي الكيفية التي يستطيعان بها المساعدة في إنشاء مجموعات من هذا القبيل .

[١٠] لأغراض التحليل ، تُصنّف بلدان أوروبا الشرقية جميعها في فئة البلدان النامية ، وإن كان بعض البلدان ، وبخاصة الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي ، لم يعد بالإمكان اعتبارها بلداناً نامية .

[١١] ترد في التذييل ٣ قائمة البلدان ، مصنفة حسب المنطقة دون الإقليمية .

[١٢] طُلب إلى المجموعات البرلمانية الإقليمية وإلى المكاتب القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان التي أدارت الاستقصاء أن تحاول ضمان التوازن بين الجنسين في اختيار البرلمانيين . ولكن تجدر الإشارة إلى أن مسؤولي الاتصال الوطنيين لم يتمكنوا في حالات كثيرة إلا من الاتصال بأشخاص كان باستطاعتهم أن يحددوا بالذات اهتمامهم بقضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ، أو أنهم أعضاء في لجان مختصة في البرلمان ، أو أنهم متاحون لإجراء مقابلات معهم .

[١٣] نظراً لقلة عدد البرلمانيين الذين شاركوا في الاستقصاء من منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ قلة شديدة ، لم تدرج هاتان المنطقتان دون الإقليميتين في مناقشات الاختلافات الإقليمية .

[١٤] يرد في التذييل ٤ جدول يصور هذه النتائج .

[١٥] شمل الاستقصاء برلمانيين سابقين ضماناً للذاكرة المؤسسية في البلدان التي كان فيها البرلمانيون الحاليون جدداً نسبياً ولم تكن لديهم معرفة كافية بشأن التقدم الذي أحرزه البرلمانيون في بلدانهم تعزيزاً لجدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية .

٢

ما نهتم به

ليس مما يدعو للدهشة أن المجيبين كان يجمع بينهم كثير من نفس الاهتمامات ، مع احتلال قضية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مركز الصدارة في قائمة تلك الاهتمامات .

وتوخياً للحصول على تحديد أدق لمجالات الاهتمام طلب الاستقصاء إلى المجيبين أولاً أن يصفوا اهتماماتهم الشخصية فيما يتعلق بالسكان ؛ وثانياً أن يحددوا قائمة تبين قضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية التي تمثل أولوية في عملهم ؛ وثالثاً أن يفسروا سبب اهتمامهم بهذه القضايا (الجدول ٣) .

الجدول ٣

القضايا التي تحظى باهتمام شخصي في البلدان النامية

الاهتمام	٪
المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	٤٥
تعليم المرأة	٩
الصحة والحقوق الإنجابية	٣٩
الشباب ـ الصحة والحقوق الإنجابية	٥
التنمية ـ بوجه عام	١٤
الفقر/التنمية الاقتصادية	٢٠
التنمية الاجتماعية	٩
الأطفال	١٢
الشباب	١٢
فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	٢٠
الاهتمامات الديمغرافية	١٩
الصحة/الصحة العامة	١٧
العنف ضد المرأة	١٢
ختان الإناث/الممارسات التقليدية	١
التعليم	١٦
الفئات المهمشة	١١
تنظيم الأسرة	٦
الأمومة السالمة	٥
حقوق الإنسان	٥
الأسرة كمؤسسة	٣
الزواج والحمل المبكران	٣

وتندرج أهم القضايا في ثماني فئات رئيسية ، كما يتضح من الجدول ٤ .

الجدول ٤

القضايا التي تحظى باهتمام شخصي حسب الفئة ، في البلدان النامية ، وحسب ترتيب الأولوية

الاهتمام	٪
المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ، بما يشمل تعليم المرأة الصحة والحقوق الإنجابية	٥٣
وصحة الشباب وحقوقهم الإنجابية	٤٤
التنمية ، بما يشمل التنمية الاجتماعية والاقتصادية	٤٤
الأطفال والشباب	٢٤
فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	٢٠
الاهتمامات الديمغرافية	١٩
الصحة	١٧
العنف ضد المرأة	١٣

٢-١ القضايا التي تحظى باهتمام شخصي

وكان المجيبون من البلدان النامية مهتمين ، بعد اهتمامهم بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ، بالصحة والحقوق الإنجابية ، ومن بينها صحة الشباب وحقوقهم الإنجابية ، وقضايا إنمائية شتى[١٦] . وتضم الفئة السابقة البرلمانيين الذين استخدموا تحديداً عبارة " الصحة والحقوق الإنجابية " في أجوبتهم أو أشاروا إلى التثقيف الجنسي ؛ وحق الاختيار ؛ وإمكانية الحصول على وسائل لمنع الحمل ؛ ووسائل منع الحمل الخاصة بالحالات الطارئة ؛ وصحة الأم والطفل ؛ وصحة المرأة ، وحالات الحمل غير المرغوبة ، بين قضايا أخرى . وقد شمل تعريف ما مجموعه ١٢ برلمانياً ، معظمهم من أمريكا اللاتينية ، للصحة والحقوق الإنجابية الصحة والحقوق الجنسية ، وربما كان ذلك انعكاساً لتبني البرلمانيين الذين ينتمون إلى أمريكا اللاتينية لهذا المفهوم تبنيـاً أوفى مما هو الحال في البلدان النامية الأخرى .

وأفادت نسبة مئوية أقل من البرلمانيين عن اهتمامها بالأطفال والشباب ؛ وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ؛ والاهتمامات الديمغرافية ؛ والصحة ، والعنف ضد المرأة . وذكر البرلمانيون المهتمون بالأطفال والشباب عمل الطفل ؛ وجناح الأحداث ؛ وتعاطي المخدرات ؛ والمواد الإباحية ؛ والإيذاء الجنسي ، بين قضايا أخرى . واندرجت الاهتمامات الديمغرافية في فئتين هما: انخفاض معدلات الخصوبة ـ أساساً بين المجيبين من أوروبا الشرقية ـ والهجرة ، وارتفاع معدلات الخصوبة .

وأعرب المجيبون من البلدان المانحة عن اهتمامات مماثلة هي: الصحة والحقوق الإنجابية ، ومن بينها صحة الشباب

الجدول ٥

القضايا التي تحظى باهتمام شخصي حسب الفئة في البلدان المانحة ، وحسب ترتيب الأولوية

الاهتمام	٪
الصحة والحقوق الإنجابية وصحة الشباب وحقوقهم الإنجابية	٦٠
المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ، بما يشمل تعليم المرأة	٥٧
التنمية ، بما يشمل التنمية الاجتماعية والاقتصادية	٣٨
فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	١٧
الصحة	١٢
الأطفال والشباب	٩
الاهتمامات الديمغرافية	٩
العنف ضد المرأة	٦

الجدول ٦

النسبة المئوية للاهتمام بقضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ذات الأولوية في البلدان النامية

الاهتمام	الذكور	الإناث	كلاهما
الصحة والحقوق الإنجابية وصحة الشباب وحقوقهم الإنجابية	٤٦	٦١	٥٨
المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ، بما يشمل تعليم المرأة	٤٣	٦٦	٥٤
فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	٣٧	٢٧	٣١
التنمية ، بما يشمل التنمية الاجتماعية والاقتصادية	٣٨	١٨	٢٨
الصحة	٢١	١٥	١٨
الاهتمامات الديمغرافية	٢٠	١٣	١٦
العنف ضد المرأة	٧	٢٠	١٤

وحقوقهم الإنجابية ؛ والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ، بما يشمل تعليم المرأة ؛ وقضايا إنمائية شتى .

٢-٢ قضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ذات الأولوية

على الرغم من أن أهم القضايا بالنسبة للبرلمانيين هي تقريباً نفس القضايا التي تحظى باهتمامهم الشخصي ، كانت هناك اختلافات هامة في مدى التركيز . ففي البلدان النامية أشار عدد أقل من البرلمانيين إلى قضايا التنمية بوجه عام ، وأشار عدد أكبر إلى الصحة والحقوق الإنجابية وإلى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز . أما الإجابات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة فقد كانت متماثلة تقريباً .

والصحة والحقوق الإنجابية ، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ، والمساواة بين الجنسين هي قضايا ينصب عليها اهتمام جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية . وتبين الأولوية التي يوليها البرلمانيون لهذه القضايا أن أنصاراً كثيرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية قد أجروا عملية تعديل لاهتماماتهم الشخصية لكي يروجوا لبرنامج عمل المؤتمر .

ولقد شدد البرلمانيون الذين ينتمون إلى البلدان المانحة على بعض جوانب جدول أعمال المؤتمر الأكثر إثارة للجدل[١٧]: فعند تعريف الصحة والحقوق الإنجابية أدرج ما يقرب من ٤٠٪ من البرلمانيين الذين ينتمون إلى البلدان المانحة مصطلح " الحقوق الجنسية والإنجابية "[١٨] . والمنطقة الوحيدة الأخرى التي استُخدم فيها هذا المصطلح على نطاق واسع هي أمريكا اللاتينية . وأشار أيضاً ما مجموعه ٢٩٪ من المجيبين من البلدان المانحة إلى حق الإجهاض ، وذكر عدد منهم الحاجة إلى إلغاء ما يسمى " القاعدة المقيدة " في الولايات المتحدة[١٩] . وهذا الاختلاف ربما يكون انعكاساً لكون الإجهاض مشروعاً ولكون الحقوق الجنسية معترفاً بها على نطاق أوسع في كثير من البلدان المانحة .

التفاوتات الإقليمية: عند مقارنة الاهتمامات الرئيسية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية حسب المنطقة دون الإقليمية ، يبرز عدد من الاختلافات ، على النحو الموجز أدناه[٢٠] .

- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: يوجد أعلى معدل للاهتمام في أمريكا الوسطى وجنوب آسيا والجنوب الأفريقي ؛ ويوجد أدنى معدل للاهتمام في وسط وجنوب شرق آسيا وفي البلدان المانحة .

- الصحة والحقوق الإنجابية: يوجد أعلى معدل للاهتمام في البلدان المانحة ، ووسط وشرق أفريقيا ، والجنوب الأفريقي ؛ ويوجد أدنى معدل للاهتمام في وسط وجنوب وجنوب شرق آسيا وأمريكا الوسطى .
- فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز : يوجد أعلى معدل للاهتمام في وسط وجنوب آسيا ؛ ويوجد أدنى معدل للاهتمام في أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى ، وأوروبا الشرقية ، والدول العربية .
- العنف المرتبط بالانتماء إلى أحد الجنسين: يوجد أعلى معدل للاهتمام في أمريكا الجنوبية وأوروبا الشرقية ؛ ويوجد أدنى معدل للاهتمام في وسط وجنوب آسيا والدول العربية .

وقد يود صندوق الأمم المتحدة للسكان والمجموعات الإقليمية البت فيما إذا كانت قضايا هامة موضع تجاهل في مناطق معينة بحيث يضطلعان بأنشطة للتوعية بشأن هذه القضايا لصالح البرلمانيين .

التفاوتات بين الجنسين: عند مضاهاة أجوبة البرلمانيين عن هذا السؤال حسب جنسهم من ذكر وأنثى ظهرت أنماط عديدة مثيرة للاهتمام . فالنساء كان من الأرجح كثيراً أن يشرن إلى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتعليم المرأة بالمقارنة بإشارة الرجال إلى ذلك ، وكان من الأرجح بمقدار الضعف أن يذكرن العنف ضد المرأة ، بما في ذلك الجرائم الجنسية ، والاتجار بالمرأة ، والعنف المنزلي . وكان الرجال من الأرجح أن يذكروا قضايا شتى بشأن التنمية والاهتمامات الديمغرافية كقضايا ذات أولوية بالمقارنة بما ذكرته النساء . أما الإشارات إلى الصحة والحقوق الإنجابية ، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ، والصحة فقد كانت أكثر تماثلاً إلى حد كبير . (انظر الجدول ٦ في الصفحة ١٦) . وربما كان اهتمام الرجال بالمساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة بدرجة أقل من اهتمام النساء بذلك أمراً يسهل فهمه ، بالنظر إلى أن هاتين القضيتين تؤثران على المرأة تأثيراً مباشراً بدرجة أكبر ؛ ولكنه قد يكون ببساطة تجسيداً لانعدام وعي البرلمانيين الذكور بشأن هاتين القضيتين .

أعضاء برلمانيون من اليابان يتفقدون مركزاً نسائياً أثناء زيارة دراسية قاموا بها مؤخراً لباكستان.

الصورة لـ: الرابطة الآسيوية للسكان والتنمية

كنت ناشطة منذ أن كنت طالبة . وأثناء الاضطرابات السياسية التي حدثت في سبعينات القرن العشرين ، انضممت إلى مجموعة الطلبة الذين جرى نفيهم في الأدغال . ومن ثم فقد اكتسبت خبرة في العمل مع الجماهير . ومن ثم أصبحت مهتمة بهذه القضايا . وعندما أصبحت سياسية ، أوليت أولوية عالية لقضايا المرأة لأنني أعتقد أن سياسيين كثيرين كانوا يهتمون بالفعل بقضايا الأطفال . وبالنسبة لي ، قضايا المرأة أكثر تعقيداً من قضايا الأطفال ، ولكن سياسيين كثيرين لم يبذلوا جهداً بشأنها " .

— برلمانية من الفلبين

وقد يود صندوق الأمم المتحدة للسكان والمجموعات الإقليمية تعزيز جهودهما الرامية إلى توعية البرلمانيين بشأن محورية المساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة فيما يتعلق بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية .

٢-٣ دواعي الاهتمامات

انطوى الاستقصاء أيضاً على سؤال عن السبب الذي جعل المجيبين مهتمين بهذه القضايا . وبينما لم يُجب جميع البرلمانيين عن هذا السؤال فإن أجوبة من أجابوا كانت هادية . فقد رأى بعضهم أن عملهم البرلماني هو امتداد لأنشطتهم المهنية ، ومن قبيل ذلك مجيبة يابانية تشتغل بالتمريض والقبالة قالت:

> إن لدي خبرة مباشرة بآثار الحمل والولادة على حياة المرأة. ومن المهم إيجاد مجتمع تكون فيه الأرواح البريئة التي تولد في هذا العالم مرغوبة ، إلى جانب حصولها على مباركة. وإني على دراية شديدة بالحاجة إلى تهيئة بيئة تتيح للمرأة اتخاذ قرارات طواعية بممارسة حقها في الاختيار وبوجود معرفة لديها بشأن الأبعاد الجنسية ووسائط منع الحمل.

وكان بعضهم ممن يشتغلون بالتعليم يثير قلقهم ارتفاع معدلات الأمية وانعدام تعليم المرأة . وكان مجيبون آخرون أيضاً ، بعضهم من رجال الاقتصاد ومن الأكاديميين ، قد درسوا القضايا الإنمائية وكانوا مهتمين بقضية الفقر وبقضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

وقالت برلمانية ماليزية إنها أصبحت مهتمة بالقضايا المتعلقة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية عندما علمت أن:

> حقوق المرأة لا تحددها القوانين أو تعترف بها الحكومات في بلدان كثيرة. ومازال عمل الطفل يُمارس ويتفشى في كثير من البلدان المتخلفة والمكتظة بالسكان ، كما أن معدلات وفيات الرضع والأطفال مرتفعة ارتفاعاً شديداً لعدم توافر سبل حصول النساء والأطفال على الخدمات الصحية ولسوء أوضاعهم المعيشية. وإني أعتقد ، كبرلمانية ، أنني أستطيع أن أساهم في الارتقاء بحقوق المرأة في المجتمع بالعمل مع المنظمات الإقليمية التي لديها نفس الأفكار والأهداف.

واكتشف مجيبون آخرون اهتمامهم من خلال أحداث كانت مشمولة بالرعاية ، ومنهم مثلاً برلماني كيني تكفَّل صندوق الأمم المتحدة للسكان بتكاليف حضوره المؤتمر الدولي للبرلمانيين المعني بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد عام ٢٠٠٤ في فرنسا ، إذ قال:

> في هذا الاجتماع عُرض شريط فيديو. وقد جعلني هذا الشريط أبكي وعاهدت نفسي أن أناصر قضية المرأة. وقد أدركت في ستراسبورغ أن الحياة والموت قرار سياسي... وفي ستراسبورغ أدركت أن غالبية الحكومات تهتم بالمأوى والغذاء ، إلا أن الصحة والحقوق الإنجابية لا تقل أهمية.

ونتيجة لذلك فقد ساعد على إنشاء شبكة السكان والتنمية في كينيا .

[١٦] تضم الفئة الأخيرة البرلمانيين الذين ذكروا التنمية ، أو التنمية الاجتماعية ، أو التنمية الاقتصادية ، أو الفقر .
[١٧] يرد في التذييل ٥ جدول يصور هذه النتائج .
[١٨] لا تشكل الحقوق الجنسية جزءاً من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية .
[١٩] تقول " القاعدة المقيدة " أن الولايات المتحدة لن تموِّل المنظمات غير الحكومية التي: (أ) تجري عمليات إجهاض ، حتى بتمويل من مصادر أخرى ، في الحالات غير تلك التي يوجد فيها تهديد لصحة المرأة ، أو في حالتي الاغتصاب أو مسافحة المحارم ؛ (ب) تقدم خدمات الإرشاد والإحالة فيما يتعلق بالإجهاض ؛ أو (ج) تمارس ضغطاً من أجل جعل الإجهاض مشروعاً أو من أجل زيادة إتاحته في بلدانها .
[٢٠] يرد في التذييل ٦ جدول يصور هذه النتائج .

٣

ما نفعلـــه

إن المهمة الأساسية للبرلمانيين هي تمثيل دوائرهم الانتخابية ، تماماً مثلما جلب زعماء القبائل الآيسلندية اهتمامات شعوبهم إلى الآلثنغ . ولكن مهام البرلمانيين في وقتنا المعاصر تتجاوز بكثير دوائرهم الانتخابية . فعملهم لصالح برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لا يشرك فحسب برلمانيين آخرين والأجهزة الحكومية بل يشرك أيضاً أفراداً ومنظمات من خارج الحكومة .

وتشمل الأنشطة داخل أروقة البرلمان صياغة التشريعات ؛ وعقد جلسات استماع ؛ والمشاركة في مناقشات أو حلقات عمل مع برلمانيين آخرين ؛ وإعداد تقارير برلمانية ؛ وأعمال اللجان ، والاتصال مع الأجهزة الحكومية . ويتعاون البرلمانيون ، خارج إطار الحكومة ، مع المنظمات غير الحكومية ؛ ويعملون على وجود دعم من جانب المجموعات الدينية أو الاجتماعية أو من جانب القادة الدينيين أو الاجتماعيين ؛ ويشاركون في اجتماعات وحلقات دراسية ، ويعملون على إثارة الوعي ، من خلال وسائط الإعلام في كثير من الأحيان .

٣-١ العمل مع البرلمانيين الآخرين ومع الأجهزة الحكومية

طُلب إلى المجيبين أن يصفوا تجاربهم في العمل مع البرلمانيين الآخرين ومع الأجهزة الحكومية في تعزيز قضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية . وفي البلدان النامية كانت إجابتان هما اللتان ذكرتا في معظم الأحيان: فقد أجاب ٤٢٪ بأنهم وضعوا تشريعات وذكر عدد مساوٍ أنهم عملوا بطرائق شتى مع الأجهزة الحكومية . وأجاب ما مجموعه ٣٣٪ بأنهم أثاروا وعي البرلمانيين الآخرين ، أو قدموا معلومات لهم (الجدول ٧) .

والتشريع هو الدور الأساسي للبرلمانيين ، وهو يشمل دراسة أوجه القضية التي تكون قيد النظر ، والتشاور مع المحامين والأكاديميين ، وصياغة عبارات محددة ، وإيجاد دعم في البرلمان من أجل الموافقة على التشريعات . وفي بعض الحالات ينطوي هذا أيضاً على وضع ميزانيات لدعم قضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ، أو اقتراح إدخال تغييرات على الميزانية المقترحة من الحكومة .

الجدول ٧

الأنشطة الرامية إلى الترويج لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في البرلمان والحكومة في البلدان النامية

النشاط	٪
العمل مع الأجهزة الحكومية	٤٢
إعداد التشريعات	٤٢
تقديم المعلومات وإثارة الوعي	٣٣
الدعوة[٢١]	٣٠
الحلقات الدراسية/حلقات العمل	٢٠
جلسات الاستماع/المقابلات/التقارير	١٣
الإشراف على التنفيذ	٤

وعلى العكس من ذلك ، ذكر البرلمانيون من البلدان المانحة مشاركتهم في أنشطة الدعوة وفي جلسات الاستماع في الأغلب ، بينما ذكروا التشريع بدرجة أقل . فغالبية البلدان المانحة حققت بالفعل قدراً كبيراً من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية من خلال التشريعات ، ويولي البرلمانيون فيها مزيداً من الاهتمام للضغط من أجل زيادة المساعدة السكانية التي تقدم للبلدان النامية (الجدول ٨) .

الجدول ٨

الأنشطة الرامية إلى الترويج لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في البرلمان والحكومة في البلدان المانحة

النشاط	٪
الدعوة	٦٥
جلسات الاستماع/المقابلات/التقارير	٤٥
العمل مع الأجهزة الحكومية	٤١
تقديم المعلومات وإثارة الوعي	٣٧
إعداد التشريعات	٣٠
الحلقات الدراسية/حلقات العمل	١٧
الإشراف على التنفيذ	٠

وقد ذكر مجيبون كثيرون في كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة عملهم مع الأجهزة الحكومية ، مظهرين مدى أهمية ذلك بالنسبة لعملهم . ووصف البرلمانيون التنسيق مع الوزارات في صياغة التشريعات ؛ وفي بحث المشاكل الاجتماعية ؛ وفي الدعوة إلى زيادة الميزانيات ؛ وفي التفاوض على استراتيجيات تشريعية ، وفي إيجاد دعم لقضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في صفوف البرلمانيين الآخرين .

واعتبرت نسبة مئوية صغيرة من المجيبين حلقات العمل والحلقات الدراسية مفيدة على وجه الخصوص في توعية البرلمانيين من خلال تقديم عروض من جانب خبراء ، ومنظمات غير حكومية ، وأجهزة حكومية . وكثرة من حلقات العمل هذه اشترك صندوق الأمم المتحدة للسكان في رعايتها .

٣-٢ العمل مع الأفراد والمجموعات خارج إطار الحكومة

ذكرت غالبية المجيبين من البلدان النامية (٥٨٪) العمل مع المنظمات غير الحكومية ، ومنظمات المجتمع المدني ، والقطاع الخاص على تعزيز قضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية . وأشارت نسبة أخرى منهم قدرها ١٣٪ إلى العمل مع المنظمات غير الحكومية النسائية[٢٢] . وكانت الأنشطة التي ذُكرت في معظم الأحيان هي تقديم المعلومات إلى مجموعات خارج إطار الحكومة ، أو إثارة وعي تلك المجموعات (٤٦٪) ،

الجدول ٩

الأنشطة الرامية إلى الترويج للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية خارج إطار الحكومة في البلدان النامية

النشاط	٪
العمل مع المنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني/القطاع الخاص	٥٨
تقديم المعلومات وإثارة الوعي	٤٦
الاجتماعات/الحلقات الدراسية/المؤتمرات	٣٧
الدعوة	٢٦
العمل مع القادة الدينيين/الاجتماعيين	١٧
العمل مع وسائط الإعلام	١٤
العمل مع الجماعات النسائية	١٣
العمل مع خبراء الصحة	٥
العمل مع الدوائر الانتخابية	٣
العمل مع المحامين/المحاكم	٢
الحصول على دعم مالي	١

عضوة من أعضاء البرلمان الأوروبي تتحدث إلى مجموعة من الشباب أثناء زيارة لمشروع ينفّذ في إطار مبادرة الصحة الإنجابية للشباب في جنوب القوقاز بمنطقة تبليسي في جورجيا.

الصورة لـ: منتدى البرلمانيين الأوروبيين المعنيين بالسكان والتنمية

الجدول ١٠

الأنشطة الرامية إلى الترويج للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية خارج إطار الحكومة في البلدان المانحة

النشاط	٪
العمل مع المنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني/القطاع الخاص	٩٢
تقديم المعلومات وإثارة الوعي	٢٣
الاجتماعات/الحلقات الدراسية/المؤتمرات	١٩
الدعوة	١٩
العمل مع وسائط الإعلام	١٧
العمل مع الجماعات النسائية	٦
العمل مع القادة الدينيين/الاجتماعيين	٦
العمل مع الدوائر الانتخابية	٤
العمل مع خبراء الصحة	٤
العمل مع المحامين/المحاكم	٢
الحصول على دعم مالي	٠

وحضور اجتماعات وحلقات دراسية ومؤتمرات (٣٧٪) . أما الأنشطة التي ذكرت بدرجة أقل فهي العمل مع القادة الدينيين والاجتماعيين (١٧٪) والعمل مع وسائط الإعلام (١٤٪) .

في البلدان المانحة عمل البرلمانيون جميعهم تقريباً مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص (الجدول ١٠) .

في البلدان النامية والبلدان المانحة على حد سواء شملت الأنشطة المضطلع بها مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص الاشتراك في رعاية أنشطة ترمي إلى إثارة الوعي ؛ والضغط المباشر على جماعات شتى ؛ والترويج لمشاريع قوانين ؛ والتحدث في مناسبات ؛ وإجراء بحوث مشتركة ، ورصد تنفيذ القوانين . وقد ذُكرت طائفة واسعة التنوع من المنظمات ، من بينها منظمات الشباب ؛ ومنظمات تتعامل مع القضايا الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ؛ وجماعات بيئية ؛ ونقابات وشركات دولية ؛ وجماعات نسائية . وكان بعض المجيبين قد قاموا إما بتأسيس هذه المجموعات أو بالعمل معها قبل أن يصبحوا برلمانيين .

وقد سعى بعض البرلمانيين ، وبخاصة في البلدان النامية ، إلى الحصول على دعم الجماعات الدينية بشأن جوانب المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الأقل إثارة للجدل ، من قبيل حماية السكان الأصليين . وأقام آخرون ائتلافات مع جماعات دينية بشأن قضايا أكثر إثارة للخلاف ووصفوا ذلك بأنه أمر أساسي لعملهم . وقد اقتربوا في بعض الأحيان من بلوغ أرقام وطنية غير عادية من حيث الدعم الذي حصلوا عليه .

وقد عمل بعضهم مع وسائط الإعلام لتقديم معلومات دقيقة عن قضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومن أجل إيجاد دعم جماهيري ، بحيث كانوا مستعدين لإجراء مقابلات معهم ، وكتابة مقالات وكتب ، والتحدث على شاشات التليفزيون أو في الإذاعة ، وعقد مؤتمرات صحفية ، والاحتفال باليوم العالمي للسكان ، وإطلاق تقرير حالة سكان العالم الذي يصدر عن صندوق الأمم المتحدة للسكان . وذكر بضعة منهم استخدام الإنترنت لبث المعلومات على نطاق واسع .

٣-٣ الأنشطة ذات الأولوية

اعتبر المجيبون من البلدان النامية ومن البلدان المانحة على حد سواء تقديم المعلومات وإثارة الوعي بشأن قضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية أمراً حيوياً لعملهم . فقد كان عدد المجيبين الذين أبدوا ذلك أكثر من ضعف من ذكروا أي نشاط آخر[٢٣] . وقال برلماني من جمهورية الكونغو الديمقراطية إنه قام ، بمساعدة من صندوق الأمم المتحدة للسكان ، بتنظيم حلقة عمل للتوعية بالتعاون مع أعضاء المجموعة البرلمانية الآخرين والوزارات المختصة بالصحة ووضع المرأة والأسرة ، وقام فيها المشاركون بصياغة قانون لمكافحة العنف الجنسي .

وتشير الأهمية المعطاة لأنشطة الإعلام والتوعية إلى أكبر تحد يواجه البرلمانيين فيما يتعلق بالترويج لبرنامج عمل المؤتمر الدولي

> **"إنني أناقش الميزانيات مع وزارات القطاع الاجتماعي المختلفة: وزارة حقوق المرأة فيما يتعلق بالصحة الإنجابية ؛ ووزارة التعليم فيما يتعلق بمكافحة الأمية ؛ ووزارة الحماية الاجتماعية . وأعمل أيضاً مع لجنة المالية بشأن الميزانية العامة وأشارك في المناقشات كل عام بشأن مشروع قانون المالية لكي تجسد الميزانية القضايا المتعلقة بالمرأة" .**
>
> — برلمانية من المغرب

لقد كان التعاون مع Väestöliitto ، وهي أمانة المجموعة البرلمانية الفنلندية المعنية بالسكان والتنمية التي تشمل جميع الأحزاب ، فريداً ورائعاً . ومن الصعب بالنسبة لأعضاء البرلمان أن يجدوا وينتجوا معلومات ، وهو ما يمثل حاجة أساسية لعملنا ، ويمكننا دائماً أن نعتمد على Väestöliitto للحصول على خبرتها ولقيامها على وجه السرعة بتقديم معلومات موثوقة . وهذه الأمانة لها شبكات وطنية ودولية جيدة تستفيد منها أيضاً المجموعة البرلمانية الفنلندية المعنية بالسكان والتنمية التي تشمل جميع الأحزاب " .

ـــ برلمانية من فنلندا

للسكان والتنمية . ففهم قضايا المؤتمر وسبب أهميتها أمر جوهري لأنشطة البرلمانيين الأخرى . وقد قال أحد البرلمانيين في باراغواي إنه ساعد على تنظيم حلقات دراسية بشأن المساواة بين الجنسين والتنمية الاجتماعية ، بالاشتراك مع المنظمة غير الحكومية " مركز النهوض بالمرأة ":

> لقد دعونا برلمانيين وممثلين للمجتمع المدني ، من بينهم ممثلون دوليون. وفي العام الماضي حضر سياسي بارز ومرموق من أوروغواي وتحدث عن هذه القضايا في إطار التوعية ، وإثارة نقاش ، وإثارة وعي الناس بقضايا كثيرة تعتبر " من المحرمات " فيما يتعلق بقطاعات سكانية كثيرة.

وأضاف أن الحلقات الدراسية تناولت مشاريع قوانين ، بما يشمل مشروع قانون عن القضاء على جميع أشكال التمييز كان قد عرضه في مجلس الشيوخ بالتعاون مع منظمات غير حكومية .

وتوجد لدى معظم البلدان المانحة تشريعات بشأن قضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ، وقد يُفترض أن الوعي بأهميتها أوسع انتشاراً مما هو في البلدان النامية . إلا أن بضعة برلمانيين من البلدان المانحة أشاروا إلى أن قضيتي الصحة والحقوق الإنجابية والمساواة بين الجنسين تعتبران قضيتين بديهيتين ـ لأنهما مقبولتان على نطاق واسع في تلك البلدان ـ مما يجعل من الصعب إيجاد اهتمام بتقديم المساعدة إلى البلدان النامية التي تكون فيها هاتان القضيتان أكثر إثارة للخلاف .

[٢١] تستبعد فئة الدعوة المنفصلة الأنشطة المذكورة على حدة (من قبيل تقديم المعلومات ، وإثارة الوعي ، أو عقد جلسات استماع أو حلقات عمل) ، وتشمل أجوبة أشارت إلى الدعوة بعبارات عامة ولكنها لم تحدد أنشطة معينة .

[٢٢] أدى تعدد الأجوبة إلى حدوث قدر من التداخل بين المجموعتين .

[٢٣] يرد في التذييل ٧ جدول يصور هذه النتائج .

٤

نجاحاتنا

إن العمل الرئيسي للبرلمانيين هو استعراض التشريعات والموافقة عليها . ولقد أظهر الاستقصاء أن جهودهم آتت ثمارها ، بحيث صدر ٢٥٠ تشريعاً بشأن طائفة متنوعة من قضايا الصحة وحقوق الإنسان . وقد تضمن ذلك صياغة أو تعديل قوانين أو مشاريع قوانين ، وكذلك استعراض واعتماد مخصصات الميزانية . ووافق البرلمانيون أيضاً على قرارات وتقارير بشأن مواضيع ذات أهمية ، وأقروا سياسات صاغها الفرع التنفيذي .

٤-١ القوانين التي سنّت

طُلب إلى البرلمانيين أن يضعوا قائمة بمساهماتهم التشريعية في تنفيذ جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية[٢٤] .

ولقد ذكر البرلمانيون الذين ينتمون إلى البلدان النامية مشاركتهم في إصدار ٢١٧ قانوناً ، تتعلق في الأغلب بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (٢٣٪) ؛ والعنف ضد المرأة (١٩٪) ؛ والصحة والحقوق الإنجابية (١٤٪) ؛ والأطفال (٧٪) ؛ والقضايا الاجتماعية[٢٥] (٧٪) . أما قضايا حقوق الإنسان ، والأسرة ، والشباب والمراهقين ، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ، والتعليم ، والصحة ، والسكان والتنمية فقد نالت اهتماماً أقل .

والبلدان التي أفادت أنها سنّت معظم التشريعات تمثل كل منطقة رئيسية: شيلي وبنما وبيرو (تسعة تشريعات على الأقل لكل منها) ؛ والأرجنتين ومولدوفا ورواندا (ثمانية تشريعات لكل منها) ؛ وإيران وتركيا وفييت نام (سبعة تشريعات لكل منها) ؛ وبنن وبوليفيا وكازاخستان وتنزانيا وسيراليون (ستة تشريعات لكل منها) ؛ وإندونيسيا ومنغوليا (خمسة تشريعات لكل منها) . وأفاد برلمانيون من ١٧ بلداً من بين ٨٥ بلداً من البلدان النامية أنهم لا يسنون أي تشريعات بشأن قضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية .

أما البرلمانيون من البلدان المانحة فقد ذكروا عدداً من القوانين ومشاريع القوانين والسياسات أقل كثيراً مما ذكره المجيبون من البلدان النامية ، وأفادوا عن زيادات أكبر كثيراً في الميزانيات . وقد ذكر النصف فقط من البلدان المانحة سن تشريعات بالمقارنة بثمانية وستين بلداً من بين ٨٥ بلداً نامياً . وثمة سببان لهذا التفاوت هما: أن مجيبين كثيرين من البلدان المانحة أفادوا عن الطرائق

الجدول ١١

القوانين التي سُنّت في البلدان النامية

الموضوع	٪	العدد
المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	٢٣	٤٩
العنف ضد المرأة	١٩	٤١
الحقوق المتعلقة بالصحة الإنجابية	١٤	٣١
الأطفال	٧	١٥
القضايا الاجتماعية بوجه عام	٧	١٥
الأسرة	٦	١٢
حقوق الإنسان	٥	١٢
الصحة	٥	١٠
التعليم	٤	١٠
فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	٤	٨
السكان والتنمية	٣	٧
الشباب والمراهقون	٣	٧

التي نجحوا بها في زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لقضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لا عن التطورات في بلدانهم ، وأن كثرة من البلدان المانحة كانت قد سبق لها أن سنت تشريعات شتى بشأن قضايا المؤتمر .

الجدول ١٢

القوانين التي سُنّت في البلدان المانحة

الموضوع	٪	العدد
العنف ضد المرأة	٣٠	١٠
الحقوق المتعلقة بالصحة الإنجابية	٢٧	٩
السكان والتنمية	١٢	٤
المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	٦	٢
القضايا الاجتماعية	٦	٢
فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	٦	٢
حقوق الإنسان	٣	١
الأطفال	٣	١
الأسرة	٣	١
الشباب والمراهقون	٣	١
الصحة	٠	٠
التعليم	٠	٠

وذكر البرلمانيون من البلدان المانحة في أغلب الأحيان قوانين تحظر العنف ضد المرأة ، بما يشمل ختان الإناث ، والاتجار بالمرأة ، والعنف المنزلي (عشرة قوانين) . وكان الموضوع التالي الذي تكرر ذكره في الأغلب هو الصحة والحقوق الإنجابية (تسعة قوانين) ، من بينها أربعة قوانين لزيادة سبل الحصول على إجهاض وثلاثة قوانين للموافقة على استخدام وسائل منع الحمل في الحالات الطارئة . وتناولت قوانين أخرى طائفة متنوعة من قضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية . وقد ذكر البرلمانيون من البلدان التالية أعلى عدد من القوانين: اليابان (أكثر من تسعة قوانين) ، والبرتغال (ستة قوانين) ، وسويسرا (خمسة قوانين) .

وحجم التشريعات جدير بالملاحظة . فأولاً ، سنت البلدان النامية تشريعات بشأن أجزاء أساسية من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ؛ وشارك المجيبون في سن ٤٩ قانوناً على الأقل بشأن المساواة بين الجنسين و ٣١ قانوناً بشأن الصحة والحقوق الإنجابية ، وهما قضيتا المؤتمر اللتان أعرب البرلمانيون عن أكبر اهتمام بهما . ثانياً ، تناول ٤١ قانوناً في البلدان النامية العنف ضد المرأة ، وكان هذا أمراً يدعو إلى الدهشة إلى حد ما . وعدد القوانين المتعلقة بالعنف ضد المرأة لا يعبر عن إيلاء البرلمانيين تركيزاً أقل عليه ، مع أنه أيضاً قضية هامة من قضايا المؤتمر . ثالثاً ، على الرغم من أهمية قضية فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للبرلمانيين ، تناولت ثمانية قوانين فقط ذلك الموضوع .

أعضاء برلمانيون من أمريكا اللاتينية يحضرون اجتماعاً لمجلس من المجالس البرلمانية.

الصورة لـ: المجموعة البرلمانية الأمريكية المعنية بالسكان والتنمية

وقد يتبين من تلك النتائج أن إيجاد دعم واسع النطاق للقوانين التي تعزز حظر العنف ضد المرأة ، وبخاصة العنف الجنسي ، أيسر من تحقيق توافق في الآراء بشأن ظاهرة معقدة مثل ظاهرة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ، التي تمثل تحدياً بالنسبة للآراء الثقافية والدينية المترسخة وتنطوي على طائفة واسعة من المسائل المتعلقة بالصحة والتعليم والمسائل الجنائية والجنسية . وعلى الرغم من وجود نماذج لتشريعات بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ، فإن غالبية تلك التشريعات صدرت مؤخراً ولا توجد أدلة كثيرة على فعاليتها .

بالنظر إلى شدة جائحة الإيدز وتأثيرها السلبي على الجوانب الأخرى لجدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ، قد يود صندوق الأمم المتحدة للسكان والمجموعات الإقليمية مساعدة البرلمانيين في الدعوة إلى إصدار تشريعات بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وفي إعداد تشريعات من هذا القبيل .

التفاوتات الإقليمية: عند إجراء مضاهاة حسب المنطقة دون الإقليمية ظهر عدد من الاختلافات ، على النحو الموجز أدناه[٢٦] .

- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: يوجد أعلى معدل في أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية ووسط وشرق أفريقيا ؛ ويوجد أدنى معدل في جنوب آسيا والجنوب الأفريقي والبلدان المانحة .
- الصحة والحقوق الإنجابية: يوجد أعلى معدل في أمريكا الجنوبية ووسط آسيا ؛ ويوجد أدنى معدل في أمريكا الوسطى ، والدول العربية ، وجنوب شرق آسيا ، والجنوب الأفريقي .
- فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز : يوجد أعلى معدل في جنوب شرق ووسط آسيا ؛ ويوجد أدنى معدل في وسط وشرق أفريقيا ، وأوروبا الشرقية ، والدول العربية ، وجنوب آسيا .
- العنف ضد المرأة: يوجد أعلى معدل في أمريكا الجنوبية وجنوب شرق آسيا ؛ ويوجد أدنى معدل في وسط آسيا ، والدول العربية ، وغرب أفريقيا .

وبعض هذه التفاوتات قد يكون نتيجة لمعوقات ثقافية ودينية قوية بين الحكومة والجمهور العام في بعض المناطق . وبعضها قد ينشأ عن عدم تصرف البرلمانات ؛ بينما قد تنشأ تفاوتات أخرى عن اختلاف التصورات بشأن الفرص المتاحة أو الخيارات الاستراتيجية فيما يتعلق بأفضل سبيل للمضي قدماً .

وقد يود صندوق الأمم المتحدة للسكان والمجموعات الإقليمية تعزيز الدعم المقدم للبرلمانيين في المناطق التي

كان التشريع الثاني الذي نشطت في دعمه مجموعة البرلمانيات ومنها أنا يتعلق بالصحة الإنجابية . وقد حللنا أسباب المشكلة وقمنا بصياغة قانون للتصدي لها . وتقوم حالياً مجموعة من البرلمانيات بالترويج للمشروع . وبعد أن انتهينا من وضع المشروع توجهنا إلى خارج بانكوك ١٤ مرة للاستماع إلى آراء الناس بشأنه . وقد حصلنا على تعليقات مثيرة للاهتمام من سكان القرى ".

— برلمانية من تايلند

لم تتناول فيها التشريعات قضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على نحو فعال .

٤-٢ مشاريع القوانين التي اقتُرحت

طُلب في الاستقصاء إلى البرلمانيين أن يذكروا مشاريع التشريعات (مشاريع القوانين) الهامة التي ترمي إلى تعزيز جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والتي شاركوا فيها شخصياً . وفي البلدان النامية ذكر البرلمانيون ١٥٢ مشاريع قوانين مستقلة في ٥٨ بلداً ، أساساً بشأن العنف ضد المرأة (١٧٪) ، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (١٥٪) ، والصحة والحقوق الإنجابية (١٥٪) ، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (١٣٪) . والفئات الثلاث الأولى تتعلق بالقوانين التي سنت ، بينما كان عدد مشاريع القوانين المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أكبر من عدد القوانين بمقدار أربعة أمثال تقريباً . وهذا الاختلاف يعزز استنتاج أن البرلمانيين يجدون صعوبة أكبر في سن تشريعات بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالمقارنة بالتشريعات المناصرة لقضايا أخرى متعلقة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية . وقد ذكر المجيبون من البلدان المانحة خمسة مشاريع قوانين فقط في خمسة بلدان .

٤-٣ السياسات التي اعتُمدت

أفادت البلدان النامية عن عدد من السياسات أقل كثيراً من عدد القوانين أو مشاريع القوانين ؛ بحيث أفيد عن ٦٤ سياسة فقط من ٣٢ بلداً . وهذا يرجع على الأرجح إلى أن الفرع التنفيذي للحكومة ، لا البرلمانيين ، هو الذي يعتمد السياسات في معظم البلدان . والسياستان اللتان أفيد عنهما في الأغلب هما المتعلقتان بالسكان والمرأة (٢٣٪ لكل منهما) . وشيوع السياسات السكانية ليس مدعاة للدهشة ، بالنظر إلى أن غالبية البلدان تختار سياسات بدلاً من القوانين كأداة لاتخاذ تدابير شاملة في هذا المجال . وكانت السياستان المتعلقتان بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (١٣٪) والصحة (٩٪) هما اللتان ورد ذكرهما في الأغلب بعد ذلك . وأفاد برلمانيون من ثلاثة بلدان مانحة فقط عن مشاركتهم في وضع سياسات بشأن السكان .

٤-٤ زيادة مخصصات الميزانية لقضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والموافقة على التقارير والإعلانات

أفاد برلمانيون من ٤٤ بلداً من بين ٨٥ بلداً نامياً عن مشاركتهم في زيادة مخصصات الميزانية لقضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ، وقد شارك برلمانيون من ٢٤ بلداً في اعتماد تقارير أو قرارات أو إعلانات تتعلق بالسكان . وقلة عدد الأجوبة عن هذه الأسئلة تجسد على الأرجح تركيز اهتمام البرلمانيين الذين ينتمون إلى البلدان النامية ، في إجابتهم عن أسئلة الاستقصاء ، على القوانين ومشاريع القوانين والسياسات باعتبارها نواتج هامة أكثر من تركيزهم على الميزانيات والتقارير والإعلانات . وربما يجسد ذلك أيضاً محاولة البرلمانيين زيادة المخصصات في الميزانية لقضايا المؤتمر ، دون أن يحققوا نجاحاً ، نتيجة لافتقار الحكومة إلى موارد ، بين أسباب أخرى .

لقد أعددت قرارات ومشاريع قوانين بشأن حقوق المرأة بوجه عام . وأجيز منذ ذلك الحين عدد منها ؛ ومازالت قرارات ومشاريع قوانين أخرى تنتظر معالجتها . وكثيراً ما أطرح أسئلة على وزيري الشؤون الخارجية والتعاون الإنمائي ، منها على سبيل المثال أسئلة بشأن قضايا المرأة في الداخل والخارج . وقد أثرت ، مع زملاء من المجموعة البرلمانية المعنية بالسكان والتنمية ، أسئلة ونظمت دورات دراسية في مناسبات عديدة . وقد أثبت التعاون الشامل من قِبل جميع الأحزاب فائدته لتعزيز الأهداف المتعلقة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية ".

— برلمانية من الدانمرك

وعلى العكس من ذلك أفاد برلمانيون من ١٤ بلداً من بين ١٩ من البلدان والمؤسسات المانحة عن قيامهم بدور في زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية ، سواء تلك المساعدة بوجه عام أو المساعدة في مجالات محددة خاصة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية ، والقضايا التي تؤثر على المرأة . وذكر تحديداً برلمانيون من ستة من البلدان الأربعة عشر الزيادات في المساهمات المقدمة من حكوماتهم لصندوق الأمم المتحدة للسكان ، بما شمل مضاعفة المساهمات من أحد البلدان . وذكر برلمانيون من عشرة بلدان أنهم كانوا نشطين في تقديم أو اعتماد تقارير وقرارات برلمانية ، بشأن مواضيع من قبيل الصحة والحقوق الإنجابية ، وختان الإناث ، ودعم جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية .

٤-٥ الجهود الرامية إلى تنفيذ بياني الالتزام الصادرين في أوتاوا وستراسبورغ

أوضح ٤٣٪ من البرلمانيين الذين ينتمون إلى البلدان المانحة أنهم على دراية ببيان الالتزام الصادر في أوتاوا و/أو بيان الالتزام الصادر في ستراسبورغ وأشار ٢٥٪ منهم في أجوبتهم إلى الأحكام الواردة في البيانين بشأن الميزانية . وكانت المناطق دون الإقليمية التي تبين فيها وجود أعلى نسب مئوية للوعي هي أمريكا الجنوبية (٦٤٪) ، وأوروبا الشرقية (٦٠٪) ، وجنوب شرق آسيا (٥٨٪) . أما المناطق دون الإقليمية التي تبين وجود أدنى نسب مئوية للوعي فيها فهي أمريكا الوسطى (١٨٪) ، والجنوب الأفريقي (٢٠٪) ، والدول العربية (٢٤٪)[٢٧] .

وقد طُلب إلى المجيبين الذين أوضحوا أنهم على دراية بأحد البيانين أو بكليهما أن يصفوا الجهود التي بذلوها لتنفيذهما ، ومن بينها تعبئة الموارد من أجل جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية .

وأشارت نسبة مئوية من البرلمانيين الذين ينتمون إلى البلدان المانحة أكبر كثيراً من النسبة المئوية للبرلمانيين الذين ينتمون إلى البلدان النامية إلى الدراية ببيان الالتزام الصادر في أوتاوا و/أو ببيان الالتزام الصادر في ستراسبورغ (٦٦٪ مقابل ٤٣٪) . وذكرت مجيبة من سويسرا ما يلي:

في أوتاوا التزم البرلمانيون بالعمل على تحقيق هدف تخصيص ٠,١٠٪ من الميزانيات الإنمائية الوطنية لبرامج السكان والصحة الإنجابية . وقد تعزز هذا الالتزام في ستراسبورغ ؛ حيث تعهد البرلمانيون ببذل كل جهد ممكن لتخصيص نسبة تبلغ ٠,١٠٪ على الأقل من كل من الميزانيات الإنمائية الوطنية (للبلدان النامية) وميزانيات المساعدة الإنمائية (للبلدان المانحة) لبرامج السكان والصحة الإنجابية . وفي كلا المؤتمرين أعاد البرلمانيون تأكيد التزامهم بتخصيص نسبة قدرها ٠,٧٪ من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية .

لقد ناقشت مسألة كلا المؤتمرين الدوليين للبرلمانيين المعنيّين بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية مع مسؤولي إدارة التعاون الإنمائي لكفالة مساهمة سويسرا بتمويل في كليهما. وكنت رئيسة اللجنة التوجيهية تحضيراً للمؤتمر الذي عقد في ستراسبورغ ، وبقيت في اللجنة التوجيهية منذ ذلك الحين ، وشاركت في أحدث اجتماع عقد في طوكيو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ . ومن حيث المتابعة ، حاولت توليد اهتمام من جانب وسائط الإعلام بالمؤتمر وبالقضايا الخاصة به في سويسرا وذلك بكتابة مقالات ، والإدلاء بأحاديث ، وأرغب في القيام بالمزيد من مثل هذه الأعمال تحضيراً لمؤتمر بانكوك. وعلاوة على ذلك ، استعانت مجموعة مؤتمر القاهرة + ، التي أنتمي إلى عضويتها ، ببياني أوتاوا وستراسبورغ في مداولاتنا مع إدارة التعاون الإنمائي تعزيزاً لدعوتنا إلى تخصيص نسبة قدرها ١٠٪ من المساعدة الإنمائية الرسمية السويسرية للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية ، وفيروس نقص المناعة البشرية ، وقضية المرأة.

وأشار تحديداً ثلث البرلمانيين الذين ينتمون إلى البلدان المانحة وكانوا على دراية ببياني أوتاوا وستراسبورغ إلى الأهداف المتعلقة بالميزانية الواردة في البيانين .

[٢٤] تستند المعلومات التي يرد تحليل لها في هذا القسم إلى أجوبة البرلمانيين ، على نحو ما تحققت منها جهات التنسيق في بعض الحالات . ومن ثم فإنها لا تشمل النطاق الكامل للنجاحات التشريعية في بلدان شتى .

[٢٥] تشمل القضايا الاجتماعية القضايا التي لا تندرج ضمن فئات أخرى من قبيل قوانين العمل والرعاية الاجتماعية العامة .

[٢٦] انظر التذييل ٨ للاطلاع على مزيد من التفاصيل .

[٢٧] هذه النتائج يصورها جدول يرد في التذييل ٩ .

٥

شركاؤنا

يتواصل البرلمانيون المعنيون بالسكان والتنمية خارج حدودهم الوطنية لكي يتعاونوا مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والمجموعات الإقليمية الأربع ، وهي المنتدى الآسيوي للبرلمانيين المعنيين بالسكان والتنمية ، والمجموعة البرلمانية الأمريكية المعنية بالسكان والتنمية ، ومنتدى البرلمانيين الأفارقة والعرب المعنيين بالسكان والتنمية ، ومنتدى البرلمانيين الأوروبيين المعنيين بالسكان والتنمية . ويشمل الدعم المقدم من هذه المنظمات توفير المعلومات ؛ وتنظيم الاجتماعات والمؤتمرات على الصعيدين الوطني والدولي ؛ وتنظيم جولات دراسية ؛ والتدريب على طائفة واسعة من الأمور ، من بينها ممارسة أنشطة الدعوة وصياغة التشريعات ، وتبادل الخبرات فيما بين البرلمانيين . وقد تولت المنظمات غير الحكومية الدولية ، والوكالات المانحة ، وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والشبكات البرلمانية رعاية أنشطة مماثلة .

٥-١ العمل مع المجموعات الإقليمية

إن مستوى اتصال البرلمانيين بالمجموعات الإقليمية منخفض نسبياً . فحوالي نصف المجيبين الذين ينتمون إلى البلدان المانحة هم الذين عملوا مع مجموعتهم الإقليمية[٢٨] . والمناطق دون الإقليمية التي شهدت أعلى معدلات للمشاركة كانت جنوب شرق آسيا (٩٢٪) ، وجنوب آسيا (٦٤٪) ، وأمريكا الجنوبية (٦٠٪) . أما أدنى معدلات المشاركة فقد كانت في أوروبا الشرقية (١١٪) ، والجنوب الأفريقي (١٣٪) ، والدول العربية (٣١٪) . وأوضح عدد أكبر من البرلمانيين الذين ينتمون إلى البلدان المانحة (٧٢٪) أنهم عملوا مع مجموعتهم الإقليمية .

وقد تود المجوعات الإقليمية زيادة جهودها الرامية إلى إشراك جميع البرلمانيين المعنيين في أنشطتها .

البلدان النامية

كانت أكثر أنشطة المجموعات الإقليمية شعبية في البلدان النامية هي الاجتماعات والحلقات الدراسية والمؤتمرات (٨٠٪) ، مع حضور ٦٢٪ منها اجتماعات عالمية وإقليمية ، وحضور ١٨٪ منها اجتماعات وطنية . وكانت الأنشطة الأخرى المذكورة هي دورات التدريب وحلقات العمل (٥٠٪) ؛ والتواصل الشبكي وإقامة شراكات وتبادل الخبرات (٣٦٪) ؛ والحصول على المعلومات والتوعية (٣٦٪) . وشارك ثمانية في المائة من المجيبين في جولات دراسية .

الجدول ١٣

البرلمانيون الذين يعملون مع مجموعاتهم الإقليمية، حسب المنطقة دون الإقليمية

المنطقة دون الإقليمية	٪
البلدان المانحة	٧٢
وسط وشرق أفريقيا	٣٨
الجنوب الأفريقي	١٣
غرب أفريقيا	٥٦
الدول العربية	٣١
أوروبا الشرقية	١١
وسط آسيا	٣٣
جنوب آسيا	٦٤
جنوب شرق آسيا	٩٢
جزر المحيط الهادئ	٥٠
أمريكا الجنوبية	٦٠
أمريكا الوسطى	٥٣
منطقة البحر الكاريبي	٢٠

الجدول ١٤

الأنشطة المضطلع بها مع المجموعات البرلمانية الإقليمية في البلدان النامية

النشاط	٪
الاجتماعات العالمية والإقليمية ، وما إليها	٦٢
الاجتماعات الوطنية ، وما إليها	١٨
التدريب وحلقات العمل	٥٠
الشبكات والشراكات وتبادل الخبرات	٣٦
الإعلام والتوعية	٣٦
الجولات الدراسية	٨
تكوين مجموعة	٣
التقييم والمساءلة	١
الدعم المالي والمادي	١

وقد تولت المجموعات الإقليمية رعاية اجتماعات ومؤتمرات وحلقات دراسية بشأن طائفة واسعة من المواضيع ، من بينها الصحة ؛ والصحة الإنجابية ؛ والتعليم ؛ والمرأة ؛ وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ؛ والسكان والتنمية ؛ والأمن الغذائي ؛ والميزانيات ، بين مواضيع أخرى . وأتاحت لها الاجتماعات الفرصة لتبادل قصص النجاح ، ومعرفة نوع الموارد والتدابير التشريعية التي ثبتت فائدتها في بلدان أخرى ، وتبادل الأفكار لتنفيذ جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ، والإبقاء على اتصال مستمر مع البرلمانيين الذين ينتمون إلى بلدان أخرى . فعلى سبيل المثال ، وصفت مجيبة من سويسرا المؤتمرات الدولية للبرلمانيين المعنية بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بأنها " ... حفّازة للغاية . فلقاء أعضاء برلمانات في كل مؤتمر ، ومعرفة ما يقومون به ومعرفة واقعهم المحدد ، هي أمور تساعد على فهم المسألة فهماً أفضل . ويقدم أيضاً متحدثون وخبراء في المؤتمرات مزيداً من التحفيز لمواصلة العمل بشأن قضية الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية " .

وكان كل من التواصل الشبكي وإقامة الشبكات وتبادل الخبرات حيوياً أيضاً . فقد ذكرت مجيبة من كمبوديا ما يلي:

لقد كانت أجدى الأنشطة هي تبادلات الرأي والتفاعلات المستمرة بين أعضاء جمعياتنا العالمية والإقليمية. وقد شاركت لأول مرة في اجتماع بشأن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عقد في نيوزيلندا. وبعد عقد الاجتماع كنا قد أصبحنا على دراية جيدة للغاية بجوهر المؤتمر ثم قمنا بإنشاء الرابطة الكمبودية للبرلمانيين المعنيين بالسكان والتنمية. وبالنظر إلى أن الموضوعين الرئيسيين للمؤتمر كانا المرأة والصحة الإنجابية فقد صار المؤتمر منتدى هاماً للغاية يتيح لمشاركين كثيرين من مختلف بلدان

الصورة لـ: ميخائيل بوهريه

برلمانية سويسرية تزور نائبة رئيس البرلمان في جنوب أفريقيا أثناء زيارة دراسية قامت بها مؤخراً لذلك البلد.

العالم التعبير عن آرائهم وشواغلهم واحتياجاتهم والتوصل إلى توصيات ملائمة لتلبية احتياجات النساء اللائي يعانين معاناة كبيرة من مشاكل الصحة الإنجابية.

ووصف المجيبون أيضاً الاجتماعات بأنها منتدى هام لتوفير المعلومات وزيادة وعي البرلمانيين بشأن القضايا السكانية بوجه عام وبشأن آراء صندوق الأمم المتحدة للسكان فيما يتعلق بهذه القضايا. وأتاحت الاجتماعات تعميق المعرفة، مثلما ذكر مجيب من الفلبين تكفل المنتدى الآسيوي للبرلمانيين المعنيين بالسكان والتنمية بحضوره الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالإيدز الذي عقد عام ٢٠٠٦ في الأمم المتحدة بنيويورك:

> لقد استعرض الاجتماع التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الصادر عام ٢٠٠١. وبالنظر إلى أن حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في البلد آخذة الآن في التزايد باضطراد بدرجة مثيرة للدهشة، فإن الفرعين التنفيذي والتشريعي يركزان الآن على حد سواء على التدخلات التي ترمي إلى الوقاية من هذا الوباء. ومع أننا قمنا بدور رائد في صياغة قانون بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإننا نعتقد أن تنفيذ القانون ينبغي أن يكون أقوى. وقد أتاح لي هذا الاجتماع الفرصة لتعميق معرفتي بشأن المعوقات والفرص المتعلقة بتنفيذ السياسة في بلدان أخرى.

وذكر برلمانيون كثيرون أيضاً أن المجموعات الإقليمية زودتهم بمعلومات خارج إطار الاجتماعات من خلال المنشورات وصحائف المعلومات والتواصل عن طريق البريد الإلكتروني.

وكان النشاط الآخر الذي ذُكر في الأغلب هو المشاركة في التدريب وحلقات العمل، وبناء قدرة البرلمانيين في مجال وضع السياسات وممارسة أنشطة الدعوة. وشدد البرلمانيون تشديداً خاصاً على حلقات العمل التي تناولت كيفية أن يكونوا دعاة فعالين لقضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وكيفية صياغة التشريعات والإعلانات والخطط.

وعند سؤالهم عن أهم الأنشطة التي قاموا بها مع مجموعاتهم الإقليمية كان عدد البرلمانيين الذين ذكروا الاجتماعات والحلقات الدراسية والمؤتمرات قليلاً وكان عدد أولئك الذين ذكروا التدريب وحلقات العمل، بما يشمل التدريب على ممارسة أنشطة الدعوة والتدريب بشأن القوانين والإعلانات والخطط، أكبر. ومع أن معظم البرلمانيين كانوا قد حضروا اجتماعات فقد رأوا أن الدعم التقني المباشر بشأن ممارسة أنشطة الدعوة وبشأن التشريعات أكثر أهمية.

البلدان المانحة

ذكر في الأغلب المجيبون الذين ينتمون إلى البلدان المانحة الاجتماعات والحلقات الدراسية والمؤتمرات (٩٠٪)؛ والحصول على المعلومات والتوعية (٣٨٪)؛ والجولات الدراسية (٣٤٪)؛ والتواصل الشبكي وإقامة الشراكات وتبادل الخبرات (٣١٪).

وكانت احتمالات مشاركتهم في أنشطة التدريب أقل كثيراً من احتمالات ذلك في حالة نظرائهم الذين ينتمون إلى البلدان النامية، وكانت مشاركتهم في الجولات الدراسية أرجح كثيراً. وربما كان ذلك يرجع إلى أن معظم البرلمانيين الذين ينتمون إلى البلدان المانحة كانوا مهتمين بالترويج لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في البلدان النامية أكثر من اهتمامهم بتنمية مهاراتهم البرلمانية.

وقد أشار البرلمانيون الذين ينتمون إلى البلدان المانحة إلى ثلاثة أنشطة باعتبارها هي الأهم: الاجتماعات العالمية والإقليمية؛ والجولات الدراسية؛ والتواصل الشبكي وإقامة الشراكات وتبادل الخبرات.

ورأى عدد من المجيبين أن الجولات الدراسية مفيدة على وجه الخصوص لأنها تتيح الفرصة لملاحظة ما يحدث على

الجدول ١٥

الأنشطة المضطلع بها مع المجموعات البرلمانية الإقليمية في البلدان المانحة

النشاط	٪
الاجتماعات العالمية والإقليمية، وما إليها	٦٩
الاجتماعات الوطنية، وما إليها	٢١
الإعلام والتوعية	٣٨
الجولات الدراسية	٣٤
الشبكات والشراكات وتبادل الخبرات	٣١
التدريب وحلقات العمل	١٤
الدعم المالي والمادي	٣
تكوين مجموعة	.
التقييم والمساءلة	.

أرض الواقع في البلدان النامية ، ولمعرفة سياق قضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في " الحياة الحقيقية " ، وفهم مدى خطورة مشاكل الأفراد . وذكرت مجيبة بلجيكية مايلي:

> لقد كانت الجولات الدراسية بالغة الأهمية لعمل المجموعة الوطنية المعنية بالسكان والتنمية وكانت حافزاً هاماً لفرادى البرلمانيين. فهي تُبعدك عن كل الكلام النظري. وتستطيع أن تشاهد نُهجاً مختلفة ومبتكرة لتوزيع المعلومات المتعلقة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وتصبح المعرفة بشأن قضايا الناس ومشاكلهم في الجنوب أوضح كثيراً. فزيارة المشاريع الموجودة في الميدان ومشاهدة المشاكل في الواقع تعطيان فكرة أفضل عن الأمور المعرضة للخطر وتجعل من الأيسر تحديد ما نستطيع نحن كبرلمانيين أن نقوم به.

وقد وصفت أثر زيارتها الدراسية إلى المغرب بأنه: " هائل " .

> لقد عقد اجتماع مع الموظفين الوزاريين والموظفين العموميين [المغاربة] سلّم فيه البرلمانيون [البلجيكيون] قائمة توصيات وأبدوا تعليقاتهم بشأن قضايا من قبيل الصحة النفاسية ، وتمكين المرأة ، وما إلى ذلك. وأعد تقرير يتضمن التوصيات ووُزع على نطاق واسع. وكانت المنظمات المحلية ومنظمات المجتمع المدني المغربي مهتمة للغاية. وزيارة المشاريع مثيرة للاهتمام حقاً.

ورأى بعض البرلمانيين أن الجولات الدراسية يمكن أيضاً أن تؤدي إلى زيادة المساهمات المقدمة من الحكومات لصندوق الأمم المتحدة للسكان لأغراض المساعدة الإنمائية الرسمية بوجه عام . والبرلمانيون الذين توجد لديهم خبرة ميدانية أقدر أيضاً على تقديم إفادة بشأن نظم المساءلة ورصد المساعدة ، وعلى تقديم توصيات في هذا الصدد .

٢-٥ العمل مع صندوق الأمم المتحدة للسكان

كان أكثر من ثلثي المجيبين قد عملوا مع صندوق الأمم المتحدة للسكان: ٧٣٪ من المجيبين الذين ينتمون إلى البلدان النامية و ٦٨٪ من المجيبين الذين ينتمون إلى البلدان المانحة . وكانت أعلى النسب في هذا الصدد هي نسبة المجيبين من وسط آسيا والجنوب الأفريقي (١٠٠٪) ، وجنوب وجنوب شرق آسيا (٨١٪ لكل منهما) ، ووسط وشرق أفريقيا (٧٧٪) . أما أدنى نسبتين فكانتا من الدول العربية (٥٠٪) ، وأوروبا الشرقية (٥٢٪)[٢٩] . وفي البلدان النامية ككل ، كان اتصال المجيبين المباشر بالصندوق أكبر كثيراً من اتصالهم بمجموعاتهم الإقليمية (٧٣٪ مقابل ٥١٪) . وقد يكون أحد تفسيرات ذلك هو أن بعض البرلمانيين ربما لم يكونوا على دراية بأن مجموعتهم الإقليمية ترعى الاجتماعات أو الأنشطة التي يشاركون فيها ، أو ربما كانوا قد تذكروا رعاية الصندوق لتلك الاجتماعات أو الأنشطة بدلاً من أن يتذكروا رعاية مجموعتهم الإقليمية لها . ولكن قد يكون السبب أيضاً هو أن البرلمانيين الذين ينتمون إلى بعض المناطق قد عملوا مع الصندوق أكثر مما عملوا مع مجموعتهم الإقليمية[٣٠] .

مع أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد حالفه النجاح في مساعدة الغالبية العظمى من البرلمانيين فإنه قد يود أن يضاعف جهوده لكي يتواصل مع البرلمانيين في المناطق التي لا تحصل على خدمات كافية .

البلدان النامية

كانت بوجه عام الأنشطة التي وصفها البرلمانيون من البلدان النامية بأنها هي الأهم هي نفس الأنشطة التي ذكرتها مجموعاتهم الإقليمية ، مع اختلاف واحد كبير هو: أن المجيبين ذكروا الحصول على معلومات ودعم مالي من الصندوق أكثر مما ذكرت المجموعات الإقليمية ذلك . وربما كان هذا يرجع إلى احتفاظ الصندوق بمكاتب قطرية دائمة في جميع مناطق العالم النامي وكونه أقدر من المجموعات الإقليمية على تقديم معلومات وعلى الرد على الأسئلة . وأشار برلمانيون من سبعة بلدان مختلفة إلى المساعدة المقدمة من الصندوق في تكوين مجموعة برلمانية معنية بالسكان والتنمية .

الجدول ١٦

الأنشطة المضطلع بها مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في البلدان النامية

النشاط	٪
التدريب وحلقات العمل	٥٩
الاجتماعات العالمية والإقليمية ، وما إليها .	٢٨
الاجتماعات الوطنية	٢٧
الإعلام والتوعية	٤٣
الدعم المالي والمادي	١١
الشبكات والشراكات وتبادل الخبرات	٨
تكوين مجموعة	٧
الجولات الدراسية	٤
الدعم الفني[٣١]	٤

وكانت هناك أمثلة كثيرة للكيفية التي يفيد بها الصندوق عمل البرلمانيين. فقد ذكرت مجيبة من أوغندا أن الحلقات الدراسية التي يرعاها الصندوق تؤدي إلى تحسين المعرفة بين الجمهور العام بشأن القضايا المعنية. وأوضحت قائلة "إن كثرة من هذه القضايا لم تكن معروفة لدى المجتمعات المحلية ولدى القادة على مستويات الحكم المحلي. وكانت الحلقات الدراسية التي نظمها أعضاء المنتدى البرلماني الأوغندي الذين يتولى الصندوق رعايتهم بمثابة تنوير للمجتمعات المحلية ولغيرهم من الجماعات".

وأضافت قائلة إن إحدى النتائج القوية كانت تتعلق برد فعل رئيس مقاطعة إزاء تقرير عن سكان مقاطعته. فبعد ذلك، أثناء زيارته مستشفى المقاطعة ومشاهدته فتيات صغيرات السن للغاية لديهن مضاعفات في الولادة قال ذلك الرئيس "لم أكن أعرف ما يحدث في مقاطعتي والأدهى من ذلك أنني لم أكن أعرف أن الفتيات الصغيرات يعانين من مضاعفات مرتبطة بالحمل هكذا". وهو الآن يناصر البرامج المتعلقة بصحة المراهقين الإنجابية.

وفي منغوليا، ذكرت برلمانية أن مشروعاً مولاً من صندوق الأمم المتحدة للسكان تنفذه اللجنة الدائمة المعنية بالسياسة الاجتماعية قد ساعد عملها على تعزيز قضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

وقالت: "إن المشروع يرمي إلى تحسين قدرة البرلمانيين على الدعوة لصالح قضيتي الصحة الإنجابية والسكان والتنمية. فهو يدعم عملية تشاورية بشأن القوانين والسياسات المتعلقة بالسكان، من خلال اجتماعات مائدة مستديرة بين أعضاء البرلمان والأحزاب المهتمة إلى جانب مناقشات عامة". وأضافت قائلة: "إن عدة مناقشات عامة واجتماعات مائدة مستديرة قد نُظمت بشأن القضايا المتعلقة بالسكان، ومن بينها التسجيل المدني، والهجرة الداخلية، والعنف المنزلي، والتفاوتات بين الجنسين في مجال التعليم، والعمالة في القطاع غير النظامي". واختتمت كلامها قائلة: "لقد ساهمت هذه العمليات التشاورية في تحسين القوانين".

البلدان المانحة

أعطى البرلمانيون من البلدان المانحة نفس الدرجة من الأهمية لأنشطتهم مع الصندوق كأنشطتهم مع مجموعاتهم الإقليمية وهي: حضور الاجتماعات العالمية والإقليمية والوطنية وتلقي المعلومات. وكما ذكر أحد المجيبين الأمريكيين: "إن فائدة

"لقد عملنا مع الصندوق في صياغة التقرير الوطني عن التقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بيجين بعد انقضاء ١٠ سنوات على مؤتمر بيجين وفي تقديمه في مجلس البرلمان، وكذلك في صياغة التقرير الوطني بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد ساعدنا صندوق الأمم المتحدة للسكان في إعداد الحلقة الدراسية المتعلقة بموضوع "الوقاية من العنف المنزلي ومكافحته ـ تدابير تشريعية من أجل توفير الحماية الحقيقية لضحايا العنف"، نظمتها لجنة تكافؤ الفرص بالتعاون مع الائتلاف الوطني للمنظمات غير الحكومية الضالعة في برامج تتصدى للعنف ضد المرأة. ويزودنا الصندوق بمساعدة وخبرة تقنية ولوجستية مستمرتين في مجال العنف المنزلي، والعدل بين الجنسين، والصحة الإنجابية، وغيرها من القضايا، من أجل إبقاء أعضاء البرلمان على دراية بالأحداث الهامة التي تنظمها وكالات الأمم المتحدة ولكي يظلوا على علم بمجالات نشاط الصندوق الرئيسية".

ـــ برلمانية من رومانيا

الجدول ١٧

الأنشطة المضطلع بها مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في البلدان المانحة

النشاط	٪
الاجتماعات العالمية والإقليمية، وما إليها	٥٩
الاجتماعات الوطنية	١١
الإعلام والتوعية	٤٦
الجولات الدراسية	٣٠
الشبكات والشراكات وتبادل الخبرات	١٦
الدعم المالي والمادي	٥
التدريب وحلقات العمل	٥
الدعم الفني	٣
تكوين مجموعة	٠

الصندوق بالنسبة لي مزدوجة: (١) فهو يحيطني علماً بالقضايا والمعلومات الناشئة ، و (٢) يوفر لي معلومات استجابة للاحتياجات التي يحددها مكتبي "[٢٨].

٣-٥ العمل مع الشركاء الدوليين الآخرين

كان ٧٧٪ من البرلمانيين في البلدان النامية قد عملوا مع شركاء دوليين آخرين: ٤٣٪ منهم مع منظمات غير حكومية دولية ومنظمات المجتمع المدني ؛ و ٣٠٪ مع وكالات أخرى من وكالات الأمم المتحدة ومع منظمات حكومية دولية من قبيل البنك الدولي ؛ و ١٧٪ مع مجموعات برلمانية إقليمية (غير تلك الأربعة المذكورة آنفاً) ، ومع مجموعات برلمانية من بلدان أخرى ؛ و ٩٪ مع وكالات المعونة الثنائية في البلدان المانحة ؛ و ٢٪ مع المنظمات الأكاديمية .

وكانت الأنشطة مع هذه المنظمات مماثلة للأنشطة مع الصندوق والمجموعات الإقليمية ؛ ورأى ٥٤٪ أن المشاركة في التدريب وحلقات العمل هي الأجدى .

وأجاب عدد من البرلمانيين من البلدان المانحة أقل كثيراً (٥٢٪) من المجيبين من البلدان النامية (٧٧٪) بأنهم قاموا بالعمل مع شركاء آخرين: ٥٣٪ منهم عملوا مع المنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني الدولية ؛ وعمل ٢٥٪ منهم مع مجموعات برلمانية أخرى ؛ وعمل ١٩٪ منهم مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومع منظمات حكومية دولية ؛ وعمل ٣٪ منهم مع المؤسسات الأكاديمية . وكان أهم نشاط هو الجولات الدراسية ، وتلقي المعلومات والتوعية ، والاجتماعات . وربما كانت النسبة القليلة نسبياً من المجيبين من البلدان المانحة الذين عملوا مع شركاء آخرين هي تجسيد لعدم احتياجهم إلى قدر كبير من الدعم في بلدانهم من هذه المنظمات .

وقد يود صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقارن أنشطتهم بأنشطة المجموعات الدولية الأخرى للتحقق من المجالات التي سيكون فيها التعاون والتنسيق مثمرين والتي يمكن فيها تجنب ازدواجية الجهود .

[٢٨] انظر التذييل ٣ لمعرفة البلدان التي تشملها كل مجموعة إقليمية .
[٢٩] يرد في التذييل ١٠ جدول يصور هذه النتائج .
[٣٠] قد يكون تفسير آخر هو أن الاستبيان ، على الاختلاف من صحيفة التعليمات الخاصة بجهات التنسيق ، لم يحدد أسماء المجموعات الإقليمية . وربما كان بعض البرلمانيين قد حدث لبس لديهم بشأن المجموعات الإقليمية المشار إليها .
[٣١] أجاب بعض البرلمانيين بعبارة " الدعم الفني " دون أن يحددوا نوع الدعم الفني المقدم من الصندوق .

٦

التغلب على التحديات

يواجه البرلمانيون معوقات كبيرة في الترويج لجدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ، وبخاصة فيما يتعلق بقضايا يمكن أن تكون مثار خلاف من قبيل الصحة والحقوق الإنجابية ، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ، والمساواة بين الجنسين . وتتضمن المعوقات المذكورة مايلي: المعارضة من جانب الجماعات الدينية والثقافية وعدم الاهتمام من جانب الجمهور والبرلمان ؛ وانعدام الإرادة السياسية ؛ وعدم توافر معلومات أو وجود معلومات مغلوطة ؛ والمشاكل المرتبطة بالحكم ، من قبيل البيروقراطية والفساد . وذُكر أيضاً عدم توافر موارد كافية باعتباره عقبة رئيسية .

٦-١ البرلمانيون الآخرون والأجهزة الحكومية

البلدان النامية

كانت العقبة التي ذكرها المجيبون من البلدان النامية على الأغلب هي افتقار البرلمانيين الآخرين والأجهزة الحكومية إلى معلومات عن قضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية . وأشار عدد مماثل تقريباً من المجيبين إلى عقبتين رئيسيتين أخريين هما: انعدام الإرادة السياسية أو الدعم السياسي ووجود معارضة نشطة ، من بينها المعارضة الدينية أو الثقافية . أما المجموعة الرئيسية الرابعة من المعوقات فهي تتعلق بأداء الحكومة لعملها ، وتتضمن عدم توافر الموارد ؛ وصعوبات الإجراءات البيروقراطية ؛ وانعدام الذاكرة المؤسسية ؛ وغير ذلك من قضايا الحكم . وهذه النتائج مبينة في الجدول ١٨ .

الجدول ١٨

معوقات العمل مع البرلمانيين الآخرين والأجهزة الحكومية في البلدان النامية (كنسبة مئوية)

المعوقات	الذكور	الإناث	كلاهما
ثغرة المعلومات	٥١	٤٦	٤٩
انعدام الإرادة السياسية/ الدعم السياسي	٣٦	٥٠	٤٣
المعارضة ، ومن بينها المعارضة الدينية والثقافية	٣٣	٥٥	٤٣
المعوقات المالية والمادية	٣٣	٢٦	٢٩
المعوقات الإجرائية	٢٩	١٥	٢٢
انعدام الذاكرة المؤسسية	٨	٩	٨
الحكم	٩	٧	٨
انعدام القدرة	٥	٤	٤

وقد أشار المجيبون إلى أن البرلمانيين الآخرين والأجهزة الحكومية لم يكن لديهم فهم كاف لقضايا من قبيل الصحة والحقوق الإنجابية والمساواة بين الجنسين . فقد رأي بعض أولئك البرلمانيين وتلك الأجهزة الحكومية أن الاهتمامات المتعلقة بالصحة الإنجابية والسكان هي مسألة تتعلق بالانحلال الجنسي أو تتعلق بتنظيم الأسرة فحسب ، ولم تتح لهم فرصة كافية لتصحيح معلوماتهم . وذكر بعض المجيبين أن حكوماتهم قد أقرت برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ولكنها تبدو على غير دراية بالواقع .

والعقبة الرئيسية الأخرى هي انعدام الإرادة السياسية أو الدعم السياسي . وقد رأى المجيبون أن البرلمانيين الآخرين والوزارات الحكومية لا يهتمون اهتماماً كافياً بقضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ، بحيث يولون قدراً من الأولوية للتنمية الاقتصادية أو لتعزيز المؤسسات الحكومية أكبر بكثير . ويقدم البرلمانيون الآخرون والوزارات الحكومية وعوداً ولكنهم لا يتخذون إجراءات بناء على تلك الوعود . وأشار بعض البرلمانيين أيضاً إلى صعوبات التغلب على المناورات السياسية الحزبية وجداول أعمال أحزابهم . ففي البلدان الفقيرة فقراً شديداً كان المسؤولون أكثر اهتماماً بمشاكل الفقر وبالاحتياجات اليومية . وعلقت مجيبة من زمبابوي في هذا الصدد قائلة:

> لقد أدى الفقر إلى تراجعنا من حيث تنفيذ أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ففي بعض الحالات لا يكون الحلفاء الذين أعتمد عليهم في الحصول على الدعم اللازم لقضايا المؤتمر عليمين علماً جيداً. وفي بعض الحالات لا ترى الحكومة الحاجة إلى إعطاء أولوية لقضايا المرأة بالنسبة إلى مواضيع أخرى ، منها على سبيل المثال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ، ومن ثم تضيع هباءً تدخلات جيدة للغاية. كذلك ، بالنظر إلى أن أدوار الجنسين تحدد طريقة تعايش الناس وارتباطهم ببعضهم البعض ، ثمة ميل من الرجال إلى مقاومة أي شيء قد يُحدث تغيراً في المزايا التي يستمدها الرجال من الإبقاء على الوضع القائم. كذلك ، أجبر اشتداد الفقر على إعطاء مرتبة أقل من حيث

"إنني أواجه المعوقات التالية: (أ) عدم كفاية الأولوية الممنوحة للقضايا السكانية من جانب المؤسسات الحكومية وذلك بسبب البيروقراطية والروتين ؛ (ب) عدم الاهتمام بتنفيذ الأنشطة السكانية من جانب كثيرين من العاملين في الحكومة بسبب خلفيتهم الاجتماعية ؛ (ج) الصعوبة التي تصادفها قطاعات كبيرة من المجتمع ، في الحياة اليومية ، فيما يتعلق بقبول سياسات سكانية أو محاولات لتمكين المرأة ولمنحها حقوقها ؛ (د) انعدام التنفيذ والتنسيق من جانب المؤسسات الحكومية فيما يتعلق بالتوعية بقضايا المرأة وإحداث تغييرات في المجتمعات المحلية".

— برلماني من سوريا

الأهمية لجدول الأعمال المتعلق بالمرأة وذلك لأن الناس يكافحون في سبيل قضايا الغذاء والبقاء على قيد الحياة يومياً.

وقد رأى البرلمانيون أن المعارضة من البرلمانيين الآخرين ومن المسؤولين الحكوميين تمثل تحدياً بنفس القدر. وتحدث بعضهم عن المواقف المحافظة واليمينية التي يتبناها برلمانيون آخرون، والفرع التنفيذي للحكومة، وعن "المحرمات" الثقافية العامة. وأشار كثيرون آخرون إلى المعارضة الدينية، وبخاصة من الجماعات المضادة لحريات الاختيار. وهذه العقبات كانت خطيرة على وجه الخصوص فيما يتعلق بالحقوق الإنجابية للأشخاص الذين يعانون من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهم الذين كثيراً ما يكونون عرضة للتمييز. وقد علقت مجيبة من بوليفيا في هذا الصدد قائلة:

> توجد لدى كثيرين من المسؤولين والأجهزة الحكومية والمشرعين مواقف محافظة ومعلومات مغلوطة بشأن قضايا الصحة الإنجابية. وهم على دراية تماماً بضغوط المؤسسات المعارضة من قبيل الكنيسة الكاثوليكية وغيرها من الكنائس المسيحية فيما يتعلق بتناول هذه القضايا. ولا يوجد افتقار إلى جماعات وقطاعات تعامل هذه الأنشطة عقائدياً وسياسياً على نحو يلحق الضرر بإحراز تقدم.

ورأى بعض البرلمانيين أن انعدام الذاكرة المؤسسية يمثل عقبة كبيرة، ومن ذلك على سبيل المثال تغييرات المسؤولين الحكوميين المتكررة وسرعة تبديل البرلمانيين. فالبرلمانيون الجدد لا تكون لديهم معرفة كافية أو خبرة بشأن العمل فيما يتعلق بقضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقال مجيب منغولي إن أعضاء البرلمان يُنتخبون لمدة محدودة، ومن ثم قد تصعب استدامة الأنشطة. وأضاف قائلاً "إن أنشطة اللجنة ليست مؤسسية وتجري بناءً على مبادرات من أعضاء فرادى فحسب. ففهم ودراية برلمانيين بشأن قضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية هزيلان. والقوى السياسية لها وجهات نظر متعارضة بشأن المنهجيات".

وذكر البرلمانيون الصعوبات الإدارية في العمل مع أجهزة بيروقراطية ووزارات حكومية غير مستجيبة، ومع مسؤولين حكوميين لا يخضعون للمساءلة أو يفتقرون إلى الكفاءة. وأشار بعضهم إلى ضعف التنسيق المؤسسي أو عدم وجود مجموعة برلمانية معنية بالسكان. وذكر آخرون وجود مشاكل أعمق حتى من ذلك في مجال الحكم، من بينها الغش والفساد، وتوقُّع المسؤولين حصولهم على أجر مقابل تقديمهم دعماً، والتشكك، وانعدام الاستقرار السياسي. وذُكر كثيراً أيضاً عدم توافر الموارد.

وقد يود صندوق الأمم المتحدة للسكان والمجموعات الإقليمية استكشاف طرائق الإبقاء على زخم برلماني لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية رغم تبديل البرلمانيين المتكرر. وقد ينطوي ذلك على إشراك برلمانيين سابقين في الجهود الرامية إلى بناء قدرة البرلمانيين الجدد على أن يكونوا دعاة فعالين لقضايا المؤتمر.

الجدول ١٩

معوقات العمل مع البرلمانيين الآخرين والأجهزة الحكومية في البلدان المانحة (كنسبة مئوية)

المعوقات	الذكور	الإناث	كلاهما
انعدام الإرادة السياسية/ الدعم السياسي	٥٥	٦١	٥٩
المعارضة، ومن بينها المعارضة الدينية والثقافية	٣٦	٣٦	٣٦
ثغرة المعلومات	١٨	٣٦	٣٢
المعوقات الإجرائية	١٨	١٥	١٦
المعوقات المالية والمادية	٢٧	٦	١١
انعدام الذاكرة المؤسسية	٩	٣	٥
الحكم	٠	٣	٢
انعدام القدرة	٠	٠	٠

البلدان المانحة

ذكرت أكبر نسبة مئوية من المجيبين في البلدان المانحة انعدام الإرادة السياسية والدعم السياسي . وكانت الأجوبة الأكثر تكراراً بعد ذلك هي المعارضة النشطة ، ومن بينها المعارضة الدينية والثقافية ، وانعدام المعلومات . وذكر المجيبون من البلدان المانحة أن المعوقات المالية أقل كثيراً مما ذكرها نظراؤهم من البلدان النامية ، وأشاروا إلى انعدام الإرادة السياسية والدعم السياسي على نحو أكثر تواتراً بكثير . وتشير هذه النتائج إلى استمرار وجود معارضة كبيرة أو عدم اهتمام كبير في هذه البلدان رغم المواقف الليبرالية عموماً التي تتخذها أغلبية البلدان المانحة إزاء قضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية . وأشار عدد من البرلمانيين تحديداً إلى معاودة ظهور جماعات دينية محافظة .

"من الصعب الحفاظ على أولوية قضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في جدول أعمال سياسي تنافسي مشحون . فنحن نكون باستمرار تقريباً في بيئة انتخابية ، والأهمية الانتخابية لقضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ليست عالية . وكما ذُكر سابقاً، لدينا تركة الاتفاقات السياسية ، التي رسَّخت نهجاً محافظاً للغاية إزاء تمويل المساعدة الإنمائية الرسمية، وإزاء التثقيف الصحي والحقوق الإنجابية كذلك . ويوجد خوف انتخابي من القوى المحافظة، يتخلل النظر في السياسات من كلا جانبي الحكومة على صعيد الولايات وعلى الصعيد الاتحادي . وهذا ينبغي تحديه ، ولكنه لا يزال يعيق إحراز تقدم بشأن إصلاح قانون الإجهاض على صعيد الولايات ، والسياسة المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية على الصعيد الاتحادي . ويبدو أن الوقت الوحيد الذي تحظى فيه قضايا المعونة الخارجية والأهداف الإنمائية للألفية بتغطية من جانب وسائط الإعلام هو أثناء حدوث أزمة ، من قبيل أزمة التسونامي ، أو في حالة وجود فضيحة ما بشأن الفساد أو تبديد الأموال الضريبية ".

— برلمانية من أستراليا

الجدول ٢٠

معوقات العمل مع المجموعات والأفراد خارج إطار الحكومة في البلدان النامية (كنسبة مئوية)

المعوقات	الذكور	الإناث	كلاهما
المعارضة ، ومن بينها المعارضة الدينية والثقافية	٤١	٦٠	٥١
المعوقات الإجرائية ، ومن بينها انعدام التنسيق المؤسسي	٣٤	٢٧	٣١
ثغرة المعلومات	٤٤	٣٢	٢٥
المعوقات المالية والمادية	٢٨	١٩	٢٤
انعدام الاهتمام/الالتزام	١٣	١٠	١٢
انعدام القدرة	٥	٨	٧
انعدام الإرادة السياسية/الدعم السياسي	١	٩	٥
الحكم	٤	٣	٣

٦-٢ المجموعات الخارجية والأفراد الخارجيون

البلدان النامية

تصدرت قائمة العقبات التي ذكرها المجيبون الذين ينتمون إلى البلدان النامية فيما يتعلق بالعمل مع مجموعات خارجية وأفراد خارجيين نفس المعوقات المتعلقة بالعمل في إطار الحكومة ، مع وجود اختلافين متميزين .

فأولاً ، وصف مزيد من البرلمانيين مشاكل إجرائية ، وبخاصة التنسيق المؤسسي . وأشاروا إلى صراعات مع المنظمات غير الحكومية والأجهزة الحكومية ، وانعدام التنسيق فيما بين المنظمات غير الحكومية . ثانياً ، أفاد البرلمانيون على الأغلب عن وجود معارضة من جانب مجموعات محددة ، معظمها دينية . وهذه المعارضة كانت أكبر حتى من المعارضة الموجودة في إطار الحكومة .

البلدان المانحة

كانت المعارضة النشطة ، ومن بينها المعارضة الدينية والثقافية ، هي أكبر عائق على الإطلاق ذكره المجيبون الذين ينتمون إلى البلدان المانحة فيما يتعلق بالعمل خارج إطار الحكومة . بل إنهم أشاروا إلى هذا العائق أكثر من إشارة نظرائهم الذين ينتمون إلى البلدان النامية (٦٤٪ مقابل ٥١٪) . وربما كان ذلك يرجع إلى أن المجموعات التي تعارض جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية تشكل أقلية اجتماعية في البلدان المانحة ولكنها يبدو أنها أكثر تنظيماً ولديها مزيد من الموارد والنفوذ السياسي بالمقارنة بالمجموعات المناظرة لها في البلدان النامية .

كذلك ، لا يواجه البرلمانيون الذين ينتمون إلى البلدان المانحة نفس المعوقات الإجرائية والمالية التي يواجهها البرلمانيون الذين ينتمون إلى البلدان النامية ، ويبدو أنهم أكثر التزاماً إزاء بعض جوانب برنامج عمل المؤتمر الأكثر حساسية . وكانت المعوقات التي ذُكرت بعد ذلك على الأغلب هي انعدام المعلومات ، يليه انعدام الإرادة السياسية أو الدعم السياسي ، وانعدام الاهتمام .

الجدول ٢١

معوقات العمل مع المجموعات والأفراد خارج إطار الحكومة في البلدان المانحة (كنسبة مئوية)

المعوقات	الذكور	الإناث	كلاهما
المعارضة ، ومن بينها المعارضة الدينية والثقافية	٢٩	٧٣	٦٤
ثغرة المعلومات	٤٣	٤٢	٤٢
انعدام الإرادة السياسية/ الدعم السياسي	١٤	١٢	١٢
انعدام الاهتمام/الالتزام	١٤	١٢	١٢
المعوقات الإجرائية ، ومن بينها			
انعدام التنسيق المؤسسي	١٤	٨	٩
انعدام القدرة	١٤	٠	٣
المعوقات المالية والمادية	٠	٤	٣
الحكم	٠	٠	٠

وقد يود صندوق الأمم المتحدة للسكان والمجموعات الإقليمية استكشاف طرائق إضافية لمساعدة البرلمانيين على التصدي للمعارضة الدينية والثقافية لجدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية . وقد يرغبان أيضاً في تيسير اتصالات البرلمانيين الذين ينتمون إلى البلدان النامية وتيسير تنسيقهم مع المنظمات غير الحكومية .

التفاوتات بين الجنسين: أشارت البرلمانيات على الأغلب إلى انعدام الإرادة السياسية وإلى المعارضة النشطة كعقبتين تعرقلان جهودهن ، ووصف عدد كبير من البرلمانيات تحديداً معارضة الرجال . وربما كان عاملان هما السبب في هذا الاختلاف: فالنساء يشغلن مقاعد قليلة نسبياً في معظم البرلمانات وقد يواجهن معارضة بسبب جنسهن ؛ وقد أعربن أيضاً عن اهتمام بالقضيتين الخلافيتين المتعلقتين بتمكين المرأة والعنف ضدها لكونها امرأة أكثر من اهتمام الرجال بتلك القضيتين .

وقد يود صندوق الأمم المتحدة للسكان والمجموعات الإقليمية مضاعفة جهودهما لتوعية البرلمانيين الذكور بأهمية قضايا المرأة وبالحاجة إلى تصحيح المواقف النمطية إزاء أدوار المرأة في المجتمع .

التفاوتات الإقليمية: وُصفت المعارضة على الأغلب كعائق في أوروبا الشرقية وأمريكا الجنوبية ، وتحديداً المواقف الدينية والثقافية في أمريكا الجنوبية . وربما كان هذا يجسد النفوذ السياسي للدين في أمريكا اللاتينية وتنامي المعتقدات الدينية والمواقف المحافظة مؤخراً ضد قضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في أوروبا الشرقية .

٣-٦ استراتيجيات التغلب على المعوقات

كانت الإجابة الأكثر شيوعاً بكثير فيما يتعلق بالأنشطة الأكثر فعالية في التغلب على مختلف الصعوبات هي توفير معلومات للمجموعات والأفراد ، أو توعيتهم . فقد ذكر ما يقرب من نصف المجيبين من البلدان النامية هذه الاستراتيجية . وكان أجدى نشاطين آخرين هما بناء شبكات وشراكات وائتلافات ، والانخراط في ممارسة أنشطة الدعوة . وكانت النتائج المتحصل عليها من البرلمانيين الذين ينتمون إلى البلدان المانحة مضاهية لتلك المتحصل عليها من برلمانيي البلدان النامية .

ويبدو أن هذه الاستراتيجيات أنسب للمعوقات المحددة . فتوفير المعلومات والتوعية يستجيبان للافتقار الملحوظ إلى المعلومات ، أما الانخراط في أنشطة الدعوة وتشكيل شراكات

الجدول ٢٢

أجدى الأنشطة للتغلب على المعوقات في البلدان النامية

النشاط	٪
الإعلام/التوعية	٤٨
الشبكات/الشراكات	٢٨
الدعوة	٢٢
الاجتماعات	١١
التدريب/حلقات العمل	٨
الاستعانة بوسائط الإعلام	٥
تنسيق الأنشطة	٣
الحصول على دعم مالي خارجي	٣
إيجاد إرادة سياسية	٣

الجدول ٢٣

أجدى الأنشطة للتغلب على المعوقات في البلدان المانحة

النشاط	٪
الإعلام/التوعية	٦٧
الدعوة	٤٧
الشبكات/الشراكات	٢٥
الاجتماعات	٦
إيجاد إرادة سياسية	٦
الاستعانة بوسائط الإعلام	٣
تنسيق الأنشطة	.
الحصول على دعم مالي خارجي	.
التدريب/حلقات العمل	.

وشبكات مع المجموعات ذات التفكير المماثل فهما جوهريان لإيجاد إرادة سياسية ودعم سياسي للتغلب على المعارضة .

وشدد المجيبون على الحاجة إلى إشراك جميع قطاعات المجتمع ، وبناء تأييد جماعي والتعريف به . ورأى المجيبون أن التعاون مع الشخصيات الهامة يمثل استراتيجية جيدة ، وكذلك إجراء مناقشات ومناظرات على نطاق واسع ، حتى مع المجموعات المعارضة . وقال أحد المجيبين الذكور من الفلبين ما يلي:

> فيما يتعلق بأنشطة الدعوة المضادة من جانب الكنيسة الكاثوليكية ، نحن نرى أن أفضل سبيل هو التمسك بالحقائق. ويجب أيضاً أن نبرز التأييد الساحق لأصحاب الشأن والجمهور بشأن القضية. ونحن نجري مسوحاً تبين بانتظام أن أكثر من نصف السكان يقولون إنهم يريدون برامج بشأن السكان والصحة الإنجابية. ونحن نربط بين الحاجة إلى سياسة في هذا الصدد وبين ما يحدث فعلاً على مستويات الأسر المعيشية ونضفي "وجهاً إنسانياً" على الإحصاءات التي نعرضها. وهذه الحقائق تُنشر جميعها من خلال وسائط الإعلام الجماهيرية ، والمنتديات ، والمؤتمرات ، وتساعد على استنارة أنشطة الدعوة المباشرة التي نضطلع بها لدى صناع القرار.

وعلَّقت مجيبة من البرازيل قائلة:

> أولاً من المهم أن نظهر أننا لسنا وحدنا ، وأن الأمر ليس مجرد نزوة فردية ، وأن هذه المبادرات تحظى بدعم مؤسسي. ومن المستحيل تحقيق النجاح فيما يتعلق بأي اقتراح تشريعي أو سياسة عامة إذا تصرفنا بدون وجود ائتلافات من جانب الجماعات النسائية ومنظمات المجتمع المدني. فالتحالفات والائتلافات أساسية. وقد عملت فيما يتعلق بتحقيق هدف تخصيص حصص تمثل حداً أدنى للنساء في القوائم الانتخابية التشريعية وفي مواجهة مشكلتي العنف وسلامة المواطنين. ومن الضروري تحديد الحلفاء في جميع المجالات المؤسسية. وكامرأة سياسية ملتزمة بالدعم الكامل للمرأة ، أرى أن بعض القضايا من قبيل الصحة والحقوق الإنجابية والجنسية ليست لها شعبية سياسياً. ومن ثم من الضروري أن توجد لأي اقتراح تشريعي أو أي سياسة في هذا المجال كتلة حرجة من الدعم من جانب منظمات لها وجود في المجتمع.

> **"الإعلام ، والتثقيف ، وأنشطة وسائط الإعلام ، والتعديلات ـ إبقاء القضايا الأساسية قدر الإمكان ببساطة على جدول الأعمال والتصدي قدر المستطاع لأولئك الذين يعارضون قضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية أو لا يهتمون بها . وعملي يتمثل إلى حد كبير في تسليط الأضواء على صندوق الأمم المتحدة للسكان ، وحقوق المرأة ، والصحة الإنجابية ، وتنظيم الأسرة ، وناسور الولادة ، والفروق بين الجنسين ، وجميع القضايا الأخرى بأقصى الطرق تأثيراً".**
>
> ـــ برلمانية من الولايات المتحدة الأمريكية

٤-٦ العقبات التي تحول دون تطبيق القوانين والسياسات

حدد البرلمانيون القلائل الذين أجابوا عن السؤال المتعلق بتطبيق القوانين والسياسات ثلاث مشاكل رئيسية هي[٣٢]: الافتقار إلى موارد من أجل تطبيق القوانين والسياسات ، بما في ذلك الافتقار إلى البنية الأساسية (٥١٪) ؛ وانعدام الوعي بشأن القوانين ، بما في ذلك عدم ترجمة القوانين إلى اللغات الدارجة (٥٠٪) ؛ وانعدام الرغبة في تطبيق القوانين والسياسات ، لأسباب من بينها المعارضة الدينية والثقافية ، وانعدام الإرادة السياسية (٤٧٪) .

وأكثر جوانب الأجوبة إثارة للاهتمام ليس وجود عقبات تحول دول تطبيق القوانين والسياسات تطبيقاً كاملاً بل قلة عدد البرلمانيين

الذين ذكروا تلك العقبات قلة شديدة: إذ أن ٥٣ فقط من بين ٣٢٢ هم الذين أجابوا عن هذا السؤال في الاستقصاء. وربما يشير ذلك إلى أن معظم البرلمانيين الذين يروجون بنشاط لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لا يعتبرون التنفيذ والرصد جانباً من مسؤولياتهم. وهذا يمثل مشكلة خطيرة، بالنظر إلى أن عدم تنفيذ القوانين يشكل عقبة هامة تحول دون تحقيق جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالكامل.

وقد يود صندوق الأمم المتحدة للسكان والمجموعات الإقليمية زيادة التشديد على مهمة البرلمانيين الإشرافية، ضماناً لتنفيذ القوانين التي تعزز جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية تنفيذاً كاملاً.

ولقد وصف البرلمانيون استراتيجيات التغلب على مشاكل التنفيذ: فوصف ٥٦٪ منهم جهوداً لتوعية الجمهور بشأن مضمون القوانين، ومن بينها ترجمة القوانين إلى اللغة الدارجة، وأشار ٤٩٪ منهم إلى جهود بذلوها داخل البرلمان لرصد التنفيذ، من بينها طرح أسئلة على أفراد مسؤولين أو على أجهزة مسؤولة. وذكر آخرون أنشطة على أرض الواقع للتأكد من تنفيذ القوانين على النحو السليم، أحياناً بمساعدة من المنظمات غير الحكومية؛ والعمل مع وسائط الإعلام؛ وتدريب المسؤولين بشأن التنفيذ[٣٣]. وقال مجيب من إيران ما يلي:

> إننا نحاول أن نشرف على كل قطاع. ويجب على جميع المنظمات الشريكة أن تطبق القانون. ولدينا أفرقة تفتيش تتحرى هذه المشكلة وتقدم إفادة عنها إلى البرلمان. ونحصل في بعض الأحيان على تقارير بشأن مخالفات من مصادر خارجية ويقوم فريق التفتيش بدراسة مدى دقتها. والهدف الرئيسي من التفتيش هو رصد إنفاق مخصصات الميزانية. ولقد واجهنا حالات لم تنفق فيها الأموال في الوقت المناسب أو حالات وُجهت فيها الميزانيات المخصصة إلى أغراض أخرى من جانب الهيئات التنفيذية. ويجب على كل هيئة تنفيذية أن ترسل تقريرها التنفيذي كل ستة أشهر إلى البرلمان أو إلى اللجنة المعنية. وتُدرس التقارير وفي حالة وجود أي شيء غير مقبول تثار القضية أمام المجلس الأعلى للإشراف البرلماني مع تولي أحد أعضاء مجلس الإدارة رئاسته، ويوفد فريق من المفتشين عند الضرورة إلى المنظمة المعنية ثم يُقدَّم تقرير بعد ذلك إلى أعضاء البرلمان.

الجدول ٢٤

استراتيجيات التغلب على عقبات التنفيذ

الاستراتيجية	٪
الإعلام/التوعية	٥٦
الرصد في البرلمان، بما يشمل طرح أسئلة	٤٩
التحقق على أرض الواقع	٢٧
العمل مع وسائط الإعلام	٥
أنشطة الدعوة	٤
تدريب المسؤولين	٤
متابعة الشكاوى	٣

وتوجد أيضاً لدى مجيبين آخرين استراتيجيات للتغلب على العقبات. فقد قالت مجيبة من فرنسا "إنني أقوم، توخياً لضمان تنفيذ القوانين، بتنظيم اجتماعات بين الإدارات لشرح القوانين لمختلف العناصر الفاعلة المحلية المسؤولة عن تنفيذ القوانين. وأقوم أيضاً بتنظيم اجتماعات مع أعضاء المجتمع المدني، من قبيل الرابطات والاتحادات القادرة على أداء دور في تطبيق القوانين على نحو سليم".

واعترفت مجيبة من زمبابوي قائلة "إنني لا أشعر بقدر كبير من الفخر لمعدل تنفيذ جميع القوانين المتعلقة بالعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين التي أصدرها البرلمان. فثمة اتجاه إلى اعتبار أن صدور أي قانون معناه انتهاء الأمر، ولكن التجربة أظهرت أن إصدار القانون يمثل البداية فحسب".

وأشارت إلى أن المنظمات غير الحكومية قد عملت في مجال رصد العقوبات التي صدرت بشأن جرائم الاغتصاب وذلك عملاً على تغليظ العقوبات على مرتكبي الجرائم الجنسية. وقالت "لقد عملت أيضاً مع منظمات غير حكومية لإجراء بحوث بشأن مدى استعانة الأرامل بالقوانين الجديدة المتعلقة بالميراث من أجل حماية حقوقهن المتعلقة بالملكية".

وقد يود صندوق الأمم المتحدة للسكان والمجموعات الإقليمية استكشاف طرائق فعالة لرصد تنفيذ القوانين والسياسات وتوفير تدريب ملائم للبرلمانيين.

[٣٢] بالنظر إلى أن أربعة برلمانيين فقط من البلدان المانحة أجابوا عن هذا السؤال، يرد معاً تحليل النتائج فيما يتعلق بكل من البرلمانيين الذين ينتمون إلى البلدان النامية والبرلمانيين الذين ينتمون إلى البلدان المانحة.

[٣٣] لم تتح ضآلة عدد الأجوبة عن هذا السؤال إجراء مقارنات مجدية بين الجنسين بين المناطق.

٧

الأدوات التي نحتاج إليها

إن تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ليس مسألة بسيطة. فهو يشمل طائفة واسعة من القضايا لا يوجد إلمام بها لدى البرلمانيين ولدى الجمهور بوجه عام، وكثرة منها مثيرة للخلاف بدرجة عالية في بعض السياقات الثقافية والدينية. ويواجه المجيبون، مثلما ذكروا، معارضة دينية ومعارضة أخرى نشطة، وانعدام الفهم والإرادة السياسية، وضعف التنفيذ. وقد طلب الاستقصاء إلى البرلمانيين أن يصفوا ما يلزم لتعزيز جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٧-١ الكيفية التي يمكن بها للمجموعات الإقليمية ولصندوق الأمم المتحدة للسكان تقديم أفضل عون

سأل الاستقصاء البرلمانيين عن الكيفية التي يمكن بها للمجموعات الإقليمية ولصندوق الأمم المتحدة للسكان تقديم أفضل عون لهم في عملهم. وكانت أشكال الدعم الخمسة التي ذكرت على الأغلب في البلدان النامية هي: التدريب وحلقات العمل، بما يشمل التدريب على ممارسة أنشطة الدعوة أو المساعدة في تلك الأنشطة والعمل في وضع القوانين والإعلانات والخطط (٥٥٪)؛ وتوفير المعلومات والتوعية (٤١٪)؛ وتعزيز الشبكات والشراكات وتبادل الخبرات مع الآخرين (٣٣٪)؛ والاجتماعات الوطنية والإقليمية والعالمية (٣٣٪)؛ والدعم المالي والمادي (٣٠٪).

وأول أربعة أشكال من الدعم تضاهي بشكل جيد الأنشطة مع المجموعات الإقليمية التي وجد البرلمانيون أنها هي الأهم. وتشير أجوبتهم إلى أنهم يريدون مزيداً من المساعدة في العمل الذي يعتبرونه الأهم.

وكانت زيادة الدعم المالي والمادي هي خامس إجابة متكررة على الأغلب. فمعظم البرلمانيين في البلدان النامية مواردهم محدودة. ويعمل كثيرون منهم في ظل نظم ديمقراطية جديدة تفتقر إلى تقاليد قوية تتمثل في دعم البرلمانات في جهودها لتحقيق التقدم الاجتماعي. وبعضهم أيضاً قد يكونون برلمانيين على أساس عدم التفرغ. وهم يحتاجون إلى دعم مالي ومادي لكي يؤدوا مهامهم بفعالية.

وكانت أكثر إجابة شعبية من جانب البرلمانيين الذين ينتمون إلى البلدان المانحة هي تزويدهم بمعلومات وتوعيتهم (٧٧٪). وكان هذا أيضاً من بين أكثر الأجوبة شيوعاً من البلدان النامية، وإن كانت النسبة المئوية ليست مرتفعة هكذا.

الجدول ٢٥

الدعم اللازم من المجموعات الإقليمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان في البلدان النامية

الدعم اللازم	٪
التدريب/حلقات العمل	٥٥
الإعلام/التوعية	٤١
الشبكات/الشراكات/تبادل الخبرات	٣٣
الاجتماعات العالمية والإقليمية والوطنية	٣٣
الدعم المالي والمادي	٣٠
التقييم/المساءلة	٨
الدعم الفني	٧
تكوين مجموعة	٦
الجولات الدراسية	٥

الجدول ٢٦

الدعم اللازم من المجموعات الإقليمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان في البلدان المانحة

الدعم اللازم	٪
الإعلام/التوعية	٧٧
الشبكات/الشراكات/تبادل الخبرات	٣٣
الاجتماعات العالمية والإقليمية والوطنية	٢٣
التدريب/حلقات العمل	١٧
الدعم المالي والمادي	١٣
الجولات الدراسية	١٠
تكوين مجموعة	٣
التقييم والمساءلة	٣
الدعم الفني	٠

٧-٢ ما نحتاج إليه من أجل عملنا

في المرة الثانية التي سُئل فيها البرلمانيون عن احتياجاتهم كان هذا السؤال سؤالاً عاماً في نهاية الاستقصاء ولم يكن في سياق عملهم مع المجموعات الإقليمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وقد كانت الاختلافات مذهلة.

ففي البلدان النامية أشار عدد قليل نسبياً من البرلمانيين إلى الاجتماعات والحلقات الدراسية والمؤتمرات وأشار عدد كبير إلى الدعم المالي والمادي. وبالنظر إلى أن السؤال قد طرح خارج سياق أنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان والمجموعات الإقليمية فإن الأجوبة ربما تجسد آراء البرلمانيين بشأن احتياجاتهم الأساسية بدقة أكبر مما ينعكس في أجوبتهم عن السؤال السابق.

الجدول ٢٧

الدعم العام اللازم في البلدان النامية

الدعم اللازم	٪
الإعلام والتوعية	٤٦
الدعم المالي والمادي	٤٦
التدريب وحلقات العمل	٤٥
الشبكات والشراكات وتبادل الخبرات	٢٧
الدعم الفني	١٣
الاجتماعات العالمية والإقليمية والوطنية	٩
إيجاد إرادة سياسية	٧
التقييم والمساءلة	٧
الجولات الدراسية	٣
تكوين مجموعة	٠

ولقد كانت أجوبة المجيبين من البلدان المانحة مماثلة لأجوبة نظرائهم من البلدان النامية. فقد ذكروا لماماً عندما سُئلوا عن احتياجاتهم العامة أهمية حضور الاجتماعات والمؤتمرات وذكروا في الأغلب احتياجاتهم المالية والمادية. فمعظم البرلمانيين، في البلدان النامية والبلدان المانحة على حد سواء، تتوافر لهم موارد محدودة لعملهم.

وقد يود صندوق الأمم المتحدة للسكان والمجموعات الإقليمية استكشاف إمكانية زيادة تقديم دعم مالي للبرلمانيين، موجه إلى الأنشطة التي وجدوا أنها هي الأجدى.

الجدول ٢٨

الدعم العام اللازم في البلدان المانحة

الدعم اللازم	٪
الإعلام/التوعية	٦٩
الدعم المالي والمادي	٣٩
التدريب وحلقات العمل	٣٢
الشبكات والشراكات وتبادل الخبرات	٢٥
الاجتماعات العالمية والإقليمية والوطنية	١٢
إيجاد إرادة سياسية	١١
الدعم الفني	٨
الجولات الدراسية	٦
تكوين مجموعة	٦
التقييم والمساءلة	٣

٧-٣ ما نحتاج إليه لتعزيز برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عالمياً

لقد طلب السؤال الأخير في الاستقصاء إلى البرلمانيين أن يبينوا رأيهم فيما يلزم لهم من أجل تعزيز جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عالمياً. وقد أعرب اثنان وأربعون مجيباً عن الحاجة إلى آليات عالمية أقوى لرصد تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛ وأبدى ٢٩ مجيباً رغبتهم في وجود مزيد من الرصد للتطورات في كل بلد، بما يشمل مدى تقيد البرلمانيين بالتزاماتهم. وتضمن ذلك الإبلاغ عن أفضل الممارسات فضلاً عن الإنجازات القطرية والتقدم القطري.

"إننا نحتاج إلى فرصة لمناقشة القضايا بطريقة غير رسمية مع الجهات المعنية الرئيسية (المنظمات غير الحكومية، ووزارة الخارجية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان)، لتبادل الأفكار قبل وضع السياسات، واكتساب خبرات عملية (من خلال الجولات الدراسية)، ووجود شبكة قوية لدينا من أعضاء البرلمانات ذوي التفكير المتماثل في مختلف أنحاء العالم وداخل أوروبا لكي نتبادل الخبرات ونعمل على زيادة تعزيز جدول الأعمال".

— برلمانية من الدانمرك

واقتــرح ثلاثة عشر مجيباً تعزيز الاتصالات فيما بين البرلمانيين دورياً . وقد عبر عن ذلك برلماني من فنزويلا تعبيراً دقيقاً بقوله:

ما يلزم هو معلومات عن الجدل الدائر في البلدان الأخرى ، وعن اتجاه التفكير ، وعن الموافقة على التشريعات ، وعما تقوم به البرلمانات في أوروبا والبلدان الأخرى في الأمريكتين. وأعتقد أن التحليل المقارن يمكن أن يمنحنا إطاراً مرجعياً هاماً للعمل التشريعي الذي يمكن أن نقوم به فيما يتعلق بهذه القضايا.

ولقد ناقش سبعة وعشرون مجيباً برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في سياق الأهداف الإنمائية للألفية[٣٤] . وأعرب البرلمانيون عن الحاجة إلى الربط بين برنامج عمل المؤتمر والأهداف الإنمائية للألفية ، قائلين على سبيل المثال إن الأهداف الإنمائية للألفية لا يمكن تحقيقها بدون تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية . وأعرب البعض عن خشيته من أن تكون الأهداف الإنمائية للألفية قد أصبحت لها الأولوية على برنامج العمل . وشدد برلماني كندي على هذه المسألة قائلاً:

يجب الربط ما بين المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية. فلست أرى كيف يمكن أن نتحدث عن الأهداف الإنمائية للألفية دون أن نتحدث عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والعكس بالعكس ، وذلك لأن الأهداف الإنمائية للألفية تتحدث عن الاحتياجات الأساسية من قبيل التعليم والصحة والصرف الصحي وتتحدث كثيراً عن المرأة. وكل تلك الأمور هامة في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. إذ لا يمكن أن نتحدث عن صحة المرأة ... مجرد صحتها الإنجابية بدون الحديث عن أمور أخرى من قبيل الملاريا ، وذلك لأنه يوجد ترابط بين الاثنين.

قد يود صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يعزز أنشطته في مجال رصد التقدم المحرز في البلدان فيما يتعلق بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ، وأن يزيد من الاتصالات فيما بين البرلمانيين خارج إطار المؤتمرات العالمية التي تعقد كل سنتين . وعلى ضوء تركيز الأوساط الإنمائية على الأهداف الإنمائية للألفية ، قد يود صندوق الأمم المتحدة للسكان والمجموعات الإقليمية التشديد لدى البرلمانيين على أهمية ربط قضايا المؤتمر بالأهداف الإنمائية للألفية .

وقال أحد المجيبين الذكور من الأردن " مازالت ثمة حاجة إلى تمويل ودعم ، وأن يكون ذلك التمويل أطول أجلاً وأن يزداد ، لأن الانقطاعات في التمويل قد تؤدي إلى توقف الأنشطة . والتمويل المقدم من صندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمات الدولية الأخرى حاسم الأهمية لمواصلة الإنجازات ولإجراء حوار بشأن البرامج المتعلقة بالسكان من خلال الاجتماعات والقنوات الأخرى لتزويد المشرعين بالمعلومات " .

وأقرت بذلك مجيبة من كمبوديا قائلة " إن أشد الاحتياجات إلحاحاً هي الدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان والمنتدى الآسيوي للبرلمانيين المعنيين بالسكان والتنمية . فعندما يتوافر الدعم المالي والفني فإننا نستطيع أن نبني الموارد البشرية لأعضاء البرلمانات التي سيتحسن بها الترويج لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية " .

ثمة حاجة إلى مزيد من التعاون بين البرلمانيين على جميع مستويات الحكومة وإلى تبادل المعارف والمهارات على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي . وينبغي توفير مزيد من الخبرات والموارد للترويج للاستراتيجيات المبتكرة وبخاصة فيما يتعلق بالشباب والمرأة . وينبغي أن يكون هناك تحديد فعال لأولويات قضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في جدول الأعمال العالمي للتنمية ، وينبغي أن تخضع الحكومات لمزيد من المساءلة عن إحراز تقدم فيما يتعلق بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية " .

— برلماني من غانا

[٣٤] في عام ٢٠٠٠ اعتمد زعماء العالم الأهداف الإنمائية للألفية باعتبارها تركيزاً لكثير من الأهداف الإنمائية المتفق عليها في المؤتمرات الدولية ومؤتمرات القمة العالمية التي عقدت في تسعينات القرن العشرين . والقصد من الأهداف الأنمائية للألفية هو أن تكون مشروعاً عاماً للأنشطة الإنمائية حتى عام ٢٠١٥ وأن تحدد أهدافاً معينة للقضاء على الفقر المدقع والجوع ، والعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين ، وتحسين صحة الأم والطفل ، والتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ، بين أهداف أخرى .

"يجب الآن أن نتخذ القرار والإجراءات اللازمة، لأنه ليس متاحاً أمامنا سوى حتى عام ٢٠١٥ لنحقق خفضاً كبيراً في معدلات الفقر، والجوع، والوفيات النفاسية ووفيات الأطفال، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وانعدام المساواة بين الجنسين."

طريق المضي قدماً

إن البرلمانيين من بين أهم المساهمين في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية بنجاح . فهم يصدرون قوانين تهيئ بيئة تمكينية ويعتمدون الموارد اللازمة للتنفيذ الناجح .

وتستوجب فعالية البرلماني وجود مجموعة واسعة من المهارات لديه . فالبرلمانيون يجب أن يتوافر فيهم ما يلزم من ذكاء لفهم القضايا المعقدة وما يلزم من خبرة لصوغ التشريعات والميزانيات . ولكن القدرات التشريعية لا تكفي ؛ فالبرلمانيون يجب أيضاً أن يكونوا دعاة . ويجب أن تكون لديهم القدرة على ترتيب الحقائق والقدرة على عرضها بقوة وبطريقة مقنعة . وربما كان الأهم أنهم يجب أن تكون لديهم " مهارات التواصل مع الناس " . إذ يجب أن يكونوا قادرين على العمل مع الأفراد والمجموعات ، وبناء ائتلافات ، والتفاوض بشأن الاستراتيجيات ، والتوصل إلى حلول وسط بين ما هو مثالي وما يمكن تحقيقه .

وللبرلمانيين الذين شاركوا في هذا الاستقصاء سجل نجاحات كبير . فقد شاركوا في وضع ٢٥٠ قانوناً في ٧٧ بلداً ؛ و ١٥٧ مشروع قانون في ٦٣ بلداً ؛ و ٦٧ سياسة في ٣٥ بلداً ، معظمها يتناول القضايا الأساسية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية . ومن بين القوانين التي صدرت ، كان ٥١ يتعلق بالمساواة بين الجنسين ، و ٥١ يتعلق بالعنف ضد المرأة ، و ٤٠ يتعلق بالصحة والحقوق الإنجابية ، وعشرة تتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز . وكان من بين السياسات التي روَّج لها المجيبون على استبيان هذا الاستقصاء خمس عشرة سياسة بشأن السكان ، وخمس عشرة سياسة بشأن المرأة ، وتسع بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز . وعلاوة على ذلك ، أفاد المجيبون من ٥٨ بلداً عن زيادة الميزانيات المخصصة لقضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ، من بينهم ١٤ من بلدان مانحة استطاعت أن تزيد المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها . وهذه الإنجازات تزداد أهميتها لأن البرلمانيين كانوا يصفون نجاحات شاركوا فيها شخصياً ، ولا يصفون النطاق الكامل للنجاحات التي تحققت منذ اعتماد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عام ١٩٩٤ .

وقد تبنى هؤلاء البرلمانيون جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وعملوا بفعالية على تنفيذه . فقد بذل المجيبون ، عاملين مع زملائهم الآخرين ذوي التفكير المماثل في إطار البرلمان من خلال مجموعات منظمة معنية بالسكان والتنمية في معظم الحالات ، جهوداً دؤوبة لاطلاع البرلمانيين الآخرين على أهمية قضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية . وسعوا ، من خلال جلسات الاستماع وحلقات العمل والأسئلة البرلمانية ، إلى إبقاء قضية الصحة الإنجابية والمساواة بين الجنسين في صدارة جدول الأعمال البرلماني . وتعاونوا أيضاً مع المنظمات الحكومية لوضع سياسات تقدمية وتفاوضوا معها من أجل زيادة كل من الأموال الداخلية وأموال المساعدة الإنمائية الرسمية لقضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية .

أما خارج البرلمان فقد عملوا مع طائفة واسعة من المؤسسات المحلية ، ومنظمات المجتمع المدني ، والمنظمات غير الحكومية ، وبخاصة الجماعات النسائية ، ووسائط الإعلام لتوعية الجمهور بوجه عام بشأن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية . وقاموا ، عن طريق الاجتماعات والحلقات الدراسية والمؤتمرات ، بتثقيف الناس بشأن القضايا غير المألوفة في كثير من الأحيان والتي تكون خلافية في بعض الأحيان وهي قضايا الصحة والحقوق الإنجابية ، والمساواة بين الجنسين ، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ، والعنف ضد المرأة . وقد اتصلوا بالقادة الاجتماعيين والدينيين للاستعانة بدعمهم في التغلب على المعارضة الدينية والثقافية المترسخة . ونجاحاتهم الكثيرة دليل على عملهم الشاق والتزامهم ومثابرتهم .

ومع ذلك ، رغم هذه النجاحات ، أشار الاستقصاء أيضاً إلى أن طريق المضي قدماً مازال طويلاً ووعراً . فقد سُنت تشريعات هامة في البلدان النامية بشأن المساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة ولكن انعدام الإرادة السياسية وتزايد المعارضة الدينية والثقافية قد حالا دون إصدار تشريعات في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز البالغ الأهمية . فقد عرضت مشاريع قوانين بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ، ولكن معظمها لم يُعتمد . وواجهت البلدان المانحة أيضاً معارضة متزايدة ، وانعدام الإرادة السياسية ، وفتور الهمة .

ولم يكن زملاء البرلمانيين والجمهور بوجه عام على علم جيد دائماً بشأن مختلف القضايا أو كانت لديهم أولويات متعارضة .

وأعاقت النظم البيروقراطية المترسخة ، غير المستجيبة وغير الخاضعة للمساءلة ، بعض أفضل جهودهم . ويتوافر لدى البرلمانيين كم محدود من الموظفين والموارد ويجب أن يغالبوا في كثير من الأحيان آراء مختلفة في دوائرهم الانتخابية . وحتى عندما ينجحون في سن تشريعات تقدمية ، فإن انعدام التنفيذ الفعال يمكن أن يحبط عملهم الشاق .

وللتغلب على هذه المعوقات ، أجمع المجيبون من كل من البلدان النامية والبلدان المانحة على أن احتياجهم الأول هو احتياجهم إلى معلومات وحجج جيدة ودقيقة بشأن قضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية . وشدد المجيبون من البلدان المانحة أيضاً على الحاجة إلى تدريب بشأن ممارسة أنشطة الدعوة وإلى دعم فني فيما يتعلق بصياغة القوانين والسياسات الفعالة ، بما يشمل استخدام قوانين نموذجية . ورأى البرلمانيون من البلدان المانحة أن الجولات الدراسية مفيدة على وجه الخصوص للوقوف على الوضع على الطبيعة في البلدان النامية وللوقوف على كيفية استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية . وأعربت كلتا المجموعتين عن تقديرها للاجتماعات العالمية والإقليمية التي يمكن فيها الاطلاع على نجاحات بعضها بعضاً والاستفادة من الزملاء . وأخيراً ، أكدت كلتا المجموعتين الحاجة إلى موارد مالية ومادية وبشرية لعملهما .

ولقد ساعدت المجموعات البرلمانية الإقليمية المعنية بالسكان والتنمية وساعد صندوق الأمم المتحدة للسكان على تلبية بعض هذه الاحتياجات . فقد كان الاثنان مصدراً بالغ الأهمية للمعلومات بالنسبة للبرلمانيين . وقد تولى الاثنان رعاية عقد حلقات عمل ودورات تدريبية مع خبراء لزيادة قدرة البرلمانيين على ممارسة أنشطة الدعوة وصياغة التشريعات ، وتكفل الاثنان بجولات دراسية . وعقدا أيضاً اجتماعات ومؤتمرات على كل من الصعيد الوطني والعالمي تبادل فيها البرلمانيون الخبرة وقاموا بتشكيل شبكات لمواصلة الاتصالات .

والبرلمانيون الذين شاركوا في الاستقصاء هم عَصَب المبادرات والنجاحات المحلية ، ولكن أعدادهم لا تزال صغيرة نسبياً . فما زال تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يحتل مرتبة ثانوية في كثير من البلدان النامية والبلدان المانحة . والأمل معقود على أن تساعد التوصيات الواردة في هذا التقرير على رسم طريق المضي قدماً بالنسبة للبرلمانيين ، والمجموعات الإقليمية ، وصندوق الأمم المتحدة للسكان في جهودهم المشتركة الرامية إلى تنفيذ أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية تنفيذاً كاملاً بحلول سنة ٢٠١٥ [٣٥] .

وما يلزم عمله كثير . فقد أصبح فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تهديداً أكبر منذ اعتماد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عام ١٩٩٤ . ولم تتغير الإحصاءات المتعلقة بالوفيات النفاسية تغيراً كبيراً ، بينما انخفض التمويل لتنظيم الأسرة من ٥٥٪ من التمويل المقدم من الجهات المانحة للأغراض السكانية عام ١٩٩٥ إلى ٩٪ حالياً . وتنظيم الأسرة الطوعي ليس حقاً فحسب من حقوق الإنسان بل هو أيضاً خط الدفاع الأول ضد الاعتلال والوفاة النفاسيين وضد النمو السكاني السريع . ومع ذلك فإن أكثر من ٢٠٠ مليون امرأة على نطاق العالم مازلن يفتقرن إلى سبل الحصول على وسائل لتنظيم الأسرة . وبينما زادت الأموال المخصصة لعلاج الإيدز زيادة هائلة ، وهو ما ينبغي أن يحدث ، فإنها تأتي على حساب الأموال التي يجب تخصيصها للصحة الإنجابية للمرأة وللوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز . ويقل كثيراً المعروض من السلع عن الاحتياجات الحالية والمستقبلية المتعلقة بالصحة الإنجابية .

وللنجاح ، يجب على جميع العناصر الفاعلة أن تعمل معاً ويجب عليها أن تعمل بسرعة . فسنة ٢٠١٥ لا تبعد عن الآن سوى عدة سنوات .

[٣٥] انظر التذييل ١١ للاطلاع على موجز للتفاوتات الإقليمية التي حددها الاستقصاء .

التذييل ١

الاستقصاء

IPCI استقصاء عالمي بشأن أنشطة البرلمانيين
ICPD الرامية إلى تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

البلد : _____

قام بملء البيانات: _____ (اسم مسؤول الاتصال الوطني والمعلومات الخاصة بالاتصال به)

أسماء فرادى البرلمانيين الذين أجابوا عن الاستبيان: _____

أولاً ـ المعلومات الأساسية عن البرلمانيين الذين أجابوا عن الاستبيان

١ـ إذا كنت جزءًا من مجموعة برلمانية وطنية مشتركة بين الأحزاب ومعنية بالقضايا السكانية أو كنت عضواً في لجنة رسمية داخل البرلمان الوطني ، يرجى وصف المجموعة أو اللجنة من حيث ما يلي :

- اسم المجموعة أو اللجنة ؛
- القضايا موضع الاهتمام ؛
- عدد الأعضاء ؛
- الأحزاب الممثلة في المجموعة ؛
- أعمار أعضاء المجموعة وجنسهم (رجال أم نساء) وخلفيتهم المهنية .

٢ـ يرجى تقديم معلومات عن عمرك وجنسك (رجل أم امرأة) وخلفيتك المهنية وخبرتك وعضويتك في المجلس الأعلى أو المجلس الأدنى في البرلمان وحزبك السياسي .

٣ ـ يرجى وصف اهتماماتك المتعلقة بالسكان والأسباب التي دعتك إلى الاهتمام بهذه القضايا .

ثانيا ـ الخبرات البرلمانية

٤ ـ يرجى وصف خبراتك في العمل مع المسؤولين الحكوميين والأجهزة الحكومية ومع أعضاء البرلمان الآخرين في مجال تعزيز قضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية .

٥ ـ يرجى وصف خبراتك في العمل مع الأفراد والمجموعات خارج إطار الحكومة في مجال تعزيز قضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية .

٦ـ ما هي الأنشطة والعلاقات التي وجدت أنها الأجدى في تهيئة بيئة تمكينية وتعبئة الموارد لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ؟

٧ ـ من بين جميع القضايا التي تناولها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما هي القضايا التي تتسم بأعلى درجات الأولوية بالنسبة لك في عملك ؟ يرجى شرح الأسباب التي تدعوك إلى إيلاء أولوية عليا لهذه القضايا و/أو أولوية دنيا لهذه الاهتمامات .

ثالثاً ـ النتائج

٨ ـ يرجى وصف الإنجازات الهامة على الصعيد التشريعي وعلى صعيد السياسات التي شاركت فيها شخصياً للمضي قُدماً في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية .

وهذه الإنجازات يمكن أن تكون :

(أ) صياغة و/أو اعتماد قوانين وسياسات محددة

(ب) تحسين المخصصات في الميزانية لقضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ولصندوق الأمم المتحدة للسكان

(ج) اعتماد تقارير وقرارات وإعلانات برلمانية

في مجالات :

(أ) جدول الأعمال العام للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية

(ب) السكان والتنمية

(ج) الصحة والحقوق الإنجابية

(د) المساواة والإنصاف بين الجنسين وتمكين المرأة
(هـ) الشباب والمراهقون
(و) فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز

٩ـ هل أنت على دراية ببيانيّ الالتزام الصادرين في أوتاوا وستراسبورغ ؟ وإذا كان الأمر كذلك ، يرجى وصف جهودك المستمرة لتنفيذ البيانين ، بما في ذلك تعبئة الموارد من أجل تنفيذ جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية .

رابعاً ـ الشراكات مع المجموعات البرلمانية الإقليمية ومع صندوق الأمم المتحدة للسكان

١٠ـ يرجى وصف خبراتك في مجال العمل مع مجموعتك البرلمانية الإقليمية .

١١ـ ما هي الأنشطة التي ترعاها مجموعتك الإقليمية التي وجدت أنها هي الأجدى في عملك ؟

١٢ـ ما هي الأنشطة التي يرعاها صندوق الأمم المتحدة للسكان التي وجدت أنها هي الأجدى في عملك ؟

١٣ـ ما هو في اعتقادك السبيل الذي يمكن به للمجموعات البرلمانية الإقليمية ولصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يساعدانك في عملك ؟

١٤ـ هل عملت مع شركاء آخرين ؟ وإذا كان الأمر كذلك ، ما هي الأنشطة التي يرعاها هؤلاء الشركاء التي وجدت أنها الأجدى ؟

خامساً ـ المعوقات والاستراتيجيات

١٥ـ يرجى وصف الصعوبات الرئيسية التي واجهتها في العمل مع المسؤولين الحكوميين والأجهزة الحكومية ومع أعضاء البرلمان الآخرين في تعزيز قضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية .

١٦ـ يرجى وصف الصعوبات الرئيسية التي واجهتها في العمل مع الأفراد والمجموعات خارج إطار الحكومة في تعزيز قضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية .

١٧ـ ما هي الاستراتيجيات التي وجدت أنها الأجدى في التغلب على هذه الصعوبات ؟

١٨ـ يرجى وصف خبراتك في تنفيذ القوانين والسياسات التي وافق عليها بلدك للترويج لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية .

١٩ـ ما هو في اعتقادك الشيء الذي تشتد الحاجة إليه في عملك للترويج لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ؟

٢٠ـ ما هو في اعتقادك الشيء الذي تشتد الحاجة إليه لزيادة تعزيز برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عالمياً ؟

التذييل ٢

ورقة التعليمات الخاصة بالاستقصاء

IPCI استقصاء عالمي بشأن أنشطة البرلمانيين
ICPD الرامية إلى تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

تعليمات خاصة بإدارة الاستقصاء

معلومات أساسية

لقد كان المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة عام ١٩٩٤ معلماً في ميدان السكان والتنمية وكذلك في تاريخ حقوق المرأة. فقد اعتمد المؤتمر برنامج عمل لمدة عشرين عاماً بشأن السكان، والمرأة، والصحة الإنجابية، والحقوق الإنجابية، تأسيساً على النجاح الذي تحقق في العقود السابقة وتلبية لاحتياجات السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين.

ومن العناصر البالغة الأهمية في تنفيذ جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عمل البرلمانيين في كل بلد على حدة. فالبرلمانيون يهيئون بيئة تشريعية وسياساتية تمكينية على الصعيد الوطني، وهم مسؤولون عن تخصيص موارد وطنية ودولية كافية لتنفيذ جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

وإقراراً بأهمية دورهم أيد صندوق الأمم المتحدة للسكان تأييداً قوياً أنشطة المجموعات البرلمانية الإقليمية الأربع المعنية بالسكان والتنمية. وفي عام ٢٠٠١ قررت هذه المجموعات أن يُعقد كل سنتين مؤتمر دولي للبرلمانيين معني بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لكي يستعرض التقدم المحرز، والمعوقات، والتطورات الجديدة. وقد عقد المؤتمر الأول عام ٢٠٠٢ في أوتاوا؛ وعقد الثاني عام ٢٠٠٤ في ستراسبورغ؛ وعقد المؤتمر الثالث في بانكوك يومي ٢١ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، قررت اللجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي للبرلمانيين المعني بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية أن يكون موضوع مؤتمر بانكوك عام ٢٠٠٦ هو استعراض التقدم الذي حققه البرلمانيون منذ مؤتمرات القاهرة وأوتاوا وستراسبورغ في تعزيز جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وتحقيقاً لتلك الغاية، اتفقت اللجنة على إجراء هذا الاستقصاء العالمي لتقدير التقدم المحرز والدروس المستفادة من قِبل البرلمانيين في أنشطتهم الوطنية والإقليمية والعالمية. وتقرر أن يشكل تقرير الاستقصاء أساساً للمناقشة في مؤتمر بانكوك الذي يعقد عام ٢٠٠٦ وأن يُرسل إلى جميع المكاتب القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وإلى أمانات المجموعات البرلمانية الوطنية المعنية بالسكان والتنمية.

وفي عام ٢٠٠٠، اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إعلان الأهداف الإنمائية للألفية لمساعدة أشد بلدان العالم فقراً على إحراز تقدم كبير نحو حياة أفضل. وأملنا أن تساعد الاستنتاجات التي تنبثق عن هذا الاستقصاء على توعية الصندوق والمجموعات البرلمانية والشركاء الآخرين في جهودنا الرامية إلى رسم أفضل طريق للمضي قدماً من أجل تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية تنفيذاً كاملاً بحلول عام ٢٠١٥.

الأهداف

إن الغرض الرئيسي من هذا الاستقصاء هو الوقوف على الدور الذي قام به البرلمانيون في تهيئة بيئة تشريعية وسياساتية تمكينية وفي تعبئة الموارد في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية من أجل تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وتحقيقاً لتلك الغاية، سيرصد الاستقصاء ويحلل ما يلي:

(١) التدابير التي اتخذتها المجموعات البرلمانية الوطنية/ البرلمانيون الوطنيون على كل من الصعيد الوطني والإقليمية والعالمي منذ مؤتمر القاهرة لتهيئة بيئة تشريعية وسياساتية تمكينية ولتعبئة موارد.

(٢) مدى إفضاء هذه التدابير إلى نتائج ملموسة؛

(٣) النجاحات الرئيسية، والمعوقات، والدروس المستفادة، والتوصيات من أجل الأنشطة البرلمانية المقبلة.

ملء استبيان الاستقصاء العالمي

تعليمات عامة

لقد صمم صندوق الأمم المتحدة للسكان هذا الاستقصاء بالتشاور مع المجموعات البرلمانية الإقليمية الأربع التالية المعنية بالسكان والتنمية:

- المنتدى الأوروبي للبرلمانيين المعنيين بالسكان والتنمية
- المنتدى الآسيوي للبرلمانيين المعنيين بالسكان والتنمية
- منتدى البرلمانيين الأفارقة والعرب المعنيين بالسكان والتنمية
- المجموعة البرلمانية الأمريكية المعنية بالسكان والتنمية

وكل مجموعة من هذه المجموعات مسؤولة عن توزيع مسح على الممثلين القطريين لصندوق الأمم المتحدة للسكان في جميع البلدان في منطقة كل منها التي يكون فيها للصندوق وجود. (وفي الحالات التي توجد فيها أمانة مستقلة للمجموعة البرلمانية الوطنية المعنية بالسكان والتنمية ، يجوز للمجموعة الإقليمية إرسال الاستقصاء مباشرة إلى موظفي الأمانة مع إرسال نسخة إلى الممثل القطري للصندوق). وفي البلدان التي لا يكون فيها للصندوق وجود ولكن توجد فيها مجموعة برلمانية وطنية معنية بالسكان والتنمية ، ينبغي إرسال الاستقصاء إلى أمانة المجموعة الوطنية.

وسيحدد الممثل القطري للصندوق أو أمانة المجموعة الوطنية جهة تنسيق وطنية لإدارة الاستقصاء وفي البلدان التي يكون فيها للصندوق وجود ، ينبغي أن يكون مسؤول الاتصال الوطني هو الممثل القطري ، أو شخص ما من المكتب القطري ، أو شخص يحدده المكتب القطري. وفي الحالات التي توجد فيها أمانة مستقلة للمجموعة الوطنية ، ينبغي أن يكون مسؤول الاتصال موظفاً من موظفي الأمانة. وفي حالة البلدان المانحة ، يكون مسؤول الاتصال موظفاً من موظفي المنظمة غير الحكومية التي تعمل كأمانة للمجموعة البرلمانية الشاملة لجميع الأحزاب والمعنية بالسكان والصحة الإنجابية. وتكون المجموعات الإقليمية مسؤولة عن تقديم المساعدة الفنية لمسؤولي الاتصال بشأن كيفية إدارة الاستقصاء ومسؤولة عن الرد على أي أسئلة أو طلبات من جانبهم. وتوفر المجموعات الإقليمية أيضاً الدعم فيما يتعلق بترجمة الاستقصاء إلى اللغات الفرنسية والإسبانية والعربية.

ويختار مسؤولو الاتصال الوطنيون عدة أعضاء أساسيين (٤ أو ٥) في مجموعة برلمانية وطنية مشتركة بين الأحزاب ومعنية بالقضايا المتعلقة بالسكان للإجابة عن أسئلة الاستقصاء. ويختارون ، في حالة عدم وجود مجموعة من هذا القبيل ، عدة أعضاء أساسيين في لجنة (لجان) ذات صلة داخل البرلمان الوطني للإجابة عن أسئلة الاستقصاء. وفي البلدان التي لا توجد فيها لجنة ذات صلة ، يجوز لهم أن يختاروا عدة برلمانيين فرادى شاركوا في القضايا المتعلقة بالسكان ، بغض النظر عن عضويتهم في لجنة برلمانية معينة. وفي جميع الحالات المذكورة أعلاه ، ينبغي اختيار البرلمانيين على أساس مساهمتهم والتزامهم بشأن القضايا المتعلقة بالسكان. وينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للتوازن بين الجنسين ، وتمثيل الأحزاب السياسية الرئيسية ، والمنظورات المتباينة ، والذاكرة المؤسسية. وضماناً للذاكرة المؤسسية ، يجوز أيضاً دعوة برلمانيين سابقين للمشاركة في الاستقصاء. ولا يندرج ضمن نطاق هذا الاستقصاء أعضاء برلمانات الولايات أو المقاطعات.

وينبغي أن يجري مسؤول الاتصال الوطني الاستقصاء شفوياً وشخصياً مع البرلمانيين المختارين في جلسات منفصلة وأن يدون أجوبتهم. وينبغي إرسال الاستبيان إلى البرلمانيين قبل المقابلة ، لكي يفكروا في الأسئلة وفي أجوبتهم عنها. وقبل توجيه الأسئلة ، ينبغي أن يقدم مسؤول الاتصال الوطني شرحاً محكماً ودقيقاً لخلفية الاستقصاء والغرض منه.

وبالتعاون مع المسؤول القطري ، ينبغي أن يقوم مسؤول الاتصال بعد ذلك بتجميع أجوبة فرادى البرلمانيين في تعليق موحد من البلد. وينبغي أيضاً أن يعد الاثنان مذكرة بشأن سياق المقابلات. وهذه المذكرة ينبغي أن تتكون من وصف للبيئة السياسية التي يقوم فيها البرلمانيون بأنشطتهم ؛ وتقدير أولئك الذين تجري المقابلات معهم لمدى نجاح المقابلات ، بما في ذلك التصورات بشأن مستوى الأنشطة التي يقوم بها البرلمانيون ومدى المبالغات المحتملة في أجوبتهم ؛ والتحقق من المعلومات الموضوعية التي ذُكرت أثناء المقابلات ، بما في ذلك المعلومات عن خصائص المجموعة البرلمانية الوطنية ، والأنشطة المضطلع بها ، واعتماد القوانين والسياسات وقرارات التمويل ؛ وتقدير لما إذا كانت القوانين والسياسات المعتمدة قد جرى إنفاذها ، وما إذا كانت توجد آليات لإنفاذها.

وينبغي تقديم التعليق الموحد ، ومذكرة السياق ، والأجوبة الخام من فرادى البرلمانيين إلى المجموعة البرلمانية الإقليمية المعنية في موعد أقصاه ١٥ أيار/مايو. وتقدم المجموعات البرلمانية الإقليمية ، بدورها ، تعليقاً من جميع البلدان في المنطقة الإقليمية الخاصة بكل منها إلى الصندوق في موعد أقصاه ٣١ أيار/ مايو. وبينما ينبغي أن يكون التعليق الموحد وتكون مذكرة السياق باللغة الإنكليزية ، يجوز أن تظل الأجوبة الخام من فرادى البرلمانيين باللغة الأصلية.

وينبغي الإجابة بالكامل عن أسئلة جميع أقسام الاستقصاء. وينبغي أن تتناول الأجوبة الفترة اللاحقة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، أي من عام ١٩٩٤ فصاعداً. وسنكون ممتنين للغاية لو قدمتم أجوبة صريحة حرصاً على جعل الاستقصاء مفيداً وعلى مساعدة البرلمانيين والمجموعات البرلمانية الإقليمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان في توجيه المدخلات والإجراءات التي تتخذ مستقبلاً.

التعليمات الموجهة إلى مسؤولي الاتصال الذين يتولون إدارة الاستبيان

لقد كان هناك حرص متعمد على أن يكون الاستبيان قصيراً وأن تكون الأسئلة مفتوحة لإتاحة الفرصة للبرلمانيين للتعبير بأقوالهم هم عن تجاربهم، بدلاً من تزويدهم بأجوبة مقترحة مسبقاً. ومن ثم يتوقف الكثير على مهارة مسؤول الاتصال في إدارة الاستقصاء على نحو يوفر ما يكفي من معلومات جيدة تتيح إجراء تحليل متعمق.

وينبغي التقيد بالمبادئ التالية:

١- ينبغي أن يشعر البرلمانيون في جميع الأوقات بالراحة في الإجابة عن الأسئلة. وينبغي ألا يشعروا بعدم إصدار أحكام عليهم أو على عملهم أو بتوقع أجوبة محددة منهم.

٢- ينبغي أن يتابع مسؤول الاتصال الأجوبة الأولية للبرلمانيين حسب الاقتضاء بأن يطلبوا إليهم أن يستطردوا في الحديث عن نقاط ذكروها أو بأن يستفسروا منهم عن قضايا وأنشطة ونواتج محتملة ربما لم يكونوا قد فكروا أصلاً في سردها. ومن المفيد السعي إلى الحصول منهم على أمثلة محددة لجهودهم أو إنجازاتهم. ولكن ينبغي تجنب الإفراط في سبر أغوارهم لأن ذلك قد يتعارض مع عفوية الأسئلة وطابعها المنفتح.

٣- ينبغي أن يدوِّن مسؤولو الاتصال ملاحظات مفصلة بشأن ما ذكره البرلمانيون وذلك بتزويد المحللين بمعلومات متعمقة. وينبغي أن تُذكر النتائج المحددة بالاسم. وينبغي أن تفرق الملاحظات المدونة، قدر الإمكان، بين الأجوبة العفوية من جانب البرلمانيين والأجوبة التي تصدر عنهم نتيجة لمزيد من الاستفسار.

ترد فيما يلي نسخة من الاستقصاء مع المسائل التي ينبغي لمسؤولي الاتصال وضعها في الاعتبار عند توجيه الأسئلة.

استقصاء عالمي بشأن أنشطة البرلمانيين الرامية إلى تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

البلد: _____

قام بملء البيانات (اسم مسؤول الاتصال الوطني والمعلومات الخاصة بالاتصال به): _____

أسماء فرادى البرلمانيين الذين أجابوا عن الاستبيان: _____

_____

أولاً - المعلومات الأساسية عن البرلمانيين الذين أجابوا عن الاستبيان

١- إذا كنت جزءًا من مجموعة برلمانية وطنية مشتركة بين الأحزاب ومعنية بالقضايا السكانية أو كنت عضواً في لجنة رسمية داخل البرلمان الوطني، يرجى وصف المجموعة أو اللجنة من حيث ما يلي:

(أ) اسم المجموعة أو اللجنة؛
(ب) القضايا موضع الاهتمام؛
(ج) عدد الأعضاء؛
(د) الأحزاب الممثلة في المجموعة؛
(هـ) أعمار أعضاء المجموعة وجنسهم (رجال أم نساء) وخلفيتهم المهنية.

اسم المجموعة أو اللجنة – تجنباً للبلبلة، ينبغي أن يسمي المجيبون مجموعة أو لجنة واحدة فقط. وإذا كان المجيب من مجموعة مشتركة بين الأحزاب، فإنه لا يتعين عليه أن يحدد اللجنة التي ينتمي إليها في البرلمان.

وينبغي أن يشرح مسؤول الاتصال الوطني في التعليق الموحد طبيعة المجموعة (أي ما إذا كانت رسمية أو غير رسمية، والغرفة البرلمانية التي تشملها)، ومدى طول مدة وجودها، وما إلى ذلك.

العضوية الحزبية - تلزم معلومات تحدد الأحزاب السياسية التي تشكل جزءًا من هذه المجموعة، ونسبة الأعضاء من كل حزب سياسي إذا كان ذلك متاحاً. وينبغي أن يحدد مسؤولو الاتصال الوطنيون في التعليق الموحد ما هي الأحزاب الممثلة حالياً في الحكم، وطبيعة الأحزاب (ديمقراطيون اشتراكيون، محافظون، وما إلى ذلك) والأقدمية النسبية للبرلمانيين و/أو علاقاتهم بكبار صناع القرار في الحزب و/أو الحكومة.

أعمار أعضاء المجموعة وجنسهم (رجال أم نساء) وخلفيتهم المهنية ـ ينبغي الحصول قدر الإمكان على معلومات عن هذه الخصائص .

٢ـ يرجى تقديم معلومات عن عمرك وجنسك (رجل أم امرأة) وخلفيتك المهنية وخبرتك وعضويتك في المجلس الأعلى أو المجلس الأدنى في البرلمان وحزبك السياسي .

ينبغي أن يحدد مسؤول الاتصال الوطني في التعليق الموحد الأفضلية النسبية للبرلمانيين و/أو علاقاتهم بكبار صناع القرار في الحزب و/أو الحكومة ، وطبيعة الأحزاب التي ينتمون إليها (حزب حاكم أم حزب معارض ، ديمقراطيون واشتراكيون ، أم محافظون ، وما إلى ذلك) وأن يحددوا ، في حالة توافر معلومات ، المدة التي قضاها البرلمانيون في البرلمان . وفي حالة البرلمانيين السابقين ، ينبغي تحديد سنوات مدتهم (على سبيل المثال: ١٩٩٥-٢٠٠٠) .

٣ ـ يرجى وصف اهتماماتك المتعلقة بالسكان والأسباب التي دعتك إلى الاهتمام بهذه القضايا .

ثانيا ـ الخبرات البرلمانية

٤ ـ يرجى وصف خبراتك في العمل مع المسؤولين الحكوميين والأجهزة الحكومية ومع أعضاء البرلمان الآخرين في مجال تعزيز قضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية .

هذا سؤال مفتوح . وينبغي أن يسعى مسؤول الاتصال الوطني إلى الحصول على إجابة عفوية من البرلمانيين . إلا أنه في حالة عدم صدور معلومات كافية عفوياً منهم يستطيع مسؤول الاتصال أن يحفزهم على تناول بعض المسائل الواردة أدناه:

(أ) بناء ائتلافات داخل الحزب الذي ينتمي إليه المجيبون وبدونه ؛ والعمل على إذكاء الوعي لدى البرلمانيين الآخرين أو المسؤولين الحكوميين بشأن جوانب محددة من جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأهمية العمل ؛

(ب) صياغة أو تعديل سياسات وتشريعات بشأن قضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ؛

(ج) تخصيص موارد مالية لقضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ؛

(د) عقد جلسات استماع داخل البرلمان أو العمل في إعداد تقارير من أجل البرلمان ؛

(هـ) تقديم أو توقيع رسائل وقرارات وإعلانات بشأن قضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ؛

(و) طرح أسئلة أو مقترحات برلمانية ؛

(ز) العمل على إدراج جوانب من جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ضمن نطاق اهتمامات لجنة برلمانية محددة ؛

(ح) التصدي للمعلومات المغلوطة عن قضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والتوصل إلى نقاط اتفاق مع الأشخاص/المجموعات الذين لديهم اعتراضات على بعض جوانب جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ؛

(ط) ممارسة الرقابة على تنفيذ القوانين والسياسات وإنفاق الأموال .

٥ ـ يرجى وصف خبراتك في العمل مع الأفراد والمجموعات خارج إطار الحكومة في مجال تعزيز قضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية .

هذا سؤال مفتوح أيضاً . وينبغي أن يسعى مسؤول الاتصال الوطني إلى الحصول على إجابة عفوية من البرلمانيين . ولكن في حالة عدم صدور معلومات كافية عفوياً من المجيبين ، يستطيع مسؤول الاتصال أن يحفز المجيبين على تناول بعض المسائل الواردة أدناه:

(أ) التعاون مع المنظمات غير الحكومية ، أو منظمات المجتمع المدني ، أو القطاع الخاص على تعزيز جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ؛

(ب) إيجاد دعم في أوساط طوائف ومجموعات اثنية ودينية واجتماعية محددة ؛

(ج) التحدث في الاجتماعات وحلقات العمل والدورات التثقيفية والإعلامية مع المجموعات المختلفة ؛

(د) العمل مع وسائط الإعلام لإذكاء وعي الجمهور وللتعريف بقضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية من خلال المقابلات والنشرات الصحفية والإحاطات ومقالات الرأي والرسائل الموجهة إلى المحرر ؛

(هـ) حضور المناسبات العامة المتعلقة بالسكان ، من قبيل مناسبات الاحتفال باليوم العالمي للسكان .

٦ـ ما هي الأنشطة والعلاقات التي وجدت أنها الأجدى في تهيئة بيئة تمكينية وتعبئة الموارد لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ؟

٧ ـ من بين جميع القضايا التي تناولها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما هي القضايا التي تتسم بأعلى درجات الأولوية بالنسبة لك في عملك ؟

ينبغي أن يتابع مسؤول الاتصال الوطني هذا السؤال بالاستفسار عن سبب إيلاء البرلمانيين أولوية أعلى لهذه المسائل و/أو إيلائهم أولوية أقل لاهتمامات أخرى .

ثالثاً ـ النتائج

٨ ـ يرجى وصف الإنجازات الهامة على الصعيد التشريعي وعلى صعيد السياسات التي شاركت فيها شخصياً للمضي قُدماً في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية .

هذا السؤال أساسي بالنسبة للاستقصاء . وينبغي لمسؤول الاتصال أن يسبروا أغوار البرلمانيين تماماً فيما يتعلق بالإنجازات الهامة في كل مجال يكونون قد شاركوا فيها وأن يدونوا ملاحظات مفصلة عن الخصائص الرئيسية لهذه الإنجازات .

وينبغي أن يوضح مسؤول الاتصال الوطني أن البرلمانيين قد يشيرون ، في حالة البلدان المتقدمة ، إلى إنجازات تتعلق بالوضع في بلادهم (ومن ذلك مثلاً اعتماد قانون لمكافحة العنف ضد المرأة في بلدهم) ، أو نواتج تتعلق بالوضع في البلدان النامية ، من قبيل تحسين السياسات والميزانيات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية) .

ومن الضروري أن تكون الإنجازات على الصعيد الوطني هي محور التركيز الأساسي لهذا السؤال ، ولكن يمكن أيضاً أن تُذكر في بعض الحالات الإنجازات على الصعيد الإقليمي أو الصعيد العالمي . (ومن ذلك على سبيل المثال اعتماد تقرير برلماني في مجلس أوروبا ، أو اعتماد إعلان برلماني في لجنة وضع المرأة ، وما إلى ذلك) .

وعند الضرورة فقط ، يمكن تذكير البرلمانيين بأن المواضيع العامة المذكورة في هذا السؤال تشمل المواضيع الفرعية التالية :

ألف ـ السكان والتنمية
(أ) الإحصاء السكاني ، والسجل المدني ، وجمع البيانات ، والبحوث ؛
(ب) الهجرة الداخلية والخارجية ؛
(ج) السكان والبيئة ؛
(د) المسنون وتدني الخصوبة .

باء ـ الصحة والحقوق الإنجابية
(أ) تنظيم الأسرة ؛
(ب) إمكانية الحصول على وسائل لمنع الحمل ، بما يشمل وسائل المنع الخاصة بالحالات الطارئة ، واختيار وسائل منع الحمل ، وأمن سلع الصحة الإنجابية (ومن أمثلة ذلك توافر الرفالات) ؛
(ج) صحة الأم والطفل ، والولادة بمساعدة أخصائيين ، ورعاية التوليد الخاصة بالحالات الطارئة ؛
(د) إصلاح القطاع الصحي وزيادة سبل الحصول على خدمات الصحة الإنجابية ؛
(هـ) القضاء على ممارسات تنظيم الأسرة قسراً ؛
(و) الإجهاض غير المأمون
(ز) الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ .

جيم ـ المساواة بين الجنسين ، والإنصاف ، وتمكين المرأة
(أ) اللاتمييز الشامل ؛
(ب) المساواة في علاقات الزواج والعلاقات الأسرية ، والعمالة ، والتعليم ، والاستحقاقات الاجتماعية ، والضمان الاجتماعي ، وإمكانية الحصول على الموارد الاقتصادية وموارد الإنتاج ؛
(ج) المشاركة في العملية السياسية وفي صنع القرار ؛
(د) العنف ضد المرأة ، بما يشمل العنف الجنسي والمنزلي ؛
(هـ) الاتجار بالبشر ؛
(و) الممارسات التقليدية الضارة ، ومن بينها ختان الإناث والقتل باسم الشرف ؛

دال ـ الشباب والمراهقون
(أ) حقوق الإنسان العامة للمراهقين والشباب ؛
(ب) صحة المراهقين والشباب الإنجابية ؛
(ج) إمكانية الحصول على وسائل منع الحمل وعلى معلومات عن منع الحمل ؛
(د) التثقيف الجنسي والصحي ؛

(هـ) إمكانية الحصول على التعليم ، والعمالة ، والمشاركة في صنع القرار ؛
(و) الزواج المبكر .

هاء ـ فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز
(أ) إجراء الاختبارات وتقديم المشورة ؛
(ب) توزيع الرفالات (العوازل الواقية) ؛
(ج) توعية الفئات المعرضة للخطر ؛
(د) التمييز ، ووصمة العار ، وحقوق الإنسان ؛
(هـ) الرعاية والعلاج ، بما يشمل الوقاية من الأمراض التي تنتقل من الأم إلى الطفل ؛
(و) أنشطة الإعلام والتثقيف والاتصال ؛
(ز) تحقيق التكامل بين قضية فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصحة الجنسية والإنجابية .

٩ ـ هل أنت على دراية ببيانيّ الالتزام الصادرين في أوتاوا وستراسبورغ ؟ وإذا كان الأمر كذلك ، يرجى وصف جهودك المستمرة لتنفيذ البيانين ، بما في ذلك تعبئة الموارد من أجل تنفيذ جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية .

وفي حالة عدم دراية البرلمانيين ببياني الالتزام الصادرين في أوتاوا وستراسبورغ ، ينبغي تدوين ذلك وعدم توجيه مزيد من الأسئلة إليهم .

ويمكن الاطلاع على بياني الالتزام الصادرين في أوتاوا وستراسبورغ في الموقع التالي: http://www.unfpa.org/parliamentarians/ipci/ottawa/index.htm ؛ http://www.unfpa.org/parliamentarians/ipci/strasbourg/index.htm .

وفيما يتعلق بتعبئة الموارد ، تعهد البرلمانيون بما يلي:
(أ) السعي إلى كفالة تحقيق حكومتهم هدف تخصيص نسبة قدرها ٠,٧٪ من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية (أوتاوا وستراسبورغ) ؛
(ب) السعي إلى بلوغ هدف تخصيص نسبة قدرها ١٠٪ على الأقل من ميزانيات التنمية الوطنية وميزانيات المساعدة الإنمائية لبرامج السكان والصحة الإنجابية (ستراسبورغ) .

وعند الاقتضاء ، يجوز حفز البرلمانيين على الإسهاب في الحديث عن تعبئة الموارد ، بتوجيه السؤال التالي إليهم: يرجى وصف أي أنشطة ونواتج شاركت فيها:
(أ) التغلب على المعارضة السياسية والدينية وغيرها فيما يتعلق بتقديم مساعدة دولية في مجال السكان/الصحة الإنجابية ؛
(ب) كفالة إنفاق التمويل المقدم من حكومتك للمساعدة الدولية في مجال السكان/الصحة الإنجابية (البلدان المتقدمة) وبرامج السكان/الصحة الإنجابية (البلدان النامية) على نحو سليم وكونه فعالاً في تحقيق نتائجه المنشودة ؛
(ج) زيادة مساهمة حكومتك في المنظمات المتعددة الأطراف من قبيل صندوق الأمم المتحدة للسكان .

رابعاً ـ الشراكات مع المجموعات البرلمانية الإقليمية ومع صندوق الأمم المتحدة للسكان

١٠ـ يرجى وصف خبراتك في مجال العمل مع مجموعتك البرلمانية الإقليمية .

ينبغي أن يسعى مسؤول الاتصال الوطني إلى الحصول على أجوبة عفوية من البرلمانيين . ولكن إذا لم تصدر عنهم معلومات كافية عفوياً ، يمكن مسؤول الاتصال أن يحفز المجيبين على تناول بعض الأنشطة الواردة أدناه:
(أ) الجولات الدراسية ؛
(ب) الحلقات الدراسية والاجتماعات التثقيفية ؛
(ج) الاجتماعات الإقليمية والأقاليمية والعالمية (بما في ذلك مؤتمر أوتاوا ومؤتمر ستراسبورغ) ؛
(د) الدورات التدريبية ؛
(هـ) العمل في وضع قوانين نموذجية ؛
(و) الاتصالات وتبادل المعلومات مع الزملاء من بلدان أخرى .

١١ـ ما هي الأنشطة التي ترعاها مجموعتك الإقليمية التي وجدت أنها هي الأجدى في عملك ؟

ينبغي تشجيع البرلمانيين على تقديم أمثلة محددة .

١٢ـ ما هي الأنشطة التي يرعاها صندوق الأمم المتحدة للسكان التي وجدت أنها هي الأجدى في عملك ؟

١٣ـ ما هو في اعتقادك السبيل الذي يمكن به للمجموعات البرلمانية الإقليمية ولصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يساعدانك في عملك ؟

١٤ـ هل عملت مع شركاء آخرين ؟ وإذا كان الأمر كذلك ، ما هي الأنشطة التي يرعاها هؤلاء الشركاء التي وجدت أنها الأجدى ؟

خامساً ـ المعوقات والاستراتيجيات

١٥ـ يرجى وصف الصعوبات الرئيسية التي واجهتها في العمل مع المسؤولين الحكوميين والأجهزة الحكومية ومع أعضاء البرلمان الآخرين في تعزيز قضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية .

ينبغي أن يسعى مسؤول الاتصال الوطني إلى الحصول على إجابة عفوية من البرلمانيين . ولكن إذا لم تصدر عنهم معلومات كافية عفوياً ، يمكن لمسؤول الاتصال أن يحفز المجيبين على تناول بعض المعوقات التالية :

(أ) عدم كفاية أو عدم اكتمال الفهم الشخصي لما هو أساسي في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ؛
(ب) المعارضة السياسية لقضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ؛
(ج) انعدام الوعي والدعم من جانب الحكومة ؛
(د) ضغوط التعارض بين الآراء الشخصية وموقف الحزب ؛
(هـ) وجود مشاكل في تنفيذ القوانين والسياسات ؛
(و) حدوث تغيرات في الحكومة أو الائتلافات أو العضوية البرلمانية .

١٦ـ يرجى وصف الصعوبات الرئيسية التي واجهتها في العمل مع الأفراد والمجموعات خارج إطار الحكومة في تعزيز قضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية .

ينبغي أن يسعى مسؤول الاتصال الوطني إلى الحصول على إجابة عفوية من البرلمانيين . ولكن إذا لم تصدر عنهم معلومات كافية عفوياً ، يمكن لمسؤول الاتصال أن يحفز المجيبين على تلبية بعض المعوقات المذكورة أدناه :

(أ) انعدام التواصل أو التنسيق مع المنظمات غير الحكومية ، ومنظمات المجتمع المدني ، والقطاع الخاص ؛
(ب) وجود معارضة دينية أو ثقافية لقضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ؛
(ج) انعدام الوعي بقضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ؛
(د) انعدام التواصل مع مجموعات دينية وإثنية واجتماعية محددة ؛
(هـ) ضغوط التعارض بين الآراء الشخصية وآراء الدوائر الانتخابية .

١٧ـ ما هي الاستراتيجيات التي وجدت أنها الأجدى في التغلب على هذه الصعوبات ؟

ينبغي أن يتابع مسؤول الاتصال الوطني هذا السؤال بالاستفسار عن أمثلة محددة للتدابير التي أزالت الصعوبات مع أصحاب الشأن الحكوميين وغير الحكوميين ، أو التي خففت من تلك الصعوبات .

١٨ـ يرجى وصف خبراتك في تنفيذ القوانين والسياسات التي وافق عليها بلدك للترويج لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية .

يجوز لمسؤول الاتصال الوطني أن يتابع هذا السؤال بتوجيه الأسئلة التالية :

(أ) هل تنال بعض المواضيع/المجالات متابعة أفضل ؟
(ب) ما هو الأكثر فعالية ؟
(ج) ما هي أنواع الأنشطة التي تقوم بها لرصد التنفيذ وضمانه ؟
(د) يرجى تقديم أمثلة محددة .

١٩ـ ما هو في اعتقادك الشيء الذي تشتد الحاجة إليه في عملك للترويج لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ؟

ينبغي أن يسعى مسؤول الاتصال الوطني إلى الحصول على إجابة عفوية من البرلمانيين . ولكن إذا لم تصدر عنهم معلومات كافية عفوياً ، يمكن لمسؤول الاتصال أن يحفز المجيبين على تناول بعض المسائل الواردة أدناه :

(أ) زيادة الموارد المالية والبشرية المخصصة لأمانة المجموعة البرلمانية ؛
(ب) زيادة التدريب في مجال ممارسة الدعوة بشأن قضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ؛
(ج) زيادة الفهم بشأن كيفية التغلب على المعارضة الدينية أو الثقافية أو السياسية ؛

(د) زيادة الوعي والدعم من جانب الحكومة ؛
(هـ) زيادة الدعم من البرلمانيين الآخرين ومن المجموعات البرلمانية الأخرى وزيادة التعاون معهم ومعها ؛
(و) أنواع معينة من الأدلة والمعلومات .

يجوز لمسؤول الاتصال الوطني أن يتابع هذا السؤال بالاستفسار عن الحاجة إلى ربط قضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالأهداف الإنمائية للألفية . وترد الأهداف الإنمائية للألفية في الموقع التالي: http://www.unfpa.org/icpd/about.htm .

٢٠ـ ما هو في اعتقادك الشيء الذي تشتد الحاجة إليه لزيادة تعزيز برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عالمياً ؟

معلومات الاتصال

١) المنتدى الآسيوي للبرلمانيين المعنيين بالسكان والتنمية (AFPPD)
Mr. Shiv Khare
Executive Director, AFPPD
Payathai Plaza,
Suite 9-C, Payathai road,
Bangkok, 10400, THAILAND
Tel: (662) 219-2903, 219-2904
Fax: (662) 219-2905
E-mail: afppd@inet.co.th, afppd@afppd.org
URL: http://www.afppd.org/

٢) منتدى البرلمانيين الأفارقة والعرب المعنيين بالسكان والتنمية (FAAPPD)*
Mr. Joseph Atiku
Executive Director, FAAPPD
Immeuble Boissier Palum, 2nd Fl.,
28, Avenue Leopold,
S.S. BP 6354, Dakar-Etoile,
Senegal
Tel: (221) 823 22 03
Fax: (221) 849 48 73
E-mail: atikujoseph@yahoo.fr

* ينبغي إرسال نسخ إلى أحد المسؤولين التالين:

Mr. Keita Ohashi
Africa Division, UNFPA
220 E. 42nd St., 18th flr.
New York, NY 10017
Tel: (1) 212-297-5178
Fax: (1) 212-297-4951
E-mail: ohashi@unfpa.org

Ms. Samira Atallah
Division of Arab States, Europe and Central Asia, UNFPA
220 E. 42nd St., 18th flr.
New York, NY 10017
Tel: (1) 212-297-5289
Fax: (1) 212-297-4905
E-mail: atallah@unfpa.org

٣) المجموعة البرلمانية الأمريكية المعنية بالسكان والتنمية (IAPG)
Ms. Carla Rivera-Avni
Executive Coordinator, IAPG
420 Lexington Avenue, Room 303
New York, NY 10170-0002
Tel. (1) 646-240-4053
Fax: (1) 646-227-0160
E-mail: crivera@iapg.org
URL: www.iapg.org

٤) المنتدى البرلماني الأوروبي المعني بالسكان والتنمية (IEPFPD)
Mr. Neil Datta
Secretary, IEPFPD
Secretary Rue du Luxembourg 23 - bte 3
1000 Brussels
Belgium
Tel : (32) (0)2 500 86 52
Fax: (32) (0)2 511 67 62
E-mail: ndatta@iepfpd.org
URL: www.iepfpd.org

٥) معلومات عامة
Harumi Kodama
Information, Executive Board and Resource Mobilization Division (IERD), UNFPA
220 E. 42nd St., 23rd flr.
New York, NY 10017
Tel: (1) 212-297-5040
Fax: (1) 212-557-6416
E-mail: kodama@unfpa.org

التذييل ٣

البلدان المشاركة في الاستقصاء ، حسب المنطقة دون الإقليمية

الجنوب الأفريقي
مدغشقر
ملاوي
موزامبيق
زامبيا
زمبابوي

غرب أفريقيا
بنن
بوركينا فاسو
الرأس الأخضر
كوت ديفوار
غامبيا
غانا
غينيا
غينيا ـ بيساو
مالي
النيجر
السنغال
سيراليون
توغو

وسط وشرق أفريقيا
بوروندي
الكاميرون
جمهورية أفريقيا الوسطى
تشاد
جمهورية الكونغو الديمقراطية
إثيوبيا
كينيا
رواندا
جمهورية تنزانيا
أوغندا

الدول العربية
الجزائر
جيبوتي
الأردن
المغرب
الأراضي الفلسطينية المحتلة
السودان
سوريا
تونس
اليمن

أوروبا الشرقية
ألبانيا
أذربيجان
بيلاروس
البوسنة والهرسك
جورجيا
لاتفيا
ليتوانيا
مولدوفا
رومانيا
تركيا

وسط آسيا
كازاخستان
قيرغيزستان
طاجيكستان

جنوب آسيا
بنغلاديش
الهند
إيران
نيبال
باكستان

جنوب شرق آسيا
كمبوديا
إندونيسيا
لاوس
ماليزيا
منغوليا
الفلبين
تايلند
فييت نام

جزر المحيط الهادئ
جزر كوك
فيجي
نيوي
ساموا
تونغا
فانواتو

منطقة البحر الكاريبي
بربادوس
غيانا

أمريكا الجنوبية
الأرجنتين
بوليفيا
البرازيل
شيلي
إكوادور
باراغواي
بيرو
أوروغواي
فنزويلا

أمريكا الوسطى
كوستاريكا
هندوراس
المكسيك
نيكاراغوا
بنما

البلدان المانحة
أستراليا
بلجيكا
كندا
الدانمرك
البرلمان الأوروبي
فنلندا
فرنسا
ألمانيا
آيسلندا
آيرلندا
اليابان
نيوزيلندا
البرتغال
جمهورية كوريا
إسبانيا
السويد
سويسرا
الولايات المتحدة
المملكة المتحدة

منتدى البرلمانيين الأفارقة والعرب المعنيين بالسكان والتنمية (FAAPPD) ـ منطقة أفريقيا	منتدى البرلمانيين الأفارقة والعرب المعنيين بالسكان والتنمية (FAAPPD) ـ المنطقة العربية	منتدى البرلمانيين الأوروبيين المعنيين بالسكان والتنمية (EPF)	المنتدى الآسيوي للبرلمانيين المعنيين بالسكان والتنمية (AFPPD)	المجموعة البرلمانية الأمريكية المعنية بالسكان والتنمية (IAPG)

التذييل ٤

البرلمانيون من البلدان النامية، حسب العمر

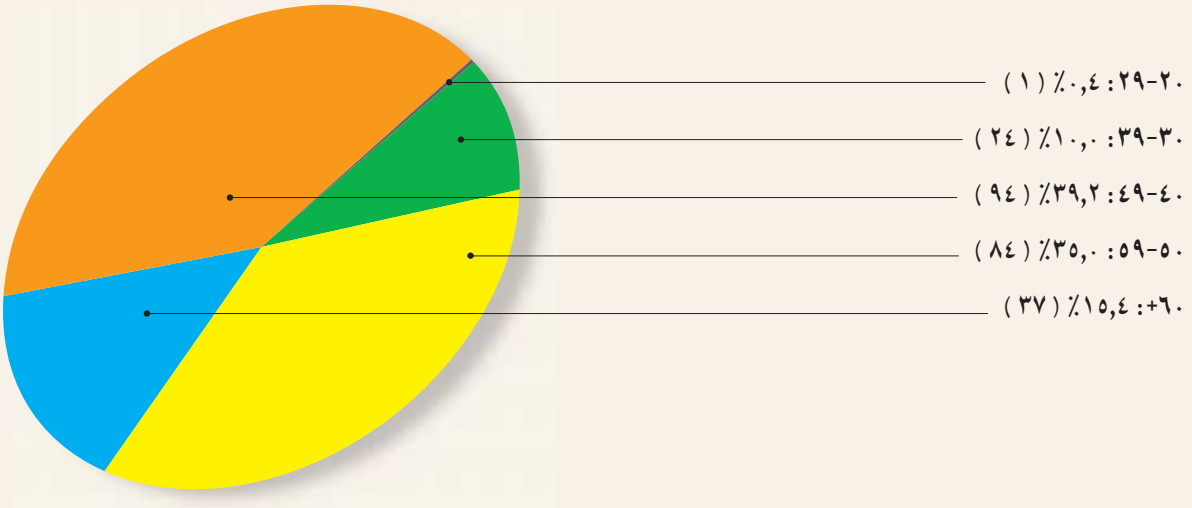

التذييل ٥

قضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ذات الأولوية في البلدان المانحة

القضية	٪
الحقوق المتعلقة بالصحة الإنجابية والحقوق المتعلقة بالصحة الإنجابية للشباب	٦٨
المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ، بما في ذلك تعليم المرأة	٣٢
فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	٣٢
التنمية ، بما يشمل التنمية الاجتماعية والاقتصادية	١٥
الصحة/الصحة العامة	٤
الاهتمامات الديمغرافية	٩
العنف ضد المرأة	٦

التذييل ٦

قضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية التي تنال اهتماماً، حسب المنطقة دون الإقليمية (كنسبة مئوية)

	البلدان المانحة	وسط وشرق أفريقيا	الجنوب الأفريقي	غرب أفريقيا	الدول العربية	أوروبا الشرقية	وسط آسيا	جنوب آسيا	جنوب شرق آسيا	المحيط الهادئ	أمريكا الجنوبية	أمريكا الوسطى الكاريبي
الأطفال والشباب	٨	٦	٣٠	١٧	٢٩	٢٧	٠	٥٦	١٨	٠	١٩	٢٠
الاهتمامات الديمغرافية	٩	١٠	٠	٨	١٣	٢٧	٠	٣٨	١٨	٠	٢٥	٠
التنمية بما يشمل التنمية الاجتماعية والاقتصادية	١٥	٣٢	١٠	٢٠	٣٣	٢٨	١٠٠	١٣	٢٧	٠	٢٥	٠
المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتعليمها	٣٤	٥٤	٨٠	٥٩	٥٨	٤٢	٢٦	٦٨	٢٧	٦٧	٧٥	٤٠
العنف ضد المرأة	٦	٦	٢٠	٦	٠	٣١	٠	٠	٢١	٠	٦	٠
الصحة/الصحة العامة	٤	١٣	١٠	١٤	١٣	١٢	٢٥	٣٨	٣٠	٠	١٩	٠
فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	٣٢	٤٢	٤٠	٣١	٢٥	١٥	٥٠	٥٦	٣٣	٠	١٩	٤٠
الحقوق المتعلقة بالصحة الإنجابية	٦٨	٦٧	٧٠	٦١	٥٨	٥٨	٥٠	٥٠	٤٨	٣٣	٥٣	٥٠

التذييل ٧

الأنشطة ذات الأولوية للترويج لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

البلدان النامية	٪
الإعلام/التوعية	٤٠
ممارسة أنشطة الدعوة	٢٠
الاجتماعات	١٩
الشراكات/تبادل الخبرات	١٨
العمل في وضع التشريعات	١٥
العمل مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص	٩
العمل مع وسائط الإعلام	٩
العمل مع الأجهزة الحكومية	٥
الحصول على تمويل خارجي	٥
التقارير/الدراسات/الاستعراضات/جلسات الاستماع	٤
حلقات العمل في البرلمان	٠

البلدان المانحة	٪
الإعلام/التوعية	٥٤
العمل مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص	٢٧
ممارسة أنشطة الدعوة	٢٧
الاجتماعات	٢٤
العمل مع الأجهزة الحكومية	١٩
الشراكات/تبادل الخبرات	١١
العمل مع وسائط الإعلام	٨
حلقات العمل في البرلمان	٥
التقارير/الدراسات/الاستعراضات/جلسات الاستماع	٣
العمل في وضع تشريعات	٣
الحصول على تمويل خارجي	٠

التذييل ٨

متوسط عدد القوانين التي سُنت في كل بلد ، حسب المنطقة دون الإقليمية والموضوع

	البلدان المانحة	وسط وشرق أفريقيا	الجنوب الأفريقي	غرب أفريقيا	الدول العربية	أوروبا الشرقية	وسط آسيا	جنوب آسيا	جنوب شرق آسيا	المحيط الهادئ	أمريكا الجنوبية	أمريكا الوسطى الكاريبي
الأطفال	٠,٠٦	٠,١٠	٠,٠٠	٠,٢٣	٠,١٣	٠,٢٠	٠,٣٣	٠,٠٠	٠,١٣	٠,٠٠	٠,٦٧	٠,٠٠	٠,٠٠
التعليم	٠,٠٠	٠,١٠	٠,٠٠	٠,٠٨	٠,١٣	٠,١٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٣٠	٠,٠٠	٠,١١	٠,٢٠	٠,٠٠
الأسرة	٠,٠٦	٠,١٠	٠,٠٠	٠,٠٨	٠,٢٥	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,١٣	٠,٢٠	٠,٤٤	٠,٨٠	٠,٠٠
المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	٠,١١	١,٢٠	٠,٤٠	٠,٥٤	٠,٥٠	٠,٥٠	٠,٦٧	٠,٤٠	٠,٧٥	٠,٠٠	١,٠٠	١,٠٠	٠,٠٠
العنف ضد المرأة	٠,٥٦	٠,٣٠	٠,٦٠	٠,٣٨	٠,٠٠	٠,٥٠	٠,٠٠	٠,٦٠	٠,٨٨	٠,٠٠	١,٢٢	٠,٦٠	١,٠٠
الصحة	٠,٠٠	٠,١٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٢٠	٠,٣٣	٠,٢٠	٠,٢٥	٠,٠٠	٠,٢٢	٠,٢٠	٠,٠٠
فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	٠,١١	٠,٠٠	٠,٢٠	٠,١٥	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٣٣	٠,٠٠	٠,٢٥	٠,٠٠	٠,١١	٠,٢٠	٠,٠٠
حقوق الإنسان	٠,٠٦	٠,٢٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,١٣	٠,١٠	٠,٣٣	٠,٠٠	٠,٣٨	٠,٠٠	٠,١١	٠,٦٠	٠,٠٠
السكان والتنمية	٠,٢٢	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٢٣	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٤٠	٠,٣٨	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
الحقوق المتعلقة بالصحة الإنجابية	٠,٥٠	٠,٣٠	٠,٠٠	٠,٤٦	٠,٠٠	٠,٣٠	٠,٦٧	٠,٤٠	٠,٢٥	٠,٠٠	١,٣٣	٠,٢٠	٠,٥٠
التنمية الاجتماعية/الحكم	٠,١١	٠,٠٠	٠,٢٠	٠,٠٨	٠,١٣	٠,٧٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,١٣	٠,٠٠	٠,٣٣	٠,٢٠	٠,٠٠
الشباب والمراهقون	٠,٠٦	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٣٣	٠,٢٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٢٢	٠,٨٠	٠,٠٠

التذييل ٩

وعي البرلمانيين بأحد بياني الالتزام الصادرين في أوتاوا وستراسبورغ أو بكليهما ، حسب المنطقة دون الإقليمية

المنطقة دون الإقليمية	٪
البلدان المانحة	٦٦
وسط وشرق أفريقيا	٣٤
الجنوب الأفريقي	٢٠
غرب أفريقيا	٣٤
الدول العربية	٢٤
أوروبا الشرقية	٦٠
وسط آسيا	١٨

المنطقة دون الإقليمية	٪
جنوب آسيا	٣٨
جنوب شرق آسيا	٥٨
جزر المحيط الهادئ	٠
أمريكا الجنوبية	٦٤
أمريكا الوسطى	٤٤
منطقة البحر الكاريبي	٨٠

التذييل ١٠

البرلمانيون الذين عملوا مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ، حسب المنطقة دون الإقليمية

المنطقة دون الإقليمية	٪
البلدان المانحة	٧٣
وسط وشرق أفريقيا	٧٧
الجنوب الأفريقي	١٠٠
غرب أفريقيا	٧٢
الدول العربية	٥٠
أوروبا الشرقية	٥٢
وسط آسيا	١٠٠

المنطقة دون الإقليمية	٪
جنوب آسيا	٨١
جنوب شرق آسيا	٨١
جزر المحيط الهادئ	٧٥
أمريكا الجنوبية	٧٤
أمريكا الوسطى	٦٦
منطقة البحر الكاريبي	٢٠

التذييل ١١

IPCI
ICPD

النتائج الإقليمية للدراسة الاستقصائية العالمية لعام ٢٠٠٦ حول أنشطة البرلمانيين بشأن السكان والتنمية

	أفريقيا		آسيا والمحيط الهادئ		الدول العربية		أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي		أوروبا الشرقية		البلدان المانحة	
البلدان المشاركة	٢٨		٢٢		٩		١٦		١٠		١٩	
الجنس	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
	٥٧٪	٤٣٪	٥٢٪	٤٨٪	٦٤٪	٣٦٪	٤٠٪	٦٠٪	٥٠٪	٥٠٪	٢٨٪	٧٢٪
الحزب المنتمي إليه	الحاكم	المعارض	الحاكم	المعارض	الحاكم	المعارض	الحاكم	المعارض	الحاكم	المعارض	الحاكم	المعارض
	٦٧٪	٣٣٪	٦٦٪	٣٤٪	٦٣٪	٣٧٪	٥٣٪	٤٧٪	٥٨٪	٤٢٪	٥٩٪	٤١٪
أعضاء مجموعة برلمانية وطنية/لجنة	٦٣٪		٥٠٪		١٦٪		٢٧٪		٣٢٪		٨٥٪	
على علاقة مع نظير فريق برلماني إقليمي	٤٤٪		٧١٪		٣١٪		٥٧٪		١١٪		٧٢٪	
المسائل ذات الاهتمام الشخصي/ المتعلقة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية	١- الصحة والحقوق الإنجابية		١- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة		١- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة		١- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة		١- الصحة والحقوق الإنجابية		١- الصحة والحقوق الإنجابية	
	٢- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة		٢- الصحة والحقوق الإنجابية		٢- الصحة والحقوق الإنجابية		٢- الصحة والحقوق الإنجابية		٢- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة		٢- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	
	٣- فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز		٣- فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز		٣- التنمية		٣- التنمية		٣- التنمية		٣- فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز	
			٤- التنمية								٤- التنمية	
المسائل ذات الاهتمام الأقل مقارنة بالأقاليم الأخرى	لا ينطبق		لا ينطبق		فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز		فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز		فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز		لا ينطبق	
القوانين التي تم سنها	١- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (١٧)		١- العنف القائم على أساس نوع الجنس (٩)		١- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (٤)		١- العنف القائم على أساس نوع الجنس (١٦)		١- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (٥)		١- العنف القائم على أساس نوع الجنس (١٠)	
	٢- العنف القائم على أساس نوع الجنس (١١)		٢- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (٩)				٢- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (١٤)		٢- العنف القائم على أساس نوع الجنس (٥)		٢- الصحة والحقوق الإنجابية (٩)	

	أفريقيا	آسيا والمحيط الهادئ	الدول العربية	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	أوروبا الشرقية	البلدان المانحة
	٣ـ الصحة والحقوق الإنجابية (٩)	٣ـ الصحة والحقوق الإنجابية (٦)		٣ـ الصحة والحقوق الإنجابية (١٣)	٣ـ التنمية الاجتماعية (٥)	
		٤ـ السكان والتنمية (٥)			٤ـ الصحة والحقوق الإنجابية (٣)	
القوانين التي نادراً ما يتم سنها	فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز	فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز	فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز	فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز	فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز	فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز
زيادة في التمويل للمسائل المتعلقة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية أو المساعدة الإنمائية بشكل عام	١٧ بلداً	٩ بلدان	٥ بلدان	٥ بلدان	٧ بلدان	١٤ بلداً
الأنشطة الهامة التي اضطلعت بها المجموعات الإقليمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان لتعزيز المسائل المتعلقة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية	١ـ التدريب	١ـ حضور اجتماعات/ مؤتمرات	١ـ حضور اجتماعات/ مؤتمرات	١ـ حضور اجتماعات/ مؤتمرات	١ـ حضور اجتماعات/ مؤتمرات	١ـ حضور اجتماعات/ مؤتمرات
	٢ـ الحصول على معلومات	٢ـ الحصول على معلومات	٢ـ إقامة الشبكات/ تبادل الخبرات	٢ـ إقامة الشبكات/ تبادل الخبرات	٢ـ التدريب	٢ـ الحصول على معلومات
	٣ـ حضور اجتماعات/ مؤتمرات	٣ـ التدريب	٣ـ الحصول على معلومات	٣ـ الحصول على معلومات		٣ـ رحلات دراسية
	٤ـ إقامة الشبكات/ تبادل الخبرات			٤ـ التدريب		
المعوقات (من داخل البرلمانات االحكومات)	١ـ الافتقار إلى الإرادة السياسية	١ـ عدم توفر معلومات	١ـ مشاكل إجرائية	١ـ معارضة نشطة (دينية وثقافية)	١ـ معارضة نشطة (دينية وثقافية)	١ـ الافتقار إلى الإرادة السياسية
	٢ـ عدم توفر معلومات	٢ـ الافتقار إلى الإرادة السياسية	٢ـ عدم توفر الموارد المادية والمالية	٢ـ عدم توفر معلومات	٢ـ عدم توفر معلومات	٢ـ معارضة نشطة (دينية وثقافية)
	٣ـ عدم توفر الموارد المادية والمالية	٣ـ معارضة نشطة (دينية وثقافية)	٣ـ عدم توفر معلومات	٣ـ الافتقار إلى الإرادة السياسية	٣ـ الافتقار إلى الإرادة السياسية	٣ـ عدم توفر معلومات
المعوقات الخارجية	١ـ معارضة نشطة (دينية وثقافية)	١ـ عدم توفر معلومات	١ـ معارضة نشطة (دينية وثقافية)	١ـ معارضة نشطة (دينية وثقافية)	١ـ معارضة نشطة (دينية وثقافية)	١ـ معارضة نشطة (دينية وثقافية)
	٢ـ عدم توفر الموارد المادية والمالية	٢ـ عدم توفر الرغبة	٢ـ الافتقار إلى التنسيق المؤسسي	٢ـ عدم توفر معلومات	٢ـ عدم توفر معلومات	٢ـ عدم توفر معلومات
	٣ـ عدم توفر معلومات		٣ـ عدم توفر الموارد المادية والمالية			٣ـ عدم توفر الرغبة

	أفريقيا	آسيا والمحيط الهادئ	الدول العربية	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	أوروبا الشرقية	البلدان المانحة
الاحتياجات	١ـ التدريب	١ـ الإعلام وأنشطة إذكاء الوعي	١ـ التدريب	١ـ الإعلام وأنشطة إذكاء الوعي	١ـ التدريب	١ـ الإعلام وأنشطة إذكاء الوعي
	٢ـ الإعلام وأنشطة إذكاء الوعي	٢ـ اجتماعات/مؤتمرات	٢ـ الإعلام وأنشطة إذكاء الوعي	٢ـ التدريب	٢ـ اجتماعات/مؤتمرات	٢ـ الدعم المادي والمالي
	٣ـ الدعم المادي والمالي	٣ـ التدريب	٣ـ إقامة الشبكات/ تبادل الخبرات	٣ـ اجتماعات/مؤتمرات		٣ـ التدريب
	٤ـ إقامة الشبكات/ تبادل الخبرات					٤ـ إقامة الشبكات/ تبادل الخبرات

الملاحظـــات

- تشير التفاوتات الإقليمية في عضوية البرلمانيين في المجموعة/اللجنة الوطنية البرلمانية المعنية بالمسائل المتعلقة بالسكان إلى ضرورة تشكيل مثل هذه المجموعات في بعض البلدان .
- الأفرقة الإقليمية المعنية بالسكان والتنمية هي: منتدى البرلمانيين الآسيوي المعني بالسكان والتنمية ، والمنتدى البرلماني الأوروبي المعني بالسكان والتنمية ، والفريق البرلماني للبلدان الأمريكية المعني بالسكان والتنمية ، والمنتدى الأفريقي والعربي للبرلمانيين المعني بالسكان والتنمية .
- يشير المستوى المنخفض في إقامة البرلمانيين علاقات مع المجموعات الإقليمية في بعض الأقاليم إلى الحاجة لقيام المجموعات الأقليمية بأشطة أوسع نطاقاً .
- كان الاهتمام بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز منخفضاً في كل من المنطقة العربية وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وعلى الرغم من تقديم الكثير من مشاريع القوانين إلا أن اعتمادها واجه صعوبة في جميع الأقاليم نتيجة لاعتبارات خلافية ومعقدة .
- أكثر من نصف القوانين التي أشار البرلمانيون إلى مشاركتهم الشخصية فيها إصدارها تتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ، والعنف القائم على أساس نوع الجنس والصحة والحقوق الإنجابية . وتعلقت القوانين الباقية بطائفة واسعة من المسائل ، منها الأطفال والمسائل الاجتماعية ، وحقوق الإنسان ، وقضايا الأسرة ، والشباب والمراهقين ، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتعليم والصحة والسكان والتنمية .
- ذكر البرلمانيون من البلدان المانحة عدداً أقل كثيراً من القوانين ومشاريع القوانين والسياسات مما ذكره برلمانيو البلدان النامية ، كما أشاروا إلى إنجازات أكثر كثيراً من حيث زيادة الميزانيات .
- أشار البرلمانيون من ٤٣ بلداً نامياً إلى نجاحهم في زيادة المخصصات في الميزانية للمسائل المتعلقة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية . وقد يعكس الانخفاض النسبي في عدد البلدان النامية التي أفادت عن زيادات في الميزانية مقارنة بعدد البلدان التي أفادت عن سنّ قوانين افتقار البلدان الفقيرة إلى الموارد أو افتقارها إلى الإرادة السياسية اللازمة لإدراج تمويل المسائل المتعلقة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية ضمن الأولويات .
- عندما وُجّه إلى البرلمانيين السؤال عن أهم الأنشطة التي اشتركوا فيها مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والأفرقة الإقليمية ، أشار كثير من المنتمين للبلدان النامية إلى التدريب وحلقات العمل ، بما في ذلك التدريب على الفعالية في الدعوة للمسائل المتعلقة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية وكيفية صياغة قوانين فعالة . أما البرلمانيون من البلدان المانحة فأكدوا أهمية الاجتماعات والرحلات الدراسية .
- أُدرجت المعارضة باعتبارها العائق الرئيسي في كل الأقاليم مما يبرر على الأرجح ندرة القوانين بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وقد يكون سبباً في عدم توفر الإرادة السياسية للبرلمانيين والمسؤولين الحكوميين الآخرين للمضي قدماً بشأن هذا الموضوع .
- أُدرجت معظم الأقاليم ضرورة توفير المعلومات والتدريب بالنظر إلى أهميتها الحساسة .

المختصرات

AFPPD . . . . . منتدى البرلمانيين الآسيوي المعني بالسكان والتنمية

CSO . . . . . منظمات المجتمع المدني

EPF . . . . . المنتدى البرلماني الأوروبي المعني بالسكان والتنمية

FAAPPD . . . . . المنتدى الأفريقي والعربي للبرلمانيين المعني بالسكان والتنمية

FGC . . . . . ختان الإناث

GNP . . . . . الناتج القومي الإجمالي

ICPD . . . . . المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة ، ١٩٩٤)

ICPI/ICPD . . . . . المؤتمر الدولي للبرلمانيين المعني بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

IAPG . . . . . الفريق البرلماني للبلدان الأمريكية المعني بالسكان والتنمية

MDGs . . . . . الأهداف الإنمائية للألفية

NGO . . . . . منظمة غير حكومية

ODA . . . . . المساعدة الإنمائية الرسمية

PGA . . . . . برلمانيون للعمل العالمي

RHR . . . . . الصحة والحقوق الإنجابية

UNFPA . . . . . صندوق الأمم المتحدة للسكان

الفريق المعني بالاستقصاء العالمي

الرئيسة: صفية تشار
المنسقة الرئيسية: هارومي كوداما
المنسقة: رجاء سعيد
الباحث/المعد الرئيسي: ريد بولاند
المنسقون الإقليميون: شيف خاري ، وكارلا ريفيرا ـ افني ، وكلوديا رينكون ، ونيل داتا ، وجوزيف اتيكو ، وكيتا أوهاشي ، وسميرة عطا الله
المستشاران الفنيان: ستان بيرنستين ، وفرانسوا فرح
المحرران: ألكس مارشال وإيلين ترافيرس
المصممة: بولين سبينيلي ـ برانت
المعاونة الإدارية: فيلومينا لويس
منسقة الترجمة: ميراي شلهوب

كلمات شكر:

يعرب الفريق المعني بالاستقصاء العالمي عن تقديره الخاص للآتي ذكرهم:

البرلمانيون الذين شاركوا في الاستقصاء ؛ والمنظمات غير الحكومية الشريكة لصندوق الأمم المتحدة للسكان وكذلك الموظفون العاملون في المجموعات البرلمانية الوطنية لما قدموه من مساعدة في إجراء الاستقصاء في بلد كل منهم ؛ والمكاتب القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لإجرائها الاستقصاء في بلدانها ؛ والشُعب الجغرافية بصندوق الأمم المتحدة للسكان ، وبخاصة بيل موسوكي ، وأويبادي إيجاي ، وأوبي إميكيكوي ، وإيستيبان كاباليرو ، وإدواردو مانغاس ، وسيرينا كفاية ، لتيسيرهم إجراء الاستقصاء في مناطقهم ؛ وعمر غرز الدين لمراجعته النسخ الطباعية للنص العربي لهذا التقرير ؛ وستيرلينغ سكروغس لاستعراضه ومناقشته صيغاً عديدة لهذا التقرير .

صندوق الأمم المتحدة للسكان
United Nations Population Fund
220 East 42nd Street, 23rd Fl.
New York, NY 10017
U.S.A.

ISBN# 978-0-89714-860-3

♻ طبع على ورق معاد تصنيعه .

هذا التقرير متاح في نسخة مطبوعة وفي شكل إلكتروني باللغات العربية والانكليزية والفرنسية والإسبانية ويمكن الاطلاع عليه في موقع صندوق الأمم المتحدة للسكان:
www.unfpa.org/parliamentarians/overview.htm